

مؤتمر غرف التجارة والصناعة

والزراعة للبلاد العربية

الدورة الثالثة

مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية .
محاضر جلسات الدورة الثالثة .

582-063

012950

N

المؤتمر الثالث

لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة
للبلاد العربية



دمشق } ٧ - ١٠ ايار (مايو) ١٩٥٣
 } ٢٣ - ٢٦ شعبان ١٣٧٢

المؤتمر الثالث

لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة

للبلاد العربية

دمشق { ٧-١٠ ايار (مايو) ١٩٥٣
٢٣-٢٦ شبان ١٣٧٢

اسماء حضرات السادة المندوبين المراقبين لجامعة الدول العربية والحكومات العربية ، ومندوبي
غرف التجارة والصناعة والزراعة ، والهيئات الاقتصادية في البلاد العربية الى
الدورة الثالثة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية :

انعقدت الدورة الثالثة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بدمشق من
٧ - ١٠ ايار (مايو) ١٩٥٣ تحت رعاية دولة اللواء فوزى سلو رئيس الدولة رئيس مجلس
الوزراء للجمهورية السورية ، وبرئاسة السيد مسلم السيوفي رئيس غرفة تجارة دمشق ،
وباشتراك :

حضرات اسادة المندوبين المراقبين لجامعة الدول العربية والحكومات العربية :

مندوبين مراقبين عن جامعة الدول العربية :

محمد علي نمازي : المشرف على الادارة الاقتصادية بالجامعة العربية
فؤاد قوسية . عن الادارة الاقتصادية بالجامعة العربية

مندوبين مراقبين عن المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل :

محمد سلمان ، وكيل المفوض العام لمكتب مقاطعة اسرائيل .
حسين جابر : عن مكتب مقاطعة اسرائيل

عبد الحميد السراج : عن المفوضية الاردنية في بيروت - مندوبا مراقبا عن حكومة المملكة
الاردنية الهاشمية .

مندوبين مراقبين عن الحكومة السورية :

الدكتور واصل القتابي : مدير التجارة بوزارة الاقتصاد الوطني
زياد العسلي : القائم برئاسة دائرة التجارة الداخلية
موفق العلاف : القائم برئاسة دائرة الدعاية التجارية والمعارض
عدنان حمصي : القائم برئاسة دائرة الانتاج الصناعي
هشام عمر باشا : رئيس شعبة في دائرة الابحاث الاقتصادية
محمد زكريا اسماعيل : رئيس الشؤون الاقتصادية في وزارة الخارجية
يحيى المالكي : رئيس قسم التشريع بمديرية الجمارك العامة
الدكتور صادق الايوبي : عن وزارة المالية
فايز الخوري : خبير الاحصاء بوزارة الاقتصاد الوطني

عبد الحميد الخناق : السكرتير الثاني بالمفوضية العراقية بدمشق مندوبا مراقبا عن حكومة العراق

شاهر السمان : الوزير المفوض في السفارة العربية السعودية بدمشق - مندوبا مراقبا عن حكومة المملكة العربية السعودية .

محيي الدين عدرا : مدير التجارة الداخلية - مندوبا مراقبا عن الحكومة اللبنانية

محمد جميل بيهم : مندوبا مراقبا عن حكومة المملكة المتوكلية اليمنية

محمد مصطفى يسن : المستشار الاول بالسفارة المصرية بدمشق - مندوبا مراقبا عن الحكومة المصرية

وحضرات السادة مندوبي الغرف التجارية في المملكة الاردنية الهاشمية : عن غرفة تجارة طولكرم . الحاج زكي السفاريني

عن غرفة تجارة نابلس : السيد عادل الشكعة

عن غرفة تجارة عمان :

وحضرة مندوب غرف تونس

السيد محمد علي بدير

السيد جودت شعشاعة

السيد محمد ياسين التلهوني

السيد عبد الرحمن ابو حسان

السيد علي الدجاني

وحضرات مندوبي الغرف التجارية والصناعية وازراعية في سوريا :

عن غرفة تجارة اربد :

عن غرفة تجارة دمشق :

السيد نايف علي ابو عبيد

السيد الحاج محمد الموسى

السيد مسلم السيوفى

السيد حسنى الهبل

السيد منير المهايني

السيد بشير رمضان

السيد امين شحاده

السيد بدر الدين الشلاح

السيد صياح البغدادى

السيد عبد الهادى الماردينى

السيد فؤاد الخباز

الدكتور احمد السمان مستشار

السيد ممدوح الطباع مستشار

عن غرفة تجارة الخليل :

السيد عبد المعطى الحرباوى

السيد احمد العويوى

السيد منحمود الدويك

عن غرفة تجارة القدس :

السيد محمد طاهر الداوودى

السيد جورج اسعد خضر

السيد حسن قليبو

السيد سامى السلطى

عن غرفة تجارة رام الله :

عن غرفة صناعة دمشق :

السيد بدر الدين دياب

السيد رشدى بكداش

السيد بولس عطاالله

السيد بولس سبابا

عن غرفة تجارة وصناعة دير الزور :

السيد نافع رجب
السيد الحاج محمود
السيد توفيق هنيدي

عن غرفة زراعة دير الزور :

السيد عبد النظيف المشهور
السيد محمد الحمد العبود
السيد سليمان صالح النجم

عن غرفة زراعة حلب :

السيد ذكي حميد باشا
السيد رائف الغوري
السيد ادفين الخوري

عن غرفة تجارة وصناعة حمص :

السيد عبد الحسيب رسلان
السيد محمد سعيد العوف
السيد احسان الرفاعي الجندلي
السيد عبد الكريم عباس
السيد ممدوح الدروبي

عن غرفة زراعة حمص :

السيد نصوح رسلان
السيد مختار الحسيني

عن غرفة تجارة وصناعة اللاذقية :

السيد مجد الدين الازهرى
السيد رودولف سعاد

عن غرفة زراعة اللاذقية :

السيد توفيق نديم هارون
السيد منير الحافظ

عن غرفة زراعة الحسكة :

السيد يوسف صباغ

السيد صادق الغراوى
السيد انور الدسوقي
السيد صالح الشامى
السيد محمد معتوق

عن غرفة زراعة دمشق :

السيد اسماعيل المالكى
السيد خليل الهبل
السيد احمد العظم
السيد رشيد الطرايشى

عن غرفة تجارة حلب :

السيد محمد سعيد الهنيدي
السيد ميشيل جنبرت
السيد صبرى شربجي
السيد يوردان عيجي
السيد ذكي القدسي
السيد جوزيف برغل

عن غرفة صناعة حلب :

الحاج سامى صايم الدهر
السيد مصطفى الصباغ
السيد وهبي الحريري
السيد محمد هلال
السيد توفيق اورفلى

عن غرفة تجارة وصناعة حماه :

السيد عبد الحميد قنباز
السيد وحيد الاسود
السيد خالد البارودي
السيد محمود عبد اللطيف البارودي
السيد مصطفى فخري

عن غرفة زراعة حماه :

السيد ناصح العظم
السيد حلمي البارودي

عن غرفة تجارة وصناعة بيروت :

السيد عبد الرحمن سمحرائي
السيد الياس طرابلسي
السيد حسن البحصلي
السيد عبد الوهاب الرفاعي
السيد مالك شهاب

عن اتحاد مزارعي لبنان وثقافة الكرمة :

السيد جان دبانة
الخوري اسطفان ابو جوده
السيد جان زيادة
السيد يوسف الغندور المملوف

عن غرفة تجارة وصناعة صيدا :

السيد وجيه ابو ظهر
السيد شريف الانصاري
السيد علي الزعترى
السيد محمود السنيورة

عن غرفة زراعة صيدا :

السيد علي مصباح البزري
السيد كامل جنبلاط
السيد جورج فران

عن غرفة تجارة وصناعة طرابلس :

السيد نجيب المنلا
السيد عبد الحميد عويضة
السيد ادمون مسعد
السيد جمال قرحاني

عن غرفة زراعة طرابلس :

السيد فوزي فتال
السيد ممدوح النملي
الاستاذ سعيد حماده - استاذ الاقتصاد
العملي في جامعة بيروت الاميركية .
وحضرات مندوبي غرف تجارة ليبيا :

السيد عزت سليم
السيد زكي نظام الدين

عن غرفة تجارة وصناعة درعا

السيد سعيد بوبس
السيد حمدي السيدا
السيد محمد اديب الخولي

عن غرفة زراعة درعا : السيد محمد سعيد شحاده

عن غرفة تجارة وصناعة القامشلي :

السيد يونان هدايا

وحضرات السادة مندوبي الغرف التجارية
والزراعية في العراق -

عن غرفة تجارة بغداد :

السيد محمد جعفر الشبيبي
السيد رجب علي الصفار
السيد عبد الامير الازري
السيد صادق الخليلي
السيد حسن الدجيلي

عن غرفة تجارة الحلة :

السيد ابراهيم المطيري
الحاج محمد الكهيب

عن غرفة زراعة الحلة : السيد حاتم الجريان

عن غرفة زراعة كربلاء : السيد مصطفى اسد خان

عن غرفة تجارة النجف :

السيد محمد رؤوف الشلاش
السيد ازهر عيسى الخلف

وكلفت غرفتا تجارة البصرة والموصل ممثلي
غرفة تجارة بغداد بتمثيلها .

وحضرات مندوبي غرف التجارة والصناعة
والزراعة في لبنان

الدكتور عبد المنعم محمد عاشور

عن غرفة تجارة القنال :

السيد عبده نجيم
السيد محمد المسيري
السيد مصطفى عبد الفتاح

عن غرفة تجارة مديرية انغريية :

السيد عبد المقصود عطية الزاوي
وحضرة مندوب المغرب العربي

عن المغرب العربي : السيد علال الفاسي

وحضرات المندوبين المراقبين للمصارف العربية

عن بنك القاهرة :

الاستاذ محمود ابو الفتح
الاستاذ عبد الوهاب حسني

عن البنك العربي : السيد واصف كمال

عن غرفة تجارة بنغازي : السيد محمد الصابري

عن غرفة تجارة طرابلس الغرب : السيد محمد
بن زيتون *

وحضرات مندوبي الغرف التجارية والهيئات
الاقتصادية في مصر

عن الغرفة التجارية المصرية بالقاهرة :

السيد عبد المجيد الرمال
السيد سامي توتونجي - ويمثل ايضا اتحاد
الصناعات المصرية *

السيد عبد الحميد مصطفى عيسوي
السيد محمد عبد الرحيم سماحة
السيد قيصر بولس جاد الكريم
السيد يوسف توتونجي
السيد علي الشناوي

عن الغرفة التجارية المصرية بالاسكندرية :

السيد علي شكري خميس

القسم الثاني : الجلسة الافتتاحية

افتتحت الدورة الثالثة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في ٧ ايار (مايو) سنة ١٩٥٣ بجلسته علنية عقدت في مدرج الجامعة السورية بدمشق بحضور دولة اللواء فوزي سلو ، رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء للجمهورية السورية ، والزعيم أديب الشيشكلي ، نائب رئيس مجلس الوزراء ، ورئيس الأركان العامة ، والسيد محمد سعيد الزعيم وزير المال ، ونفر كبير من الرسميين والوجهاء ورجال الأعمال ، والصحافيين ، الى جانب حضرات أعضاء المؤتمر والنوابين المراقبين للجامعة العربية والحكومات العربية .

وقد أقيمت في هذه الجلسة الافتتاحية الكلمات التالية :

١ - كلمة دولة اللواء فوزي سلو ، رئيس الدولة ، رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية السورية

أيها السادة ،

لقد خطت سوريا في مطلع هذا العام خطوتين كبيرتين نحو تحقيق الأهداف التي ينشدها العرب في توثيق الروابط الاقتصادية بين مختلف أقطارهم ، الأولى في الاتفاقية التجارية التي عقدتها مع حكومة الجمهورية اللبنانية الشقيقة والتي أثبتت تطبيقها حتى الآن بانها تعود بأكبر الفوائد على الاقتصاد في البلدين المتجاورين ، والثانية في الاتفاقية التي عقدتها مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وظهرت فيها سوريا رغبة في الصداقة في تنمية العلاقات التجارية بين القطرين الشقيقين . كما أن الدوائر المختصة في وزارات الخارجية والمالية والاقتصاد الوطنى في سوريا تقوم الآن بالاتفاق مع زميلاتها في المملكة العراقية الشقيقة بأعداد وتحضير مشروع لاتفاقية تجارية من شأنها توثيق الروابط الاقتصادية بينهما . ويضاف الى هذا ما اقترحتة الحكومة السورية من تعديل للاتفاق التجاري مع المملكة العربية السعودية بصورة تصبح معها العلاقات التجارية بينها وبين سوريا اتمن وأقوى .

وفي الحقل الداخلى قامت سوريا مؤخراً بتحقيق خطوة جبارة كبرى وهي اصدار نظام النقد الاساسى واحداث مصرف سوريا المركزى بموجب مرسوم تشريعى بتاريخ ٢٨ اذار الماضى

باسم الله والوطن العربى .

افتتح المؤتمر الثالث للغرف الزراعية والصناعة والتجارة في البلاد العربية مرحباً بأعضائه اجمل ترحيب متمنيا لهم طيب الإقامة في ربوع سوريا بلدهم ووطنهم .

أيها السادة ،

لقد حقق هذا المؤتمر في دورتيه السابقتين الأولى التي عقدت في مدينة الاسكندرية في شهر مايس عام الف وتسعمائة وواحد وخمسين والثانية التي عقدت في عاصمة الجمهورية اللبنانية الشقيقة في شهر كانون الاول من العام نفسه كثيراً من الأهداف التي ينشدها وأهمها توطيد دعائم التقارب والتعارف بين العاملين في الحقل الاقتصادى في البلاد العربية وتثبيت الاواصر بين المؤسسات التي تعمل لخدمة المصلحة العامة وتسعى لرفع المستوى الاقتصادى في الاقطار العربية لتنمية العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية الشقيقة . انما قامت به غرفكم الزراعية والصناعية والتجارية من المساعي المشكورة في هذا المضمار يعود الفضل فيه في الاصل الى جهودكم في وضع الحجر الاساسى لتحقيق فكرة انشاء وحدة اقتصادية كاملة بين الاقطار العربية والى رغبةكم الصادقة في بلوغ هذا الهدف الاسمى

وقد تضمن هذا القانون ايضا تنظيم شؤون النقد
وانشاء مجلس للنقد والتسليف وتنظيم مهنة
المصارف والصيرفة وغيرها من الشؤون المالية مما
سيكون له الاثر الاكبر في تسهيل تنمية العلاقات
التجارية بين سوريا والاقطار العربية .
ايها السادة ،

في هذه الاوقات الحاضرة من تاريخنا القومي
تجتاز البلاد العربية مرحلة دقيقة سيكون لها
تأثير حاسم في مستقبلها القريب ومستقبلها
البعيد ، دول العالم تنظر اليها بالمعجب وترقب
عن كثب قيمة مدى التقارب بينها ونتيجة
المؤتمرات العديدة التي تعقدها البلاد العربية بين
الفينة والفينة . لقد آن الاوان للخروج من حقل
الكلام والخطابة والعواطف ودقت الساعة لنتدارك
بالعمل الايجابي الجماعي ما فاتنا من ثمين الوقت
وطويل الزمن وقد اثبتت الحوادث ان الامم الغنية
في اقتصادياتها هي القوية المهابة العزيزة الجانب
فكيف بالاقطار العربية وهي متممة لبعضها منحتها
بد الطبيعة وحدة على وحدة ، وحدة جغرافية ووحدة

التاريخ واللغة والقومية ، والمركز الاقتصادي
الممتاز الذي جعل منها همزة الوصل بين الشرق
والغرب . في هذا العصر عصر العلوم والسرعة
والذرة يدفعنا واجبنا القومي ان نتسارع ونتنادى
لمؤتمر الارقام والحقائق ونتدارس انجع الطرق
في توحيد الاسس للتعاون على اعادة تنظيم
مرافقنا الاقتصادية وتنسيق السعي لتجارب
جهودنا في تنمية اقتصادنا وانسجامه مع احدث
القواعد والنظريات ضمن وحدة اقتصادية كاملة
وبذلك نستطيع ان نصمد في وجه العواصف
والاهواء ونفرض ارادة الامة العربية في تقرير
مصير هذا الجزء الغالي من العالم ، ولنا وطيد الامل
بان مؤتمرهم هذا سيحقق في دورته الثالثة كل ما
من شأنه ان يسير بالشعوب العربية نحو هذا الهدف
الاسمي الا وهو الوحدة الاقتصادية الكاملة ووحدة
الشعور بها ، وفقكم الله الى ما فيه خير هذه
الشعوب ورفعته وعزتها فيد الله مع الجماعة
والسلام .

٢ - كلمة الزعيم اديب الشيشكلي ، نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الاركان العامة

تسجل من بطولة شهدائها ، وفي مقدمتهم عمر
المختار ذلك الشيخ الثائر الذي انحنى العالم
خشوعا واجلالا امام بطولته وتضحيته .
وانه ليطيب لي في هذه المناسبة السعيدة
التي تجمعني باخواني وبنى قومي ابناء العروبة
المجيدة ، ان استعيد ذكريات الايام الميمونة
التي اشرق فيها نور البعث العربي من افق هذه
الديار العزيزة . فمن اوساطها ومنبتاتها
وصحافتها الوطنية ، ظهر المبشرون بالرسالة
القومية الجديدة ومن ثراها الطهور نبوت
المجاهدون المكافحون في سبيل الحرية والمجد
والوحدة العربية الشاملة .
تلك ايام خالدة نظم فيها من سبقنا من المناضلين

ايها السادة ،
في هذا المجتمع الكريم الذي يضم نخبة
كريمة من اهل الرأي والفكر في ميدان الاقتصاد
العربي ، يسعدني ان احييكم تحية عربية طيبة
وان ارحب بكم باسم الشعب السوري الذي
يتطلع الى جهودكم بامل واعجاب ويقدر اعمالكم
المنتجة المثمرة ، ويرجو ان يتحقق بها الخير
والازدهار والرخاء لمجموع عالمنا العربي الغالي .
واسمحوا لي ان اخصص بالترحيب مندوبي
ليبيا والمغرب العربي التي يخضر ممثلوها للمرة
الاولى مؤتمرا عربيا يعقد في دمشق ، وان احيي
باسم سوريا العربية المجاهدة تلك الشعوب التي
تنزع استقلالها بما تبذل من دم ابنائها . وما

العرب وسائل الجهاد وطرق العمل لاسترداد حقوقنا المغتصبة وحریتنا الطبيعية ، ووضعوا اسس البنیان العربی الذی نتطلع فی ظلّه ووجهه الى حياة السیادة والكرامة والعزة .

اننا نذكر سابقینا الاحرار الذین کرموا وجهه امتنا فتسابقوا فی الجود والبذل والسعی الى کل میدان من میادین الکفاح ، وقاتلوا بعزيمة الجبابة ، وبمثل الايمان الذی کان یزخر فی صدور اجدادنا الخالدين ، اولئك الميامین الذین خلفوا لنا اکرم الامثلة فی مضمار الشرف والاقدام والبطولة .

اننا نذكر کیف کان يتساقط منهم الشهيد تلو الشهيد ، فلا یهنوا ولا یحزنوا ، وکیف کان يموت ابطال لیخلفهم مئات غیرهم ممن طاب لهم الاستشهاد فی سبیل مثلهم العلیا ، والذین استشهدوا فی سبیل الله لنوفیهم اجرهم یوم القيامة وهم لا یظلمون .

اولئك هم السابقون الذین خلفوا لنا شرف مواصلة الکفاح ، ونقلوا الینا الراية مرفوعة عزیزة لنحميها ونظهر الارض المقدسة التی تظللها وارشدونا الى الاهداف السامية لنبلغها فنحيا مرفوعی الراس موفوری الکرامة ، او نموت فی سبیلها ابطالا مخلصین .

ولعل مهمتنا اکثر خطورة وجسامة ، نحن الذین حملنا هذا الارث فی مرحلة النضال الجاهد لاستكمال معالم الاستقلال والسیادة فی جمیع الاقطار العربیة ، وتحقیق وحدة وثيقة تجمع شمل هذه الاقطار وتوحد قواها وتستثمر خیراتها ، وتستخرج ثرواتها ، لمصلحة المجموع العربی ومن اجل هنائه ، ولدعم کيانه ، واعیاده للمساهمة فی تطور الحياة ورسالة الحضارة .

ونحن لا ننسى ان کل ما نحققه ونسعى الیه من سیادة وسعادة وتقدم ، صائر الى الزوال ومهدد بالفناء ، مادامت تعيش فی قلب بلادنا العربیة تلك العصابة المعتدية ذات المطامع المسعورة التی لا ترتوی ولا تستحی .

ولا ریب فی ان دورکم ایها السادة فی مکافحة

هذا العدوان هو دور رئيسی مزدوج الهدف فانتم مطالبون بالعمل علی توطيد دعائم الاقتصاد العربی فی کل دولة وفي مجموعة هذه الدول علی السواء لان الاقتصاد القوی هو الاساس الراسخ الذی تقوم علیه الدول القویة ، کما ان علیکم واجب المساهمة الفعالة فی تمکين الحصار الاقتصادي علی تلك العصابة المعتدية حتی یقضى علیها فی الارض التی تريد ان تجعل منها حصنا لها ولن تكون لها الاقبرا .

ایها السادة ،

ان العهد الجدید فی سوريا قد حرر بلادنا من النزعات الانانية والعوامل الخلقیة التی ادت الى كارثة فلسطين ، وسار بها نحو القوة والنظام والاستقرار ، وجعل منها كتلة متراصة متحدة بمثقیها وتجارها وجنودها وعمالها وفلاحیها مزدهرة باقتصادها وصناعتها وزراعتها ، معتزة بسیادتها وکرامتها ورسالتها ، عاملة علی توحید الاقطار العربیة علی صعيد الحرية والسیادة . وقد عرفت سوريا اهمیة العامل الاقتصادي فی تحریر الشعوب وتوحيدها ، فبسطت ید الاخاء الى شقیقاتها العربیة ، وقدمت المذكرات والمشاریع التی ترمی الى توحید النقد وتوحید التشريع وتوسیع مدى التعاون ، توثیقا للروابط فیما بیننا وتدعیما لکیانها ، واعلاء لکلمتها بین شعوب العالم .

وسهلت سوريا اقامة کل فرد من اصل عربی علی ارضها ، واعطته حق التجنس بجنسیتها دون قید او شرط . ومنحت ابناء الدول الشقیقة جمیع الحقوق الممنوحة للعامل السوری بما فی ذلك حق الانتساب للنقابات المهنية ، وآثرت الخبراء الفنین العرب علی غیرهم فاستقدمت عددا منهم للاسترشاد برأیهم فی دوائرها الرسمىة وفي دور العلم وفي شؤون الزراعة والهاتف الآلى . کما حرصت علی ان یراعی نظام القطع الذی تعمل به تکیيف اسلوب المدفوعات مع الاقطار الشقیقة العربیة بما یلائم انظمة التحويل الخارجی القائم فی هذه الاقطار ، وان يشجع دخول رؤوس

المستشفيات والمستوصفات وتخفيف المستنقعات
وتوسيع عمليات التحديد والتحرير ، وجر مياه
أنقرات الى مدينة حلب ، وتعميم الهاتف الى
وشراء مؤسسات كهربائية واستثمارها ومساعدة
الشركات الصناعية وغيرها من المشاريع الوطنية
وقد بلغ مجموع ما وظف من مال في هذه المشاريع
وحدها ثلاثماية مليون ليرة . .

وهناك مشاريع جديدة بدأ تنفيذها من عهد
قريب منها انشاء مرفأ اللاذقية وتخفيف سهل
الغاب ، وقد بلغت نفقاتها المقدرة حوالى ستين مليون
ليرة . كما ان لدينا مشاريع عمرانية كبرى
نعتمد تحقيقها ، ضمن برنامج عمرانى ضخم يمتد
الى خمس سنوات وتقدر نفقاته الاولى بثلاثماية
وخمسين مليون ليرة .

تلك ايها السادة خطوات اولى خطتها سوريا
الحررة من الحكم الاجنبى ، سنتبعها بمزيد من
الخطوات والجهود التى تزيل الحواجز وتهدم
الحدود التى اقامها الاستعمار بين بلاد العرب
لنلتقى مع اهلنا واشقائنا فيها ، ونتعاون معهم
لتحقيق الرخاء والرقى لجميع البلاد العربية .

ونحن اذ نحى هذا المؤتمر الذى يجمع شملنا
عربيا شقيقا ، ويعمل لمصلحة العرب في جميع
اقطارهم ، ويتفق عن الآراء النيرة التى ترشد
الى خير العرب وتقدمها ، نناشدكم ان تبذلوا
المزيد من الحيوية والنشاط في سبيل تحقيق
أمانينا المشتركة ، ونعاهدكم بأننا لن نألو جهدا
في شد ازركم وتقديم كل ما يسعنا من معونة
لتنفيذ توصياتكم ومقرراتكم ، ونجدد امامكم
العهد بان لا يهدأ لنا بال ولا نركن الى راحة الا
يوم يغدو الاتحاد العربى حقيقة ملموسة ، ويوم
يجتمع الشمل وتتوحد القلوب وتصفو لنا الدنيا
ونحيا اعزة كراما ، احرارا في بلادنا اسيا دافي
توجيه مقدراتنا بما يتفق مع مصلحتنا القومية
ومصلحة السلام في العالم .

الاموال العربية الى سوريا واستثمارها فيها ،
وخروج رؤوس الاموال السورية لتوظيفها في اى
قطر عربى .

وفي هذا العام قدمت سوريا مشروعا للوحدة
الاقتصادية الشاملة مع لبنان وعقدت معه اتفاقا
اقتصاديا مؤقتا في انتظار بحث ذلك المشروع
واقاراره ، كما عقدت مع المملكة الاردنية الهاشمية
اتفاقا تجاريا على اساس المعاملة التفضيلية التى
تعفى بعض المنتجات والمصنوعات المحلية من
الرسوم الجمركية وتخضع بعضها الاخر الى رسوم
منخفضة ، وتؤمن كثيرا من التسهيلات والمزايا
الخاصة في شؤون الترانزيت والنقل . ونحن
على اتصال مع الحكومتين المصرية والعربية
السعودية لاقامة علاقاتنا الاقتصادية معهما على
هذا الاساس . وقد سبق للحكومة السورية ان
بحثت مع الحكومة العراقية مشروع اتفاق
تجارى وهى جادة الان في مواصلة التباحث لاقرار
هذا الاتفاق في اقرب وقت وعلى اوسع مدى .

وقد دأبت بلادنا في الوقت نفسه على مضاعفة
جهودها لتنظيم حياتها الاقتصادية فصدرت فيها
التشريعات التى ترمى الى افساح مجال التقدم
والتطور امام افراد الشعب ، واصلاح انظمة
الضرائب وتنظيم التجارة وشؤون القطع ومراقبة
الاسعار وتحسين الانتاج الزراعى وتنميته ،
وتيسير السبل لتصدير منتجاتنا التى تفيض عن
حاجتنا . . كما اننا عملنا على تحقيق امنية
عزيزة من امانينا القومية وهى تحرير اقتصادنا
من كل نفوذ اجنبى .

والى جانب ذلك سارت الحكومة السورية
في طريق سياسية انشائية ستعطى البلاد ثمارا
مباركة طيبة في اقرب وقت ، منها مشاريع
تحسين ومضاعفة شبكات الرى ، وتأمين مياه
الشرب والكهرباء للاقضية والقرى ، وشق الطرق
وبناء الجسور ، وانشاء المراكز الزراعية وبناء

كلمة السيد محمد سعيد الزعيم ، وزير المال ، وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة للجمهورية السورية

دولة اللواء ،

سيدى الزعيم ،

حضرات السادة الافاضل ،

جهودها وتعمل كلها على منحو الماضى وجهالاته
وابداع ثوب جديد يعيد لتاريخ العربى صفحته
اللامعة في سفر الانسانية والحضارة والعمران .
ايها السادة ،

هذى دمشق بامجادها وعريق ماضيها وجميل
حاضرها ، تستقبل مؤتمركم بكل غبطة وبشر
وامل وكأن موكبكم اليها يوم من ايام امية . وهذا
رئيسها وزعيمها يرحبان بكم باسم الشام ، يد
اللواء تصافحكم عنها ووجه الزعيم المشرق بنور
القومية العربية يتلفت اليكم بقلب زانه الله
بروح الصدق والايمان بحق الحياة لكافة اقطار
العروبة وبالثقة بامليتها للحرية التامة غير
مشوبة بشائبة . وقد امتلاء هذا القلب الكبير
بالحب الصادق لكم وللبلاد التى تمثلونها .

والحكومة السورية اذ ترحب بمؤتمركم وتؤيد
مقرراتكم فهى انما تثق بنبل مقصدم وكريم
غايتكم وحكمتمكم وتطلعكم للحقائق . وهى واثقة
انكم تعالجون وضع الاقتصاد العربى معالجة الخير
الكفء العليم بمواطن الداء والدواء الرائد خير
المجموع المستهدف وحدة الصف الاقتصادى
والقومى وتماسكه ليشد بعضه بعضا ، وليكمل
الجزء منه كيان الكل وليكون جميعه قويم الاساس
ثابت الاركان على العماد . تلك هى رسالة
الحكومة السورية الدائمة السعى في سبيل
تحقيقها والتى ما فتئت تجد لتنهض باقتصاديات
بلدها وتحريرها من كل اثر اجنبى موجهة اياها
للتعاون مع غيرها عازمة على اكمال انشاء الوطن
المنتج المجدد الذى يهيمه كثيرا ان تكون علاقاته
الاقتصادية مع سائر الاقطار العربية وثيقة
الارتباط محكمة الصلات .

سادتى ،

لقد حقق المؤتمران السابقان فوائد كثيرة
بعد ما رسم للحكومات العربية بعض الخطط
والمناهج ، وهى الحكومة السورية تحكم وضع

هذا يوم من ايام العروبة الرائعة في التاريخ
العربى الحديث ، يوم دمشق تضم الى صدرها
صفوة رجال الاقتصاد العربى من شاطئ بحر
الظلمات حتى بلاد فارس . فتبثهم عواطف
الود والاخاء المنبثقة عن روابط الامة العربية
الصادقة اتنى لا انفصام لها مهما
انسعت رقعة بلاد العرب وتباعدت امصارها
واختلفت طبيعتها .

ان الاقطار العربية التى يمثلها هذا الحشد
الكريم تتلاقى اليوم جنودا مجندة ، مؤتلفة
تماسكة في خدمة الوطن العربى الاكبر كأنما
بين تطوان وبغداد قافلة عربية واحدة تحدد
سيرها ذكريات الماضى المجيد وبناء المستقبل
الشرق وتجيئش في نفوسها روح الوثبة والتحرر
والوحدة فتحطم في سبيلها الصعاب وعقبات
الاستعمار ونزوات الاطماع لا تبغى الا خير
الشعب العربى ورفاه المجموعة العربية ولا تقيمها
الا على اساس من الحقيقة والواقع مجردين عن
هوى الحكام ومصالح الافراد .

نعم ايها السادة ، ان هذا الحشد العربى
الكريم يتواعد اليوم في دمشق عزيزا حرا لا يغيب
عنه غير وجه فلسطين ولا يمرض جوانحه غير آلام
المغرب العربى الذى آن له أن يستعيد حريته
وكرامته كما آن لتلك ان تندمل جراحها وان
يعود الحق الى ربوعها .

وليستبشر العرب خيرا ، ما دامت اعلام
النهضة والتجديد والتحرير تتحقق في كل مكان .
وسيدكر التاريخ العربى الحديث بكل اعتزاز
هذا العهد الحاضر الذى تعيش فيه الامة العربية
تتجاوب فيه آلامها وتتقارب آمالها وتتوحد

والاهواء الشخصية والقومية كما علمتنا ليست
أطماعا مادية أو رغبة تسلط وانما هي روح
واخلاص ومثال من الوطنية والتجرد . وهذا
بلدك موطن العروبة المتحفز وعهدك عهد الانشاء
والانتاج والرخاء ، قد ايدك في كل أمر عزمت
والله مؤيدك بروح من عنده ومن كان الله
عونك كان له ولاخوانه النصر .

سيدي اللواء

اشكر لك باسم الغرف السورية رعايتك
النسامية للمؤتمر ، كما اشكر للزعيم نائب
رئيس مجلس الوزراء يده البيضاء التي اسبغها
عليه . واشكر للوافدين اليه من مختلف ديار
العرب هذه العزيمة لشهوده . واشكر ايضا
الجامعة العربية وممثلي الحكومات العربية
ومختلف الغرف الاقتصادية السورية ووجوه
البلد السوري وصحافته الغراء الذين اشتركوا
في حفلة الافتتاح هذه او فيما يليها . وارجو ان
بنتج مؤتمرنا الاعمال لا الاقوال والا تكون
العواطف وحدها حصاد هذا المؤتمر . كما
أرجو أن يكون مؤتمر وزراء المال والاقتصاد
العرب اندي دعت اليه الجامعة العربية ليجتمع
في الخامس والعشرين من الشهر الحالي طالع
سعد ويمن وبركة على الجامعة وبلاد العرب .
والله يوفقنا جميعا لما به الخير والصلاح ويهدينا
الى الصواب انه خير هاد وأفضل معين .

مقاطعة اسرائيل بكل يقظة وحرص، وهما هي تقيم
في دمشق اول معرض عربي كبير للدول العربية
عملا بقرارات المؤتمرين السابقين ، وتسعى بقدر
ما تستطيع وتساعد عليها امكانياتها وطبيعة
اقتصادها ، لتوثيق عرى التعاون الاقتصادي مع
البلاد العربية ، وتقدم اليوم للمؤتمر الثالث
تقريراً ضافياً عن الاقتصاد السوري وعلاقاته
مع اشقائه . وهي في مشروعها النقدي الجديد
المتضمن نظام النقد الاساسي واحداث مصرف
سوريا المركزي تسعى الى تحرير سوريا مالياً
كما تحررت من قبل سياسياً لتدل على عزمها
وجراتها في تذليل ما يعيق نهضتها وعزتها .

سيدي الرئيس ، سيدي الزعيم ،

هذي وفود الاقتصاد العربي تهج الى دمشق
وقد ازدانت بممثلي ليبيا والمغرب العربي لترفع
صوتها الداوي لثالث مرة بعد الاسكندرية
وبيروت طالبة من الحكومات العربية ان تستمع
لرغبات شعوبها في التخفيف من شدة هذه
الحواجز بين بلدانها ليزدهر الاقتصاد العربي
في كله وجزئه ، ومن اولئك يا سيدي الزعيم
بتلبية هذا النداء ، تنتعالي معك اصوات آخرين
في القاهرة وبغداد والرياض وعمان وبيروت
وليبيا فيكون لك ولهم فضل توحيد الاقتصاد
العربي على أسس من تبادل المنافع والفوائد
وروابط الاخاء البعيدة عن الاطماع السياسية

٤ - كلمة الغرف السورية ، القاها السيد حسني الزعيم ، امين سر

غرفة تجارة دمشق

والزهو في ان ندنو من امانينا بيمين هذا الافتتاح
ونلتمس فيه طمأنينة الايمان بنجاح الدورة
مبنى وغاية .
كرام قومي ،

انها لفرصة سعيدة اتاحت لسوريا ان تزدان
انديتها باستقبال صفوة متميزة من رجال

سيدي رئيس الدولة اللواء ، سيدي الزعيم

سادتي اصحاب الدولة والمعالى والسعادة ،

ان الغرف السورية لتقدر بوافر الشكر واكرم
الاحترام ، ما تفضلت به حكومتنا الكريمة اذ
شمل رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء اللواء
دورتنا هذه برعايته ، ونحن قويو الاعتزاز

على اقيسة العقل والمصلحة ، والى ابراز شخصية
موحدة واضحة السمات والمعانم .

كان التباين في بعض النزعات والانطلاق في
النظريات على انماط ارادتنا في اوهام الخيال
من الاغلال التي صعدت انطلاقنا نحو الوضع
الملائم لبلادنا .

ان اختلال اقتصاد اى بلد منا ، يؤثر حتما
في اختلال الاخر ، وكل لوحده قاصر عن تحصيل
حاجته ، وبلوغ غايته ، وهو كضعيف ينوء بحمل
ثقل ، لا بد له من اشقاء رقيقين يتبادلواياهم
المعند والمعونة .

لقد التحمنا بالقرابات ، لحمة ونسبا وشعارا
فمزقتنا غزوات تاريخية مدمرة ، وفرقتنا شيع
وعصائب ، ورتبت وجهة السير لكل منا حسب
اهوائها وفي فلك مصالحها ، فنأت به عن بيئته
وجعلت منه نموذجا فريدا في بابه ، لا يمت
لقديمه بصلة ، ولا يحاكي التطور الحديث
نهجا وحياة .

ان مداواة هذه الحيرة ، تقضى علينا بالاستواء
على غاية من الوعي الواسع والانتباه الدقيق
وبتمكين الاسباب المهيئة للتعاون في درك النجاح
والسلامة ، ولا بد في مثلها من اقتسام وتحمل
التبعات ، وفق خطط تهيأ اساليبها وموادها ،
بشكل يحملنا على مصالحنا ، وينبؤ بنا عن سوء
القصد ، فنغتصب من الزمن وقتنا نضيفه الى
يومنا كى نعوض ما فات ، ونتدانى ليصبح ما
بعد طيعا فسيحا في الآمال ، وباعثا على زيادة
الانتاج العربى كمية ونوعا ، فننجو من ضعة
استجداء ما يلزمنا من حاجى وكمالى ، وتنسع
لدينا الاحوال ، ويخصب العيش ويتزايد الرفه
وينعم به الجميع .

ايها الكرام

ان المجتمع يصغى اليها ، وينتظر منا ان نصهر
الامال والامانى لتخرج منها مادة تنتزعنا من لغة
المؤتمرات الدوارة ، ويتخذها القومة مبادئ
لتولين مصوراتنا الاقتصادية بلون عربى واحد
فتحقق بنا انظار التقدير والاعجاب ، ويتحقق
انجاز ما ربنا ومطامحنا ، ويخلدها تاريخنا

الاقتصاد في العالم العربى ، اجتمعوا يعرضون
على الناس محاولاتهم ، فيوازنون بين الآراء
والدراسات والمقترحات ، وبين واقع الحياة
وما توارثه التقاليد في بيئاتنا وانظمتنا وواقعنا ،
ويختارون ما يعبد الصعب ، ويشق السبيل
لاقتصاد موحد ، وينهجون التوصية برسم نظام
ينتزعنا من الخطوات المتسكة ، ويدفع بنا في
عرض الحياة ، نسارع في اللحاق بمن تخلفنا
عنهم اجيالا . فمرحبا بهم ، نلقاهم محيين محتفين
تؤنسنا رؤيتهم ، ويملاء الاجتماع اليهم انفسنا
غبطة وابتهاجا .

لقد اقبلوا على موعد مع الربيع ، وقد تفتحت
ازاهيره في اشراق ، وكست الاغصان بمثل الدر
المنضود ، واورقت شجراته في نظارة باسممة ،
تعابثها النسائم الفياحة بدعة وترفق ، وسمت
بواسق الشجر ، كسوار عانية ، تحمل في ذواباتها
طائفة من الافئدة تزهر بحلية الموسم الزمردية
وصدحت الاطيار في الرياض اغاريد من الحان
النشوة والمرح ، وتجلت الطبيعة في جلق بشملة
الربيع التقليدية كأنما وسمها الجمال بعنايته
فصاغ منها نزهة للابصار ، ومرتاد للاجباب
والصحاب ، ومرتعا لترديد الذكريات والاشجان
ومناهل من اعين غدقة ، تنساب بين الخمائيل
في جداول رقراقه ، فتجوس خلالها وترطب
نبتها ، ثم تنبسط في المروج الخضراء ، لتنضر
بساطها السندسى ، ولتشفت منها الازهار
ما تنشره من شذا فواح ، ولتبشر بجودة الجنى
ووفرة النتاج .

ايها الكرام

ان هذه الطبيعة تحسن اداء حديث القلوب
فقد واتاهم التوفيق في اكتساب سرائرنا ، وفي
الافصاح والتبيين ، فبدت اوفى منا حديثا ، وانور
وصفا ، عندما استقبلتكم باروع زينتها وعندما
نشرت بين يدي هذا الاستقبال اضاميم من انوارها
العطرة .

مرحبا بكم واهلا ، لقد قدمتم تضطرم بين
جنبكم رغبات وآمال ، وتنفد يقظتكم عاطفة
وايمانا بحاجة الاقتصاد العربى الى تركيز قوته

سجلاً حافلاً يطبع سيرنا بطابع جديد من الثقة والعزم والاقدام .

ايها السادة الوافدون والمشاركون في الحفاوة والاحتفال .

ان هذا الاجتماع بمن ضم من شخصيات سامية ورجالات حزم ورأى ومضاء ، اثار احساسنا بالصيغة الرفيعة التي يتجلى بها التجاوب المأنوس ، بين قادة يذكون في النفوس روائع الامل ولم يضيوا بالافصاح عن تاييدهم لكل محاولة يمكن ان تبوئنا مركزاً مرموقاً في عالم اليوم ، وبين اخوان تنادوا من كل قطر عربي تنتظمهم الفة حبيبة للاجتماع على امر يوحد خطاهم لتهيئة السمو

الى ذلك المركز .

فالغرف السورية تكرر الاعراب عن شكرها الى صاحب اندولة اللواء والى حضرة الزعيم نائب رئيس الوزراء رئيس الاركان ، والى حضرات السادة الوزراء على الرعاية التي شملتنا بها مقاماتهم ، وتتقدم به ، الى السادة الذين لبوا دعوتها وشاركونا حفلة الافتتاح هذه والى من ساهم في الاعداد لانجاح المؤتمر ، وهى اذ ترفع تحايا الاكبار والاعجاب الى ملوك ورؤساء الاقطار الشقيقة ، تهتف :

ليحيى العرب عزيزى الجانب ، موفورى الكرامة ، جديرين بالحياة .

٥ - كلمة مندوب جامعة الدول العربية السيد محمد علي نمازي

صاحب الدولة

سعادة الزعيم

سادتى

لتوثيق اواصر التعاون بين شتى الهيئات ومختلف الجماعات لبلوغ امانى الامة العربية في وثبتها المباركة لتحقيق ما تجيش به صدور ابناؤها وتهفو اليه قلوبهم من تعاون اكيد مدعم بالخطط المحكمة لربط اجزاء الوطن العربى وتعزيز امكانياتها الاقتصادية متطلعين من وراء ذلك كله الى فجر من الرفاهية والرخاء والاسعاد يعم من تظلمهم سماء البلاد العربية جمعاء .

سادتى

واننى في هذه المناسبة الكريمة اذكر بالتقدير الجهود التى بذلت في الدورتين السابقتين لرسم الخطط واحكامها فقد كان للتوصيات والقرارات المتخذة صداها الحسن واثرها المحمود في تقوية عرى التقارب بين رجال الاقتصاد العربى وتحقيق الامانى لبلوغ اسنى درجات التعاون في شتى ميادين الاقتصاد وانى واثق ان تزدهر تلك الجهود المباركة في هذه الدورة وتسفر عن نتائج عملية تحقق الاهداف التى يتطلع اليها ابناؤنا الامة العربية .

سادتى

لقد تضمن جدول اعمال هذه الدورة موضوعين جديرين بالناية والاهتمام وهما دراسة موضوع التمويل الاقتصادى الاقليمى للبلاد العربية

يسرنى ان اتقدم بصادق الشكر لحضرة رئيس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية على دعوته الكريمة لجامعة الدول العربية للمشاركة في اعمال الدورة الثالثة للمؤتمر فقد اتاح لنا الفرصة الطيبة للالتقى بالنخبة الممتازة من رجال المال والاعمال ممثلى الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية وهم عماد نهضتنا الاقتصادية القومية وان نتابع جهودهم الموقفة في دراسة الوسائل العملية لارساء قواعد التعاون الاقتصادى بين البلاد العربية على اسس متينة سليمة .

ومما يزيد في سرورنا ان يتم اجتماعنا في دمشق الفيحاء البقعة المباركة من اوطان العربى وفي هذا الوقت الذى استكمل فيه النوعى القومى العربى ، شبابه وقوته ، وتنبهت فيه الشعوب العربية الى ضرورة الاخذ بأسباب التعااضد والتعاون لتأخذ مكانها اللائق بها في ركب المدنية وتدفع عن نفسها تهمة التخلف في الميدان الاقتصادى . وقد اصبح لزاما علينا ان نغير الامر اهتمامنا فنسابق الزمن ونعمل مخلصين متكاتفين

ودراسة موضوع تنظيم النمو والتبادل الصناعى بينها • ولقد سبق لنا ان اشرنا في الدورة الثانية بحث موضوع انشاء بنك عربى للتجارة والصناعة يشمل نشاطه البلاد العربية جميعا ويساعد على التقدم الصناعى ويسهل التبادل التجارى بين البلاد العربية وتمويل المشروعات الصناعية والتجارية فيها وتساهم فيه الهيئات والافراد والمؤسسات المالية الحكومية والاهلية ويكون انشاء بمثابة الحجر الاساسى لقيام نهضة اقتصادية شاملة وقلنا ان عملا كهذا لجدير بالبحث والدرس في مثل هذا المؤتمر الذى يضم خيرة رجال المال والاعمال ومما لا شك فيه ان بحث موضوع التمويل الاقتصادى الاقليمى في هذه الدورة سيشمل دراسة هذا الاقتراح •

ويسرنى ان اشير ايضا بمناسبة بحث موضوع تنظيم النمو والتبادل الصناعى بين البلاد العربية الى ان الوفد السورى في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية قد تقدم في الدورة السادسة عشر بمذكرة مفصلة حول الموضوع وطلب ادراجها في جدول اعمال المجلس وقد أثر مجلس الجامعة العربية ان تتولى لجنة وزراء الاقتصاد والمال بحث الموضوع وتقرير خطة عملية متناسقة تتبعها الدول العربية في نهضتها الصناعية ووضع المشاريع التى تكفل اطراد نمو الصناعات في البلاد العربية وتسهيل التبادل الصناعى بينها واننا لنتوقع مخلصين ان تسفر اعمال اللجنة ووزراء الاقتصاد والمال بما يحقق الاهداف التى يصبو اليها الجميع •

سادتى

لقد كان التعاون وثيقا بين مكتب اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية والادارة الاقتصادية في الامانة العامة للجامعة العربية في متابعة تنفيذ قرارات مؤتمركم العتيد في دوراته السابقة •

ويسرنى ان اشير الى ان الامانة العامة للجامعة العربية قد اولت اهتمامها البالغ بقرارات الاجتماع الاول لمجلس الاتحاد فتقدمت بمذكرة مستفيضة عن هذه القرارات الى مجلس جامعة

الدول العربية في دورته السادسة عشرة لتقرير تأييده والتوصية بتنفيذها من لدن الجهات المختصة ولقد رأى مجلس الجامعة العربية بالنظر لما لهذه القرارات من اهمية خاصة ان يحيلها الى لجنة وزراء المال والاقتصاد لاستكمال بحثها وتقرير الخطط العملية لتنفيذها وكل ما نرجوه ان تصل اللجنة الموقرة في ابحاثها الى ما يحقق الاهداف التى برمى اليها مجلس اتحاد الغرف العربية في قراراته ليتم التعاون الوثيق بين مختلف الهيئات للنهوض باقتصادنا العربى •

وقد قامت الامانة العامة لجامعة الدول العربية بعرض كافة القرارات التى اتخذت في الدورتين السابقتين للمؤتمر على مجلس جامعة الدول العربية فقرر احالتها الى الحكومات العربية لتبحثها الجهات المختصة فيها ولتنال ما تستحقه من عناية في التنفيذ • والى جانب هذا فقد عرضت الادارة الاقتصادية كافة القرارات الخاصة بموضوع احكام الحصار الاقتصادى على اسرائيل التى اتخذها مجلس اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية في دورته الاستثنائية ببيت على المؤتمر الثالث لضباط الاتصال لمقاطعة اسرائيل اقتصاديا ولقد اصدر مؤتمر ضباط الاتصال القرارات التى تنسجم مع ما اتخذته مجلس اتحاد الغرف العربية من قرارات في هذا الشأن ووافق مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثامنة عشرة على كافة القرارات المذكورة مما سيزيد في احكام الحصار الاقتصادى على اسرائيل ويسرنى ونحن نستعرض امثلة التعاون بيننا ان اشير بصورة خاصة الى ما وصى به مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثامنة عشرة من ضرورة تأليف شركة مساهمة كبرى بين شعوب الدول العربية جميعها للملاحة البحرية تؤازرها وتشجعها الحكومات العربية على ان توزع اعلام هذه الدول على الوحدات البحرية بقدر انصبتها في الشركة بمالا يتعارض وقوانين الملاحة الدولية وان يكون للشركة مجلس ادارة موحد • هذا وقد سبق لمؤتمركم العتيد ان اقر في دورته الثانية ما نصت عليه الفقرة الثامنة من توصيات اللجنة

الأولى للمؤتمر لإنشاء شركة ملاحية عربية لتنقل صادرات ومستوردات البلاد العربية .

وليس بالأمر العسير تحقيق هذه التوصيات وتنفيذ تلك المقررات . وقد حان الوقت للانتقال بتلك المقترحات من مرحلة التفكير الى مرحلة التنفيذ العاجل ، وعاملاً الوقت في الشؤون الاقتصادية بالغ الأهمية كبير الأثر ، وأمامنا إسرائيل تعمل جاهدة لبناء أسطول تجاري كبير يمتلئ عباب البحار . ولنا من مواردنا ما يمكننا من مباراتها في هذا الميدان . ولا شك ان الشعوب العربية تدرك تمام مبلغ أهمية التضامن والتساند في الوقت الذي تتكتل به شعوب أخرى لا يربطها وحدة في اللغة أو الجوار أو التقاليد .

سأدتى ،

لقد وافق مجلس جامعة الدول العربية في دورته الثامنة عشرة على كافة توصيات لجنة

المواصلات الدائمة وأقر التصديق على اتفاقيتي اتحاد البريد العربي والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية ولا شك ان تنفيذ هذه الاتفاقيات يعزز الروابط بين البلاد العربية ويقرب الصلات ويعون في تحقيق العلاقات الاقتصادية ويساعد على العمل في استقلال ما تهيأ لبلادنا العزيزة من اسباب الثروة الكامنة في اراضيها استغلالاً كاملاً يعم نفعها ويرفع بها مستوى معيشة الفرد الى المستوى اللائق بابنائها .

واننا نبتهل الى العلى القدير ان يكمل اعمالنا بالنجاح في الوقت الذي لاحت فيه بشائر نهضة عربية ثابتة في شتى نواحي الحياة يتولاها ويرعاها رجال مخلصون ونرجو الله مخلصين ان يكون شعارنا العمل ورائدنا الاخلاص لخير العروبة .

سدد الله خطانا ووفقنا جميعاً .

والسلام عليكم

٦ - كلمة السيد محمد علي بدير ، رئيس وفد الغرف الاردنية

المصالح الذاتية او الشخصية . وان العربي عربي اينما حل في دنيا العرب ، وان الثروة العربية حيثما كانت هي للعرب اجمعين للذود عن حياضهم ودعم كياناتهم وفي سبيل خيرهم واسعادهم .

هذا مبدأنا وانا لواصلون اليه باذن الله . وهذا ما اجتمعنا لاجله ، وما بذلناه في مؤتمراتنا الاولى في الاسكندرية وارويناه في اجتماعنا الثاني في بيروت وجئنا اليوم لنرقب نموه في دمشق الخالدة .

وانه لما يعزز آمالنا في نجاح مساعيها ذلك التجاوب الواسع والتفهم الكلى لدعوتنا بين الشعوب العربية ، والمعاضدة المشمرة من القائمين على الامر في الدول العربية .

وليس ادل على هذا من رعاية دولة اللواء فوزى سلو لحفلنا هذا اليوم الذي نستقبل فيه مؤتمراتنا الثالث في عاصمة سوريا العزيزة التي اصبحت مهد الحركة العربية التحريرية ومهبط الدعوة للتآخي والعمل في ظل التفاهم والتناصر والرغبة الصادقة في التكتل والنضال .

سيدى اللواء

معالي الزعيم

سأدتى

باسم الوفد الاردني يشرفنى ان احيى حفلكم الكريم تحية صادقة تعبر عن كل ما يجمع بين قلوبنا من روابط مشتركة . احييكم وقد تجدد جمعكم للعمل على تحقيق آمانيكم في التعاون والتضامن لتوحيد اهداف النهضة الاقتصادية في البلاد العربية ايها السادة ،

ان هدفنا الذي نرمى اليه وغايتنا التمسى لا نجيد عنها هي الوحدة الاقتصادية العربية كتوطئة لوحدة شاملة واننا في سبيل ذلك لعلنا استعداد للعمل بكل عزم وتصميم مؤمنين ان لا حياة للضعيف وان المال هو عصب السلم والحرب وان القوة هي ثمرة التنظيم الاقتصادي .

وانا كممثلين لشعوبنا لا نرضى ولن نرض بعد اليوم ان توضع في طريق وحدتنا الصعوبات والعقبات ولا ان تسد علينا المسالك تحت اعتبارات

ايها السادة ،

يسير العالم اليوم بقوته الاقتصادية، وقيم الامم تقاس بقدرتها على الانتاج واستغلال ثروتها في التطور الاجتماعى وتعزيز مكانتها الدولية .

ولقد منى الشعب العربى بما يكنيه من خيبة الامل الشديدة في مناسبات وظروف دولية مختلفة حتى نفذت طاقة صبره ولم يعد في امكانه السكوت على الاستكانة والاستسلام بل اخذ يتيقظ لاموره ويتحفظ لتقرير مصيره بنفسه مؤمنا ان لا حيلة لضارب في الارض بغير عدة وسلاح وعدة الامة هى ولا شك في قوتها الاقتصادية وسلاحها في ايمان الشعب وصدق عزيمته ومقدرته على تحصين نفسه ضد كل معتد اثم .

ايها السادة

ان البلاد العربية التى اشتهرت بالخصب والخيرات الوفيرة لم تنحدر الى وهدة العجز والضعف الا بعد ان سادتها التفرقة وتآلبت عليها عوامل التفكك الداخلى . فقدت الاخلاص في العمل للمصلحة العامة ، والمقدرة على استغلال مواردها الطبيعية وطاقاتها الانسانية الى ان طمع فيها كل طامع ومغير ، واجترأ عليها حتى شذاذ الافاق من الصهيونيين الذين استحلوا قسما عزيزا من فلسطين وجثموا على الحدود العربية يدبرون لها ويتآمرون عليها بجميع ما يملكون من الفتن والدسائس . ولكن ظلمة الليل بدأت تنقشع بانوار وعى مشرق واخلاص متدفق سطعت آياته في وثبة سوريا وثورة مصر وتحفز الشعب العربى في كافة اقطاره للانطلاق من فوضى الذل والعجز والدخول في نظام القوة والوجود .

والشعب العربى الذى سجل في التاريخ صفحات نيرات ، واقام في الحضارة الانسانية صروحا باقيات ، له حقوق تؤيدها شرائع الارض والسما ، ففي مصر العزيزة كفاح وجهاد في سبيل الجلاء ، واللاجئون الفلسطينيون يعيشون على فضلة من غذاء أو كساء يقدمها لهم من جردهم من اوطانهم ونادوا باحقاق الحق ومحو الطغيان ، ثم اخلفوا الوعد وحنثوا بالعهد . وواضح ان لا سبيل

لنا على استعادة اى حق مسلوب الا بالتفانى والاتحاد والاعتماد على انفسنا وعلى انفسنا فقط وعندئذ لن تبقى مصر وحيدة في نضالها ولن يستمر اللاجئون مجردين من الاوطان .

ايها السادة

ان المملكة الاردنية الهاشمية ، الشقيقة الصغرى في مجموعة البلاد العربية تواصل اشتراكها في المؤتمر وتأييد مساعيها بعقيدة لا تحيد عنها بان خير العرب في حاضرهم ومستقبلهم يكمن في تضامنهم وتكاتفهم بوحدة شاملة مطلقة لا تفرقها حدود أو حواجز وبوحى من هذه العقيدة بنسط اليكم يدا مخلصمة تتقبل منكم اى عمل يحقق للعرب آمالهم وامانيهم في كل قطر من اقطارهم ، وتأييدا لهذا الاتجاه عقد الاردن اتفاقيات تجارية مع سوريا ولبنان ومصر وهذه الاتفاقيات هى وان كانت دون ما نبغى واقل بكثير مما نهدف الا انها الخطوة الاولى ويجب ان تتلوها خطوات . والاردن في سبيل عقد اتفاقيات مع العراق وباقى البلاد العربية .

ايها السادة

لا نقول كلاما يسبيل عنوبة من السمتنا وانما نكرر لكم عبارات هى ذوب القلوب وصيب المهيج اننا نعرف مساوىء التخلف الاقتصادى ونبللوا نقائصه . ونعلم ان التعاون العربى الشامل هو السبيل الوحيد لازالة المساوىء التى تشكو منها جميع البلاد العربية التواقه الى العزة ورفعمة المكانة .

ونؤمن كما تؤمنون بان لا خلاص من اسباب الاستكانة المادية الا بتنسيق الجهود المبعشرة واستغلال الخيرات الدفينة مشتركة تؤول خيراتها من العرب الى العرب لتكون عدتهم في العمران والنضال ووسيلتهم للنهوض بمستوى الحياة وصون الحضارة العربية الجديدة فاجنحة المجد لا تظلل الا من ملك زمام القوة وثبت دعائمها بيديه وساعديه لقد جننا من الاردن لنشترك في المؤتمر مؤمنين باهدافه ، مستبشرين خيرا باعماله ومستعدين للبذل والتضحية وقفنا الله لما فيه خير العرب اجمعين ، والسلام عليكم .

٧ - كلمة السيد محمد جعفر الشبيبي رئيس وفد الغرف العراقية

سيدي دولة الرئيس

سيدي الزعيم

سيدي رئيس المؤتمر

ساداتي

احييكم احسن تحية ، واحيي بصورة خاصة وفد مملكة ليبيا الذي يشتركوايانا لأول مرة وارحب كل الترحيب بممثل تونس المجاهدة .

ساداتي

كان المؤتمر الاول الذي عقد في مدينة الاسكندرية اول خطوة في سبيل تكوين رأى عام اقتصادي بين رجال المال والاعمال في البلاد العربية ، وكان المؤتمر الثاني الذي عقد في بيروت تعبيراً صادقاً عن وحدة الرأى والمصالح حين أقر دستور اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية ، وحين أسس مكتبه الدائم في بيروت ليكون حلقة اتصال بين الاقطار العربية كافة .

واذا كنا قد قطعنا اليوم مرحلتى التمهيد والتأسيس ، وخرجنا من عزلتنا الاقليمية التي فرضتها عصور الانحطاط التي مرت بها الامة العربية فما علينا اليوم ونحن نجتمع للمرة الثالثة في دمشق الا وان نخطو خطوات سريعة وندفع بانفسنا وبحكوماتنا الى الامام لدراسة واقعنا الاقتصادى الهزيل ، ولنقيم علائق اقتصادية حقيقية تتحدى الحدود السياسية والحواجز الكمركية والمصالح الخاصة المركزة . ولا شك ان استمرار الاوضاع السياسية القائمة يحول لدرجة كبيرة جدا دون تقدم اقتصاديات البلاد العربية وازدهارها ، ويحول تبعاً لذلك ، دون زيادة مستوى المعيشة والدخل القومى ، ويحول قبل كل شيء دون انتعاش التجارة والصناعة والزراعة وتقدمها وتطويرها . ان الاوضاع الحاضرة التى تستند الى حدود اصطناعية لم تعد ، يا حضرات السادة تناسب وتطور العالم الحديث ، والصناعة الحديثة التى تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وأسواق

واسعة ، لم تعد تنفع بين اقطار متشابكة في مصالحها بحكم موقعها الجغرافي والتجارى . فطرق المواصلات السريعة والمتنوعة وانتشار الثقافة والوعى الوطنى والقومى وزيادة الاستهلاك والانتاج للبضائع المنتجة محلياً والمستوردة وظهور عناصر تجارية فعالة في الافق الاقتصادى العربى وتعدد تنقلات رجال المال والاعمال ، وتحول بعض السكان من منطقة الى اخرى قد احدثت انقلاباً في حياتنا الاقتصادية وفرضت علينا اوضاعاً جديدة تتطلب ولا شك ، تكيفات اقتصادية جديدة في كياننا العربى العام ، وتسهيلات تجارية ، ونقدية جديدة ايضا .

فماذا نحن فاعلون ؟

ان من مصالحتنا جميعاً ، يا ساداتي ، كمواطنين من جهة ، وكتجار ومزارعين واصحاب صناعات من الجهة الثانية ان تزداد قابلية بلادنا على الانتاج ، وان تستثمر مواردها خير استثمار ، وان تعمم خيراتها على ابناء الامة العربية وان يرتفع دخل الفرد العربى بحيث يستطيع ان ينتج ويستهلك افضل ما يفعل الآن ، وان نتجنب الاخطاء التى وقعت فيها كثير من الاقطار الصناعية والتجارية التى سبقتنا في هذين الميدانين . لتتمتع البلاد العربية بالاستقرار والرخاء الاقتصادى الذى ننشده جميعاً . فلا التجارة ولا الصناعة ولا الزراعة بمقدورها ان تزدهر وتقدم وتنتشر في شعب فقير معدم بقدر دخل الفرد السنوى بحوالى ٢٥ ديناراً .

فعلى رجال الصناعة والتجارة والزراعة ان يكونوا في طليعة عناصر اصلاح والقوة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، والحياة الديمقراطية ، والمساواة في الفرص الاقتصادية لا سيما وان البلاد العربية تزخر ، يا حضرات السادة ، بإمكانات اقتصادية عجيبة ، وهى ما زالت بكراً ، وتمر في أول «مرحلة» من مراحل تطورها الاقتصادى وتحتل «مركزاً» سوقياً مهماً جداً في العالم الحديث ،

وتؤلف جسرا تجاريا ثابتا بين الشرق والغرب ،
وتقف «حدا» فصلا بين الديمقراطية الغربية
والشيوعية الشرقية . فان تعذر علينا استثمار
هذه الامكانيات الهائلة ، وتجاهلنا مركزنا
العالمي ، وبقينا نعيش في بيت واحد وفي غرف
موصدة ، نتبادل النظرات المريبة والابتسامات
الكاذبة ، والمصالح الخاصة من خلال الشبائيك ،
ونجتمع في حديقة البيت نلهو ونلعب ، ثم نعود
الى غرفنا كما يعود سكان الفنادق الى غرفهم ،
اذا بقينا نعيش كذلك ضاغت بلادنا من ايدينا
وخسرنا تجارتنا وصناعتنا ، وصارت كلها
لقمة سائغة للعدو المتربص في عقر دارنا ،
ومجالا حيويا للمستعمرين الذين يسكنون بيننا
وحولنا ، وعلى مقربة منا .

وتكن هذه الامكانيات الاقتصادية الفريدة ، لا
سيما النفط ، ليست ملكا لسلطان ، ولا لامير
ولا لشيخ ، ولا لدولة واحدة ، بل هي ملك لابناء
الامة العربية اينما قاموا ، وهي للمحتاجين منهم
لا لسرفين الباذخين ، وهي للاعمار والانشاء
الذي يهدف تكوين ثروة اقتصادية جديدة ، تحل
محل الثروة المتناقصة ، لا للبناء الخاص ، حيث
تبدد الملايين لتعيش الاقلية على حساب الاكثرية
من الفلاحين والعمال ، وهي لتكوين مجتمع
حديث يؤمن بالمساواة ، والديمقراطية والاخوة
والعدالة .

وانه لما يزيدنا ثقة بمستقبلنا ان المؤتمر
الثالث ينعقد اليوم في ظروف مؤاتية حيث
تستقبل العلاقات العربية عهدا جديدا من
التعاون الوثيق وفي دمشق مركز الوعي والتوثب
العربي فقد ازدادت العلاقات التجارية ، مثلا ،
بين العراق والكويت ، وسمح للكويتيين بامتلاك
الاموال المنقولة وغير المنقولة في العراق
واصدرت حكومة العراق بيانا رسميا بالغاء سمات
المرور بينها وبين الاقطار العربية على اساس
المقابلة بالمثل ، وجرت مفاوضات سياسية
واقتصادية مهمة بين العراق ولبنان في الايام
الاخيرة تتناول ازالة الحواجز الكمركية والغاء

سمات السفر ، وتملك الاموال المنقولة وغير
المنقولة وتسهل تجارة الترانزيت وغير ذلك
من الامور التي تهمل البلدين . وتدور الآن مفاوضات
مماثلة بين سوريا والعراق من جهة ، وبين العراق
والمملكة الاردنية من الناحية الثانية ، نرجو ان
تكمل جميعها بالنجاح .

واذا كانت السياسة العربية قد فشلت في
تكوين روابط سياسية حقيقية ، واذا كانت
جامعة الدول العربية قد تعثرت في سيرها
وفشلت هي ايضا في كثير من اعمالها ، فان هذا
الفشل يعود الى عوامل كثيرة اهمها عدم وجود
روابط ومصالح اقتصادية حقيقية بين البلاد
العربية تجمع ابناء الامة العربية بعضهم مع
بعض ، ولا ابالغ اذا قلت : ان الروابط
السياسية باشكالها المتنوعة لا يمكن ان تقوى
وتستند ، الا اذا استندت الى روابط مادية او
مصالح كلما اتسعت وتنوعت تهيا الجو الصالح
لايجاد كيان عربي سياسي واقتصادي واحد
لبلاد عربية واحدة .

هذه هي مهمتنا من حيث اننا مواطنون
يحدونا شعور واحد ويدفعنا غرض واحد ومن
حيث اننا رجال تجارة وصناعة وزراعة نكره
الحدود والعراقيل والقيود التي تفرضها
الحكومات على شؤون الانتاج والتصدير
والاستيراد ، وعلى العملة ، وتنقل الافراد .

فهل نستطيع يا حضرات السادة ، ان ننظر
الى الاقتصاد العربي نظرة شاملة ونحسبه كلا لا
يتجزأ ؟ وهل نستطيع ان ندعمه بكيان سياسي
متحد ؟ وهل نستطيع ان نقوم بمشاريع
اقتصادية مهمة مشتركة ؟

اني واثق جدا ان الاقتصاد العربي سيمحقق
كثيرا من امانتنا المشتركة وسيكون عاملا
اساسيا من عوامل تنظيم خارطة البلاد العربية .
هذه هي مهمتنا كاقصاديين عمليين ، وتلك
هي مهمة السياسيين ، ولهم دينهم ، ولي دين .
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٨ - كلمة الاستاذ عبد الرحمن سحمراني ، رئيس وفد الغرف اللبنانية

تنفق لانشاء مصفاة لماء البحر على بعد بضعة عشرات من الكيلومترات عن نهرين من اكبر انهار العالم ، ندرك مقدار المآل والمجهود الذي يهدر لانعدام التنسيق . وان الحاجة الى التنسيق هي اليوم على أشدها ، بعد أن أخذت البلاد العربية تضع المشاريع الواسعة للاعمار والتقدم الاقتصادي ، فاذا لم يأخذ كل مشروع اعماري بعين الاعتبار المشاريع المماثلة في الاقطار العربية الاخرى وما تهدف اليه ، واذا لم تنسق هذه المشاريع جميعا ، أهدرت كثير من الجهود من غير طائل وزادت الحواجز بدلا من ان تزول ووقع الضرر بدلا من أن تحصل الفائدة .

وسوريا قد خطت خطوة موفقة مباركة في سبيل التحرر والاستقلال بالامور النقدية . أفلا يجدر بهذه المناسبة اعادة النظر في العلاقات النقدية بين البلاد العربية من اساسها بما يكفل اتجاه الاموال الى حيث تعطى اعظم النفع وبما يكفل ازالة الحواجز في سبيل تنقل البضائع وقيام المشاريع الاقتصادية ؟

ولا حصر للامثلة التي يحتاج فيها اقليم الوطن العربي الى التنسيق السريع ولو أردنا ان نصف بكلمات مختصرة اتواقع الاقتصادي لهذا الاقليم لقلنا انه يتكون من بلاد بها وفرة في الاموال بحيث لا تستطيع انفاق ما لديها ، واخرى بها تعطش للاموال بحيث لا تدرى من أين تأتي بها . بلاد بها فائض من العمال والسكان بحيث يصعب عليها تأمين مستوى من المعيشة معقول لابنائها ، واخرى بها حاجة الى العمال تفتش عنهم في اطراف المعمورة ، بلاد بها وفرة من المحاصيل الزراعية ، واخرى تنام في أرق من خوف انقطاع حاجاتها الاساسية من مواد الطعام ، بلاد فيها الخبرة والمعرفة ، واخرى في حاجة الى الخبرة والمعرفة ، بلاد بها فائض من الانتاج الصناعي ، واخرى بها حاجة الى الانتاج الصناعي هنالك تكامل أكيد ، وليس هنالك تنسيق . فالاموال الفائضة تجمد في البنوك الاجنبية والعمال يؤتى بهم من الهند والصومال

دولة الرئيس ، حضرة الزعيم ، اخواني اعضاء المؤتمر ، سادتي

ان من دواعي اليمن أن تعقد الدورة الثالثة لمؤتمرنا هذا في سوريا . ذلك لان مؤتمرنا يعمل على تحقيق اهداف هي من صميم الاهداف الاساسية للقومية العربية ، والقومية العربية كانت دائما وستبقى دائما اعز شيء على سوريا ، ولان في سوريا نهضة اقتصادية مباركة تستهدف انماء ثروتها ، واعلاء مستوى المعيشة بين سكانها ، واكمال تحريرها ، ودعم استقلالها ، وجعلها من القوة المادية والمعنوية بحيث تستطيع أن تؤدي رسالتها كاملة نحو الوطن العربي الاكبر بأجمعه . فلسوريا ، ولقائديها دولة اللواء فوزي سلو ، والزعيم اديب الشيشكلي ولرجالها الغر الميامين ولشعبها الابى الكريم ، ولغرفها التجارية والصناعية والزراعية الكريمة المضيفة ، أجمل التحية ، وأخلص المحبة والتقدير .

سادتي

أن أهم ما تحاوله سوريا في الحقل الاقتصادي انتهاج سياسة اقتصادية مبنية على أسس العلم والتنظيم . وبفضل هذه السياسة حققت سوريا كثيرا من الخطوات التي لا بد أن تؤثر تأثيرا حاسما في انماء ثروتها ، وتدعيم اقتصادها . ولسنا في هذا المؤتمر نطلب شيئا سوى تطبيق نفس القواعد التنظيمية والعلمية على العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية .

رأت سوريا ان النمو الصناعي يجب أن يركز الى اساس من التوجيه لمنع المزاومة أو للتأكد من صحة كل مشروع قبل الاقدام عليه ، فسنت التشريع اللازم لذلك . أفلسنا نحن في المحيط العربي الواسع محتاجين ايضا الى هذا النوع من التنظيم العام للتقدم الصناعي ؟ عندما نشاهد مصنعا ضخما يكفي حاجات كل الاقطار العربية ومع ذلك فلا ينتج جزءا من طاقته لان السوق محدودة ، ونرى مع ذلك محاولات لانشاء مصانع مماثلة في كل قطر . عندما نرى ملايين الجنيهات

قبل كل شيء زيادة الثروة الاقتصادية في البلاد العربية ، وهذا امر لا يتم بالسرعة اللازمة الا بالتعاون الذى اشترت اليه . ونحن مع اسرائيل في سباق مع الزمن ، والسرعة وحدها تضمن لنا البقاء ومن ثم التفوق واسترداد الجزء العزيز من الوطن العربى الذى فقدناه . فالتعاون الاقتصادى اذن وثيق الارتباط بالمجهود الدفاعى الذى هو مجهود حياة او موت .

ثم هنالك ناحية اخرى لها اهميتها وخطرها ان الامة العربية ربيت على الايمان بالقومية العربية . فهل تتلاءم هذه الحواجز مع القومية العربية ، ان كل فرد منا يعرف الالم الذى يشعر به كل عربى يؤمن بأن البلاد العربية وطن واحد ، ثم يلاقى في تنقله بين البلاد العربية انواع الصعاب والعقبات . باسم القومية العربية يطلب من كل فرد عربى ان يناضل ويضحي ، وذلك واجب عليه . ولكن اليس من الطبيعى ومن العدل والحق ان يشعر الفرد العربى بان القومية العربية تعمل على تهيئة المستقبل الصالح له ، وان الوطن العربى شيء واقع عمليا بمقدار ما هو مثال ملهم ؟

اننا لحسن الحظ نجد في هذه الايام مساعى جديدة تبدو لنا كنور من امل ، يبشر بانتهاء هذه الحواجز وزوالها . فها هى سوريا ولبنان تبدأن من جديد مفاوضاتهما الاقتصادية بقصد إعادة الوحدة الاقتصادية فيما بينهما ووضعها على أسس صحيحة ثابتة . واننا لنأمل ان تتم هذه المحادثات بالنجاح الذى يرجوه لها كل عربى مخلص . وها هى حواجز السفر والتنقل تزال بين العراق ولبنان وبين العراق والاردن ، وانا لنأمل ان يكون هذا فاتحة عهد عملى بازالة جميع حواجز التنقل والعمل بين البلاد العربية قاطبة . وها هى سوريا تتقدم الى الجامعة العربية بمشروعها لتنظيم التماسك الصناعى الاقليمى لبلاد العربية ، ولبنان يتقدم بمشروع النموذجى للتجارة الحرة بين هذه البلاد جميعا . وها هى اللجنة الاقتصادية للجامعة العربية تبث بعد سبع سنوات من الانقطاع ، كما ان المجلس الاقتصادى لميثاق الضمان الجماعى يوشك ان

والباكستان ، بل واثمانا من ايطاليا ، والمحاصيل الزراعية تستورد من غير البلاد العربية ، ومثلها المنتوجات الصناعية ، والخبرة يفتش عنها بين الاجانب قبل ان يفتش عنها عند العرب . وتعامل البلاد العربية على أساس «الأكثر رعاية» فتساوى بالاجانب ، ويعامل الافراد العرب في الغالب معاملة الاجانب .

اين هذا مما نص عليه ميثاق الجامعة العربية من تعاون في الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك الزراعة والصناعة والتجارة والجمارك والنقد ؟ أين هذا مما نص عليه الضمان الجماعى من تعاون في الانماء الاقتصادى ومن تسهيل تبادل المنتجات الوطنية ؟ لماذا لم تجتمع اللجنة الاقتصادية للجامعة العربية ولا مرة واحدة في سبع سنوات ؟ لماذا لم ينشأ بعد المجلس الاقتصادى الذى نص عنه ميثاق الضمان الجماعى .

ان ازالة الحواجز الاقتصادية التى تقف في وجه تنقل الافراد والرساميل والبضائع بين البلاد العربية ، وتأمين التنسيق الاقتصادى بين اجزائها لمن الامور التى تحتاجها هذه البلاد جميعا امس الحاجة . فبذلك تتوسع السوق ويشجع التخصص الاقليمى الواسع للانتاج وتنمى الثروة ويمكن التوسع في صناعات الاستهلاك المحلى وبذلك تنمو التجارة والصناعة وتزيد الجهود المشتركة في انماء موارد الثروة . وبذلك تؤمن البلاد العربية حاجاتها الاساسية في وقت ينذر بهبوب أزمات عالمية مفاجئة .

وليسست هذه الفوائد الايجابية وحدها التى تجعل قيام هذا التعاون امرا ضروريا . فهناك الخطر الصهيونى الذى ما كان ليوحد لو ان هذه البلاد العربية قد حققت تقدما اقتصاديا أمن استغلال ثرواتها جميعا . ان الذى يريده الصهيونيون هو اقامة دولة صناعية تعيش على دماء وطن عربى متخلف اقتصاديا ومتخصص بالزراعة فتبادهل انتاجا صناعيا ثمينا بانتاج زراعى رخيص ، وتؤمن بذلك دخلا ومستوى علميا وفنيا تأمل من ورائه استمرار البقاء . واسرائيل خطر لا يجابه الا بالتعاون الوثيق الذى يؤمن

يؤسس • هذه كلها ظواهر تنم عن بداية فسي
الدرس الجدى للمشاكل الاقتصادية • ولا بد
لهذه الحركة ان تقوى وتشتد ولا بد لها بما
تلقاه من سند في العاطفة القومية والمصلحة المادية
ان تقوى على كل عقبة وتذل كل صعوبة •

وان هدفنا ان نسير مع هذه الحركة • نشهد
أزرها ونغذيها ونقويها ونستحثها • حتى نرى
يوما قريبا يصبح فيه الوطن العربي بأكمله
وطنا لكل عربي ، وينمو هذا الوطن ويرتفع
مستوى الحياة فيه ، ويقوى ويشتد ويستعيد
ما فقد من اجزائه ويؤمن الكرامة والحريّة
لكل فرد من ابنائه •

ولا يمكن لجمع من العرب ان يلتقى ولا يذكر

الاجزاء المناضلة من الوطن العربي فالى المغرب
العربي المناضل تحيتنا ، وانا نرجو ان نراه
عما قريب حرا سيدا مستقلا ، ومساهما في
نشاط الوطن العربي مساهمة قوية فعالة •

والى الاجزاء المغتصبة من الوطن العربي عهد
بأن لا ننام حتى تسترد •

ولا يسعنى أن أختتم هذه الكلمة بدون
الترحيب بأخواننا ممثلى الغرف التجارية
في المملكة الليبية المتحدة المستقلة التي اصبحت
الآن عضوا في الجامعة العربية • فاننا بهذا
المؤتمر نرحب بها كما رحبت بها الجامعة من
قبل •

عاشت سوريا وعاشت البلاد العربية •

٩ - كلمة السيد محمد بن زيتون ، رئيس وفد الغرف الليبية

نفسه بين أخوانه ينطق اليهم وهم يمثلون بلادهم
العربية الشقيقة الابية باسم بلاده العربية
الشقيقة الابية يحمل اليهم بين طيات جوانحه
آمال شعبه وآلامه ويتطلع منهم الى آمال شعوبهم
وآلامهم ليختلط القاضى منهم بالدانى ويتفهم
الاول منهم الثانى فيكونوا جميعا على فكرة
صحيحة واحدة تنبثق منها وسائل التنافع
المشترك واسباب تبادل الاصلاح للجميع وفى
كل الحقول والميادين •

سادتى •

ان الغرفة التجارية الطرابلسية الليبية
التي اتشرف الان بتمثيلها في مؤتمركم الموقر
قد حملتني اليكم جميعا اخلص آيات تحياتها
وأصدق عبارات شكرها وثنائها وكذلك لاتحاد
الغرف التجارية للبلاد العربية للدعوة الرقيقة
التي تلقيتها للاخذ بنصيبها في شرف تمثيلها
في هذا المؤتمر الجليل ، وهى أذ تعتذر كثيرا عن
عدم اشتراكها فيما سبق لكم من مؤتمرات وفى
التأخر عن انضمامها حتى الان لاتحاد الغرف
العربية ، تعرب لكم عن امتنانها الكبير
لشعوركم الطيب واعترافها لكم جميعا بالجميل •
وغرفتنا التجارية في ليبيا ما تزال حتى الآن في

حضرات السادة ،

انه ليسعدنى جدا ان اجد نفسى وزميلي فى
عصامة امية ، في سوريا الشقيقة الحبيبة ، بين
الصفوة المختارة من رجال المال والاعمال
والمنشئات والمشاريع الاقتصادية والمالية من
جميع الدول العربية في هذه المناسبة السعيدة
بعقد الدورة الثالثة لمؤتمر غرف التجارة والصناعة
والزراعة للبلاد العربية التى تمثلونها
وتنطقون باسمها •

ومما يزيدنى سعادة ويفخرنى بهجة اننا
جئنا اليكم لاول مرة لمشارككم في مؤتمركم
الموقر الجليل الذى نرجو له كامل النجاح وتمام
الفلاح ، لاول مرة منذ ان اصبحت بلادنا بلاد
حرية وبلاد استقلال وفيها كرامة لاهلها وعزة
لمواطنيها يظلمهم عرش عربى شريف خالص لهم
ومنهم ، وترعاهم حكومة وطنية رشيدة من
أبنائهم ولأبنائهم • لاول مرة جئنا نحمّل
جميعا تحية شعب ابى مخلص جاهد وناضل
حتى تحرر وأستقل وأسترد اليه كرامته
المغصوبة وعزته المهضومة وأعاد الى ابنائه ما كان
الاجنبى الغاصب قد أنتزعه منهم طيلة اربعين
سنة او تزيد • لاول مرة يجد الوفد الليبى

دور تكوينها واستكمال استعدادها وهي تحظى بكثير من عطف الحكومة الليبية وتشجيعها ومساعدتها ، وهي لن تتأخر قيد شعرة عندما تتمكن من نفسها عن ان تأخذ بنصيبها الوافر في تقوية الاصلاح الاقتصادى العربى وتدعيم عرى الاتحاد لغرفكم التجارية والصناعية والزراعية بل ان ذلك يكون من واجبهما الاول ومما يسعدوها ويشرفها ويرفع رأسها عاليا ان تكون ليبيا اسماى رمز لاتحاد الاقتصاد العربى ومن اكبر الدعامات في بناء صرح الحرية العربية والاسلامية في الشرق والغرب .

سادتى

اننا أهل ليبيا الوطن العربى والجزء الصغير من الوطن العربى اكبر نؤمن اشد الايمان بضرورة التكاتف والتضامن العربيين في جميع الحقوق والميادين وخاصة منها الاقتصادية والثقافية ونود من جميع الدول العربية ان تتفهم مشأكلنا الاقتصادية التى كثيرا ما تتضافر عليها الطبيعة والظروف العالمية الخارجية . ان بلادنا مترامية الاطراف حقيقة ولكن مواردها الطبيعية والضرورية في حاجة ماسة الى مجهود جباروفن وقوى ومال كثير لتنظيم وتنمية ما فيها من وفرات طبيعية وصناعية ، ولقد حظيت الآن هذه البلاد العربية الابية بكامل استقلالها وتماام حريتها ولكنها بطبيعة الحال في حاجة الى مساعدة غيرها من الامم والشعوب وخاصة العربية منها وهى مقتنعة بضرورة معونتها حتى تضمن حياتها وتحصل على كامل استعداداتها لتعيش بخيرها وخالص انتاجها في الوقت المناسب .

لقد كانت الرغبة الاولى لحضرة مولاي الملك السيد محمد ادريس السنوسى ان تصبح ليبيا الدولة العربية الثامنة وتحقق ذلك بانضمامها الى جامعة الدول العربية وقد تم بعون الله هذا الانضمام وتحققت ولله الحمد تلك الرغبة الملكية السامية . . . وليبيا اليوم عضو فى جامعة الدول العربية وهى لا شك ستعمل ما أوتيت من جهد ومن قوة على تحقيق كل ما عساه

ان يعود بالخير والامن والبركة على كافة البلاد العربية ، وهى اذ تقوم بجميع واجباتها نحو اخواتها من الدول العربية الشقيقة ترنو الى اليوم المبارك الذى ستصبح فيه هذه الدول جميعها دولا كبيرة قوية عاملة على توطيد عرى الاتحاد والتضامن والمودة بينها ساعية الى دفع الضرر المشترك عنها وجهدة ائى تدعيم صرح الامن والسلام وبسط اروقسة المودة والطمانية في جميع انحاء وانحاء بقية العالم . وانه للزام على ان اشير هنا الى ان اولى لينة هذا الصرح الكبير المتحد الذى تعمل الدول العربية على تشييده وتقويته هى العوامل الاقتصادية المشتركة فانه كما يقال انما الاستقلال والحرية في الاستقلال الاقتصادي والحرية فيه ، ولن يمكن الاستقلال السياسى ان تم يسنده ويقويه استقلال اقتصادى .

سادتى

انه لجميل جدا منكم ان تتلاقوا في هذه العاصمة العربية التاريخية المجيدة وتأتوا من كل حذب وصوب من كل دولة عربية تمثلون غرفكم التجارية وحكومتكم الموقرة ، تحذوكم رغبة واحدة متحدة تتركز في دراسة المشاكل الاقتصادية للدول العربية ، تستعرضون مما عملته مؤتمراتكم السابقة وما اكمله مجلس اتحادكم والمكتب الدائم ، وتدرسون مواضيع التمويل الاقتصادي والاقليمى للبلاد العربية، وتندربون في تنظيم نمو وتبادل صناعاتكم بين بلاد عربية واخرى كما تستعرضون مدى تطور العلاقات الاقتصادية العربية وتفكرون في وسائل المساهمة في توثيقها . . . جميل جدا منكم هذا وجميل ايضا ان نتلاقى هنا للتعارف على نوايانا وعلى اعمالنا حتى يمكننا ان نتوصل الى معرفة نتائج مساعينا في كل هذه الميادين الاقتصادية وربما يكون الاجمل من هذا وذاك ان تأخذ الحكومات العربية بأيدي الجميع وان تعمل على مؤازرة هذه الاعمال وان تسعى لتقوية كل ما فيه تقوية الاتحاد الاقتصادي

العربي وما فيه خير ورفاهية الشعوب والبلاد العربية .

لقد اخذت الحكومة الليبية على حداثة سنها وقلة عدد سنينها في استقلالها وحريتها في ربط العلاقات الاقتصادية بينها وبين البلاد العربية الشقيقة وهي تسعى جهدها في تميم ربط هذه العلاقات مع جميع الدول العربية الصديقة الشقيقة وهي تأمل دائما ان ترى المبادلات التجارية والصناعية والزراعية بينها وبين دول العرب الشقيقة حقيقة ملموسة وحدثا واقعا وهي لن تدخر جميع ما في وسعها لتقوية روابط المودة والاخوة بينها وبين الدول العربية وهي ترجو مسددة ان تحظى بنفس الاعتبار والاهتمام باقتصادياتها ومستواها الحيوى من شقيقاتها لتستكمل كيائها وتنهض بقوتها حتى تتمكن من بذل نصيبها في توطيد صرح الاتحاد العربي ووفرة ورفاهية ورخاء وسلام الشرق العربي .

ان في ليبيا - يا حضرات السادة ، امكانيات كثيرة يمكن ان تستثمر وتستغل في سبيل نمو اقتصادياتها وبسط الرخاء العملي فيها ولكن على كثرة تلك الامكانيات ووفرته فهي في حاجة الى مجهود كبير ومال كثير وفن كبير (كما سبق ان قلت) واذا ما تيسر هذا الجهد والمال والفن فان ليبيا لن تقل في ثروتها الاقتصادية ومشاركته في النمو الصناعي عن غيرها من كثير من الدول الاخرى .

وهي ليست الآن واقفة او متكاسلة في العمل في سبيل التنمية الاقتصادية والاستقرار المالى والتجارى ، ولكنها تعمل جاهدة في كل هذه الحقول والميادين وتمضى قدما في تقوية صروح

سيادتها واكتفائها الاقتصادى لشعبها الابى المجاهد الذى عانى من الفقر والمرض والجهل طيلة طغيان الاستعمار واستبداده ما الله وحده به عليم ، وهى اذ تسعى بكل ذلك الآن لا تنسى ان كثيرا من الفضل فيه يرجع الى هيئات ووكالات الامم المتحدة المختصة التى بدأت من سنين بمدة يد المعونة الفنية والثقافية لشعب ليبيا وحكومة ليبيا . . . وهنا نذكر بالفخر والامتنان ما لمصر العزيزة ايضا من المعونة الثقافية التى بذلتها في سحاء لاختها ليبيا . . . واننا لشديدا الامل من ان نحظى من سوريا الشقيقة وغيرها من الدول العربية الاخرى بكثير من المساعدة والمعونة وبالاخص من سوريا التى لها علينا كبير الفضل بمساهماتها لنا في الحصول على استقلالنا وهى التى آوت الكثيرين من مجاهديننا وساعدتهم على خدمة قضية وطنهم حتى تكملت بالنجاح .

واخيرا يا حضرات الاخوان اجدننى سعيدا للاعتراف بجميلكم ومدى الامتنان بعواطفكم النبيلة نحو ليبيا والحكومة الليبية . . . وانى اكرر لكم جزيل شكرى وشكر زميلى بالنيابة عن الغرف التجارية في ليبيا على هذا الاهتمام الكبير الذى نلاقه من جميعكم لبلادنا العزيزة . . . واسمحوا لى في ختام كلمتى هذه ان ارفع لسوريا العزيزة والشعب السورى الحبيب فى شخص دولة رئيسها وزعيمها وكافة رجال حكومتها اجمل تحية واعظم احترام راجيا لنا جميعا نجاحا مضطردا وعملا مثمرا واسأل الله سبحانه وتعالى ان يتم علينا نعمته ويوفقنا الى ما فيه خير بلادنا ويهدينا سواء السبيل .

١٠ - كلمة السيد عبد المجيد الرمالى ، رئيس وفد الغرف المصرية

تحرص على وحدة شعوب الشرق الاوسط ، الذى كان دائما مهبط الوحى ، وبيئة الانبياء ، ومنبع النور والحكمة والسلام ، ذلك الشرق الذى توالى عليه الحوادث والاحداث فصقلت منه الروح والجسد ، وقضت على ما نفثه فيه

دولة الرئيس ،

سادتى ،

زملائى ،

احمل وزملائى اعضاء وفد مصر الى حضراتكم تحية وادى النيل ، تحية مباركة صادقة من امة

الاستعمار من البغضاء والحسد ، فأصبحنا
بنعمة الله اخواناً متحابين ، وشعباً متحدين
غير متفرقين .

فقامت وثبة في سوريا ، ونهضة في لبنان
وتجديد في الاردن ، وثورة في مصر ويقظة في
العراق ، تربص في الشرق ، وحذر في المغرب
وهكذا مما كان له اعظم الاثر في نجاح مؤتمراتنا
السابقة .

نعم اننا من الناحية السياسية الدولية شعوب
متعددة ، ولكننا من الناحية الروحية القومية
أمة واحدة بل خير أمة اخرجت للناس .

ان مصر الشقيقة يا حضرات السادة ، حريصة
غاية الحرص على تنفيذ قرارات مؤتمر الغرف
العربية ، فكانت اول من احكم مقاطعة اسرائيل
فسنت القوانين ، وفرضت العقوبات التي لا شك
قد عرفتكم تفصيلها في حينه ، وقاومت المخدرات
بعقوبات رادعة ، قد تكون هي الاولى من نوعها
في العالم لشدتها والغرف المصرية تسعى بفارغ
الصبر لرفع الحواجز الجمركية ، وقيود
الانتقال بين البلاد العربية ، وتعمل جاهدة
لتحقيق هاتين الغايتين ، رغبة منها في تشييت
دعائم جهودنا الاقتصادية العربية ، ونسجل
بعظيم الاغتباط ، تلك الخطوة الجريئة ، التي
تمت بين القطرين الشقيقين ، العراق ولبنان ، في
سبيل رفع قيود الانتقال بينهما وتعد ذلك
باكورة سبيلنا الى بعدها النجاح يتلوه النجاح
فيا حبذا لو نسجت سائر الاقطار على هذا
النوال .

ويطيب لي في هذا المقام ان اذكر بالفخر

جهود حكومتنا ، التي تبذلها في سبيل توفير
سبل العيش الشريف ، لفريق كبير من اخواننا
اللاجئين بزرع واستصلاح جانب من سيناء
وذلك بمدّها بالمياه العذبة عبر قناة السويس ،
لتحقيق هذه الامة التي طالما جاشت في صدور
العرب اجمعين .

حضرات السادة ،

ان جدول اعمالكم هذه الدورة مليء بالبرامج
الجسام ، وان العالم ليرقب باهتمام مدى نجاح
هذا المؤتمر العظيم ، فعلياً ان نضع اليوم
اللبنة الاولى في برنامج محكم الاطراف ، هدفه
الاول تطبيق مبدأ الاستكفاء الذاتي الى حد ما ،
للشرق الاوسط جميعه ، لنجعل منه امة واحدة
بعد الغاء سائر القيود التي تحد من نشاطنا ،
ليصبح ذلك النشاط شعاعاً يضيء ولو لم تمسه
نار .

انه من حسن الطالع يا حضرات السادة ، ان
تكون حكومات البلاد العربية الحاضرة شعبية ،
وكلها تبحث وتدقق وتمنح الامور بروح
وثابة فتية ، فاجمعوا كلمتكم واحزموا امركم ،
وعالجوا شئونكم بروح رجل واحد ، حتى تبقى
للشرق شخصيته العربية الدائمة ، ثم ثقوا
بعد ذلك من النجاح .

ان هذه الوفود الكريمة التي نتشرف بالتحدث
اليها لم تحج الى دمشق العظيمة عبثاً ، وانما
ليقوم كل وفد بنصيب فعال في ارساء قواعد
المستقبل .

ومتى عقدنا العزم وصلنا الى غايتنا والله معنا
والسلام عليكم ورحمة الله .

١١ - كلمة السيد محمد بدرارئيس وفد غرف تونس والمغرب العربي

دمشق ، والى حضرة رئيسها المحترم ، على
تفضلهما بدعوة المغرب العربي للاشتراك في هذا
المؤتمر الذي يضم صفوفه من رجال العروبة
العاملين المنتجين ، وبذلك أتاحت لآخوانكم
بتونس والجزائر ومراكش فرصة الاعراب عما
تكنه صدورهم من التقدير والمحبة لسوريا

سيدى اللواء ، سيدى الزعيم ، سيدى الوزير
سيدى رئيس المؤتمر ، حضرات السادة
يشرفنى ان احمل اليكم جميعاً تحية عربية
خالصة ، تحية المغرب المجاهد وعاهليه العظمين
كما يسعدنى في هذا الحفل البهيج ان اتقدم
بجزيل الشكر وعظيم الشناء على غرفة تجارة

الشقيقة حكومة وشعبا لما ادته من خدمات جليلة تجادت في تأييدها لقضاياهم وقبولها لشبابهم في كلياتها ومختلف معاهدها العلمية .

وانه لمن دواعي البشر والتفاؤل ان يحظى هذا المؤتمر بعطف رعاية رجال النهضة السورية وعلى رأسهم دولة اللواء فوزى سلو ، وحضرة الزعيم اديب الشيشكلي .

ويسرني في هذه المناسبة ان اشيد بالجهود الجبارة ، التي بذلها حضرة وزير المالية والاقتصاد السيد محمد سعيد الزعيم ، منذ سنين طوال للنهوض بالاقتصاد العربى وتمتين الروابط بين منظماته .

حضرات السادة

غير خاف عليكم ان للشعب العربى المناضل بالمغرب ، شجاعة نادرة، ينازل بها عدوان الخصم المتوحش وسلاحه المادى المفلول ، بدون هوادة ولا انقطاع ، ولكن قل من يعرف عن اقتصاديات بلادنا شيئا ، فقد حبان الله بشروة زراعية وارض خصبة شاسعة اغتصبها المستعمرون من الوطنيين بشتمى الوسائل والاساليب الماكرة الغادرة تبتكرها وتطبقها ادارة استعمارية لم تخلق الا لخدمة هؤلاء الاجانب وتحقيق كافة رغباتهم وشهواتهم ، اما الكنوز المعدنية فهي متوفرة متنوعة اهمها الحديد والرصاص والفضة والزنك والمنغائيز والنحاس والبوتاس والفسفات والفحم والبتروول ، وهذه المنتوجات تحتل المقام الاول من صادراتنا ومع ذلك ليس للاهالى منها الا قسط الاجير لان اليد العاملة التي تستخرجها من بطن الارض باجور زهيدة لا تسمن ولا تغنى من جوع وهى يد عاملة مغربية اما رؤوس الاموال التي تقتصر على الاستثمار واكسب الارباح الطائلة فهي اجنبية تشجعها الادارة الاستعمارية ، وهكذا شأن كافة الشركات المستلزمة للمرافق العامة والبنوك .

ومما يزيد الامر اشكالا ايها السادة الافاضل هو ان هؤلاء الدخلاء المستغلين لثروة البلاد وخيراتهم دون أن يحاسبهم في سلوكهم محاسب يقفون موقف الخصم العنيد والعدو اللسود من

كل محاولة يقوم بها المغاربة للقضاء على هذه الامتيازات التي اقيمت باسم رسالة تمدينية مزعومة

وبذلك تكونت في بلادنا اقطاعية بغضبة سيطرت على كافة الميادين الاقتصادية اولا ، ثم تجاوزتها الى المنظمات النيابية وادارة الحكم ، فاصبحت الآمرة الناهية تتحكم في الادارة المحلية وتملى على حكومة باريس سياستها ازاء المغرب على ضوء مصالحها ، ناهيك ان الحكومة التونسية ، اعلنت ان ما للجالية الفرنسية من المصالح الاقتصادية في البلاد التونسية يؤهلها للاشتراك فى مختلف المنظمات الرسمية ادارية ونيابية ، وحكومية ، وذلك خلافا لروح ونص جميع المعاهدات التى فرضتها فرنسا على تونس .

هذه البسطة الوجيزة ، تبين لحضرتكم ان الاقتصاد المغربى ليس بايدينا اللهم اذا استثنينا بعض اصناف التجارة ، او الصناعات اليدوية التى تتوالى عليها كل يوم ضربات قاسية من ذلكم التيار الجارف من المصنوعات الميكانيكية التى تدهم اسواقنا دون قيد ولا شرط . بفضل نظام جمركى قائم على مراعاة المصالح الاستعمارية الفرنسية فقط ، لان فرنسا تمنع المغرب من مبادلة ومقايضة بقية العائم ولاسيما الشرق العربى الا عن طريقها .

اجل انها صورة مؤلمة ولكنها صادقة عن الحالة التى اصبحنا عليها اليوم وعن الكابوس الذى يبرز تحته اقتصادنا والذى جعل من هذا الاقتصاد سلاحا بيد العدو يقاوم به طموحنا ويعرقل نهضتنا . فالصراع بيننا وبين الاستعمار زيادة عن طابعه السياسى الجلى فهو اقتصادى قبل كل شئ .

وفي هذه الاوقات التى نرى فيها المستعمرين يحاولون عبثا بقواهم المنهارة وعقليتهم الرجعية السقيمة ان يوقفوا عجلة القدر ، وان يعودوا بالعالم الى الوراء متجاهلين ان الله سبحانه وتعالى يمهل ولا يمهل . ان ابناء المغرب العربى عاهدوا الله على تطهير ارضهم من رجس

الاستعمار كلفهم ذلك ما كلف • ولو سقطوا
عن آخرهم في الميدان •

في مثل هذا المؤتمر نهيب باخواننا العرب ،
وقد شاهدوا جهاد ابناء المغرب واستماتتهم ان
بؤيدونا تأييدا عاليا كاملا وان يبادروا الى اتخاذ
تدابير اقتصادية سريعة سهلة الانجاز ، ليس فيها
شطط ولا مغالاة ترمى الى اسعاف الاقتصاد
المغربى ، وتخفيف الوطأة الاستعمارية عليه
لان اقتصاد العالم العربى سيقى لا سمح الله
مشلول ما دام المستعمرون الافرنسيون يسيطرون
على اقتصاد الجناح الغربى من هذه البلاد •

١٢ - كلمة السيد محمد جميل بيهم المندوب المراقب للحكومة اليمنية

وهى التى حرصت على استقلالها ، وحافظت
على خيراتنا يسرها ان تمت يد الاخفاء الى
شقيقاتها العربيات للتعاون معها على استثمار
تلك الخيرات •

وانه لشرف عظيم لى بأن اقدم الشكر
الجزيل ، بالنيابة عن الحكومة المتوكله اليمنية
الجليلة ، الى الغرف التجارية والصناعية
والزراعية التى توالى اجتماعاتها من اجل رفعة
وطن عزيز واحد ، وان تعددت اجزؤه ، وذلك
باستوائه على دعائم اقتصادية رشيدة •

وانه لشرف عظيم لى ايضا بان انوب عن
حكومة جلالة الملك الامام المعظم ، محب العرب ،
باسداء الشكر الوافر الى سوريا الشقيقة
حكوما وشعبا ، سوريا التى فتحت صدرها
الرحب لهذا الاجتماع التاريخى ، واحتفت حفاوة
بالغة ، شأنها فى كل المناسبات ، بوفود مندوبى
الجامعة العربية ، والحكومات العربيات ، وبوفود
سائر الغرف الذين تحملوا مشاق الاسفار فى
سبيل خير قومهم وبلادهم المشتركة •

ولتحية البلاد العربية ، وطن العروبة
الواحد ، مستقلة متحدة •

ولتحية سوريا ، مفخرة العروبة قوية
مزدهرة •

صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء •
صاحب المعالى نائب رئيس مجلس الوزراء ،
اصحاب المعالى والسعادة ،
ايها الحفل الكريم ،

استهل السيد بيهم كلامه بعبارات مرتجلة
اثنى فيها على الخطباء الذين تقدموه ، وايد
المطالب الحكيم التى ادلوا بها ، والمواضيع
التي تطرقوا اليها ، ولا سيما الترحيب بممثلى
تونس وليبيا ، ورجا ان تتمثل سائر الامصار
العربية بشمال افريقية فى دورة المؤتمر الرابعة
وهى على خير حال من الاستقلال والاستقرار ،
ثم قال :

ما اجمل هذا الاجتماع الاخوى فى عاصمة
من عواصم العروبة كانت ولا تزال مهد البعث
العربى ، هذا الاجتماع الذى يهرع اليه العرب
من المحيط الاطلسى الى المحيط الهندى فرحين
مستبشرين •

ما اجمله مؤتمرا انما يعمل على توطيد
دعائم الاتحاد ، وتمكين قواعد الاستقلال اذ
يناضل فى سبيل تنسيق الاقتصاد القومى ،
ويتعاون على توجيهه •

وبعد فان اليمن السعيدة ، اليمن الخضراء
سعيدة جدا بهذه الحركة التعاونية المباركة

١٣ - كلمة السيد علي شكري خميس باسم المكتب الدائم لاتحاد الغرف العربية

سيدى الرئيس ،

حضرات السادة ،

اهديكم تحية طيبة كريمة ومودة خالصة تلك التى جمعت بيننا ووحدت فكرتنا نحو الهدف الاسمى الذى نسعى جميعا الى تحقيقه وهو اعلاء شأن البلاد العربية واسعادها وامنيته الكبرى هى ان يتاح لنا ان نشهد تحقيق بعض مشروعاتنا واهدافنا في هذه الدورة الثالثة من مؤتمراتنا في دمشق الفيحاء التى كانت دائما مهذا للثورات الانشائية الاصلاحية .

ايها السادة ،

اننى اعتقد ان فكرة واحدة تجول بخواطرها جميعا ، وهى ان مرحلة البحث والكلام قد طالمت حتى لم يعد هناك مجال للمزيد ، وان الوقت قد ازف لوضع قرارات مؤتمراتنا ومشروعاته موضع التنفيذ ، وعلى ذلك فلن اطيل الكلام في موقف ينادى الجميع فيه بالعمل .

على انه اذا كانت قراراتنا وتوصياتنا السابقة لم يتح لها التنفيذ كلها او بعضها فلم يكن هذا راجعا الى عيب في اعمال هذا المؤتمر او في الفكرة التى اوحت لاتحاد الغرف العربية . وانما كان يرجع الى اعتبارات اخرى خارجة عن سلطة رجال الغرف العربية اذ ان قراراتهم ومشروعاتهم كان يتوقف تنفيذها على السلطات التنفيذية في الدول العربية وما نحن رجال الغرف التجارية والصناعية والزراعية الا جنود عاملين على خدمة اوطاننا كل في الميدان الذى هى له . وسنواصل السعى في سبيل تحقيق

فكرتنا الى ان تستجيب لها الحكومات وتساهم في تنفيذها .

وانه لما يعزز الامل في بلوغ اهدافنا ان عهدا جديدا قد اطلع على سائر البلدان العربية انه عهد التحرر من القيود الوهمية والافكار العتيقة البالية ، والانطلاق في طريق العمل والانتاج .

هذه الروح الجديدة ، ايها السادة قد تغلغلت ايضا في دوائر الجامعة العربية على ما تجلى في دورة مجلس الجامعة الاخيرة في القاهرة وهذا يفسح مجال الامل في اعمال انشائية هامة تعزز عرى التعاون بين البلدان العربية لا في الميدان السياسى فحسب ، بل في الميدان الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

وانى لعللى ثقة في ان ما نعهده هنا من ابحاث وما نرسمه من مشروعات وما نتخذه من قرارات او توصيات سيكون من الآن فصاعدا اوفر حظا في التنفيذ والتحقيق فنحن هنا نعمل في بناء التضامن الاقتصادى العربى الذى هو اساس كل تعاون سياسى بل هو السلاح الفعال الوحيد الذى تستطيع به الدول العربية ان تواجه الخطر المشترك الجاثم في ارض فلسطين العزيزة علينا .

ايها السادة ،

قلت اننى لن اطيل الكلام ، فاختتم كلمتى موجها الشكر الى حضرات رئيس واعضاء غرفة دمشق الزاهرة على جميل حفاوتهم وحسن استقبالهم ومؤكدا مرة اخرى ثقتى في ان خيرا كثيرا سيعم الشعوب العربية في هذا العهد الجديد بأذن الله .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

القسم الثالث : المحاضرات

تمويل الانماء الاقتصادي

في البلاد العربيّة ومشروع إنشاء مصرف عربي للتعمير والائتمان

ألقى الأستاذ سعيد حماده ، استاذ الاقتصاد العملي في الجامعة الاميركية في بيروت ،
المحاضرة التالية في هذا الموضوع :

فيها وإيجاد اسواق لمصنوعاتها ورساميلها . وقد
كان من نتائج الاعتقاد بارتباط الاقتصاد
الوطني الخاص باقتصاديات البلدان الاخرى ما
نراه من المؤسسات الدولية كصندوق النقد
الدولي ومصرف الانشاء والتعمير الدولي
وخلافها من المؤسسات الاقتصادية الدولية التي
بدأت البحث في ضرورتها قبل الحرب العالمية
الاخيرة اي قبل الشعور بالخطر الشيوعي .
ويرجع الفضل في اللجوء الى هذه المؤسسات
الدولية الى اجماع علماء الاقتصاد على صحة
النظرية القائلة بان سلامة الاقتصاد الوطني
وازدهاره تتوقفان لدرجة كبيرة على سلامة
الاقتصاد العالمي ونموه واقتناع الحكومات بها
بعد ان شاهدت بين الحريين العالميين اضرار
الانعزالية الاقتصادية والتواحم الدولي غير
المشروع .

ولما كان من اليسير في الاحوال الراهنة
ان يتحقق التعاون الاقتصادي الدولي على
نطاق واسع فقد رؤي وافر امكان التعاون

سادتي

اني اشكر اتحاد الغرف التجارية والصناعية
والزراعية على دعوتهم الكريمة لي لاحاضر في
موضوع هو الآن موضع تفكير جميع المهتمين
بالانماء الاقتصادي . وانتهاز هذه الفرصة لاقول
بتواضع اني واصدقائي الكثيرين نبني على هذا
الاتحاد آمالا كبيرة في جمع كلمة الحكومات
العربية على التكايف لانماء اقتصادي شامل
يؤازر بعضه بعضاً ويزيل الانعزالية الحاضرة التي
من شأنها ان تحد من الارتقاء المادي وتسيء
الى تقدمها الاجتماعي والسياسي والدفاعي .

لقد ادركت البلدان المتقدمة اقتصاديا في
الآونة الاخيرة اكثر من اي وقت آخر انها
كادت ان تصل الى اعلى اوجها في النمو وانه
لا سبيل الى الاستمرار في تقدمها اذا لم تتم
اقتصاديات البلدان المتخلفة . ولذلك فهي تتجه
بازدياد الى تحقيق الانعاش الاقتصادي في البلدان
المتخلفة ليس فقط لدفع تسلل الافكار الشيوعية
الى هذه البلدان بل كذلك لرفع القوى الشرائية

الاقتصادي على نطاق اقليمي . وقد نتج عن ذلك عدد من الاتفاقات الاقليمية اهمها اتفاق المقاصة والدفع بين دول اوربا الغربية واتفاقها على استثمار بعض المناجم اقليمياً . هذا فضلاً عن التفكير بالوحدة الجركية بينها . وذلك بالنظر لما لتوثيق الروابط الاقتصادية من اثر في رفاهيتها وتدعيم قوتها السياسية العسكرية .

فاذا جاز وامكن توثيق الروابط الاقتصادية بين بلدان مستقلة سياسياً بعضها عن بعض منذ مئات السنين ويختلف اكثرها لغة وقومية ومنها ما تكاد تكفي نفسها بنفسها اقتصادياً ، كفرنسا ، ومنها بلدان كان بينها نزاع سياسي دائم ، فهلا يمكن توثيق العلاقات الاقتصادية بين بلدان بقيت مئات السنين تحت حكم واحد ويجمعها التاريخ واللغة والاماني والالام وتحتاج الواحدة الى الاخرين لتكميل اقتصادياتها ، فضلاً عن وحدتها الجغرافية ؟

والواقع انه ليس بين البلدان العربية ببلد واحد يمكن ان ينمي اقتصادياته لدرجة كبيرة وهو منكفىء على نفسه . كما لا يمكن لاي تكتل ضيق منها ان يدعم باقتصادياته قواه السياسية العسكرية لدرجة تؤمن له السلامة والطمأنينة . والواقع ايضاً ان مرافق البلدان العربية لم تعد متشابهة بالقدر الذي كان يظن بعد ان اكتشف البترول في عدد منها والحديد في بعضها وامكانيات القوى الكهربائية العظيمة في بعض آخر وعدد من المعادن تختلف انواعه بين بلد وآخر . والواقع ايضاً ان بعض البلدان العربية يفتقر الى الاموال لاستثمار مرافقه الواسعة بينما

البعض الآخر تفيض مداخيله عن حاجته لاستثمار مرافقه المحدودة . لذلك فقد اصبح توثيق العلاقات الاقتصادية بين البلدان العربية لتتيمم اقتصاديات بعضها باقتصاديات البعض الآخر امراً واجباً لازماً اذا ارادت تحقيق امكانياتها الزراعية والصناعية والتجارية واثاء قواها السياسية والدفاعية .

موضوعي ايها السادة يتناول من هذه العلاقات تلك التي تختص بالتمويل الانمائي . ولكن قبل ان ابدأ ببحث التمويل على اساس اقليمي - بل قومي - اري ان ابحت اولاً امكانيات التمويل من موارد داخلية اي من البلاد نفسها التي تقوم بالاثاء .

ان اهم مصادر التمويل في اي بلد كان هو التوفير ، الذي على العموم يختلف نسبته الى الدخل الوطني بين بلد وآخر باختلاف كمية الدخل بالنسبة الى عدد السكان . وتتوقف كمية الدخل بدورها على درجة تقدم البلاد الاقتصادي . ففي البلدان المتقدمة كثيراً تصل نسبة التوفير الى حوالي خمسة عشر بالمئة من الدخل الوطني بينما في البلدان المتأخرة كثيراً تكون النسبة على العموم حوالي الاثنى بالمئة . ولكن هنالك حالات خاصة تكون نسبة التوفير عالية جداً ، على الرغم من تخلف البلاد الاقتصادي ، كما هي الحالة في المملكة العربية السعودية وفي الكويت والبحرين وقطر ومؤخراً في العراق ، حيث الدخل الكبير من عائدات البترول تتناوله الحكومة وتنفق جزءاً منه على اغراض استهلاكية لرفع مستوى معيشة الشعب وتوفر القسم الاكبر لتوظيف ما امكن او ما يراد توظيفه في اعمال عمرانية والباقي اذا وجد

تدخره . فالبلدان هذه لا تواجه في الحالة الراهنة مشكلة تمويل . واذا كان من مشكلة مالية فهي إيجاد منافذ في الخارج لتوظيف ما لا يمكن توظيفه في استثمارات داخلية . وسنأتي على ذكر اهمية هذا القسم من التوفير في تمويل الانماء في البلدان العربية الاخرى . وهناك حالات اخرى تكون فيها نسبة التوفير الى ان الدخل الوطني عالية نوعاً ما على الرغم من التخلف الاقتصادي وذلك عندما تكون الفروقات في توزيع الدخل كبيرة جداً ، اذ ان نسبة التوفير من الدخل عند الفرد تزيد كلما زاد دخله . ولكن لا بد من الاشارة هنا الى ان نسبة التوفير عند الاغنياء تتفاوت باختلاف عاداتهم . فالاغنياء الشرقيون على العموم معتادون على البذخ والتبذير الذي من شأنه الحد من زيادة نسبة التوفير بازدياد الدخل .

ليس لدينا احصاءات عن نسبة التوفير في مصر والسودان وليبيا وسوريا ولبنان والاردن واليمن ولكن يعتقد انها لا تتجاوز كثيراً الخمسة بالمئة في اية واحدة منها . واذا اعتبرنا ان قسماً من هذا التوفير يذهب الى زوايا الادخار فان ما يوظف منه سنوياً في الاستثمارات لا تزيد كثيراً نسبته الى مجموع الاستثمارات الكائنة على نسبة ازدياد السكان الطبيعي ، بحيث يبقى مستوى معيشة الشعب كما هو تقريباً .

وهنا يتبادر الى الاذهان السؤال التالي : هل يمكن زيادة نسبة التوفير في الحالة الراهنة من حيث دفاءة معدل الدخل الفردي ، وما هي الوسائل ؟ فالجواب على ذلك انه يمكن زيادة

نسبة التوفير لدوجة محدودة . وذلك باتخاذ بعض التدابير التي من شأنها ان تقلل من الاستهلاك واهمها التالية :

اولاً - يمكن ان يرغم الاغنياء على تقليل الاستهلاك الكمي عن طريق منع استيراد بعض الكماليات وتقنين استيراد البعض الاخر .
ثانياً - يمكن ان يرغم الشعب على تقليل الاستهلاك بوجه عام عن طريق زيادة الضرائب القائمة او احداث ضرائب جديدة . غير ان هذه الطريقة الاخيرة قد ينتج عنها انخفاض في مستوى المعيشة يسيء الى هدف الانماء الاقتصادي ، هذا الهدف الذي هو الحصول على أعلى مستوى ممكن لمعيشة السكان . ولكي لا يسبب هذا التدبير انخفاضاً في مستوى معيشة السكان يقتضي ان لا يضر بالرغبة في العمل وبالتالي بالانتاج الذي يتوقف عليه مستوى المعيشة . فيمكن مثلاً بعض الزيادة في ضريبة الدخل وضريبة الارث واحداث او زيادة الرسوم الجمركية على الكماليات دون تأثير على الرغبة في العمل ، ولكن لا بد من القول ان كثيراً من الاغنياء يفضلون التقليل من توفيراتهم على التقليل من استهلاكهم . ففي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد كثيراً على زيادة نسبة التوفير عن طريق زيادة الضرائب . على انه حتى في هذه الحالة قد يكون من الانسب نقل قسم من توفير الاغنياء الى الحكومة اذا كانت الحكومة تحسن استثمار التوفير اكثر منهم او ممن ينتهي اليهم استثماره ، كأن تقوم بتجهيزات رأسمالية اكثر فعالية في زيادة الانتاج .
ثالثاً - يمكن ان تزداد نسبة التوفير عن

طريق احداث مؤسسات توفير في تناول
سواد الشعب تدفع فوائد مغرية على التوفيرات
المودعة فيها ، بحيث يخف الاستهلاك طوعياً في
الحاضر على امل زيادته في المستقبل . غير ان
فاعلية هذه المؤسسات من هذه الجهة اقل من
فاعليتها من جهة تقليلها للادخار ، وهو مصدر
ثان للحصول على الاموال للانماء الاقتصادي في
البلدان العربية .

لا يمكن معرفة كمية الادخار في البلدان
العربية ، ولكننا قد لا نخطئ كثيراً اذا قلنا
ان مخزون الافراد من الذهب والنقد الاجنبي
لا تقل عن عشرة بالمئة من الدخل الوطني . وهو
مبلغ يجدر بالحكومات العربية ان تدرس
طرق تقنينه الى الاستثمار . ويرى ان هناك
طريقتين لتقنية قسم كبير منه طوعياً : الاولى
تثبيت النقد وتنظيمه وتنظيم الصرافة بشكل
يوحى ثقة الجمهور بها . وكذلك ايجاد مختلف
مؤسسات التوفير ، كمصارف التوفير ودوائر
التوفير في المكاتب البريدية ، وتعاونيات
التسليف ، وتأمين تنظيمها وضبطها بحيث تربح
ثقة الجمهور بها . والثانية ، اصدار سندات
حكومية ذات آجال قصيرة بفوائد معقولة
وتيسير شرائها وبيعها وقبضها . وقد خطت
مصر والعراق وسوريا خطوات سديدة في ما
يتعلق بالطريقة الاولى ، احدثها تنظيم النقد
والصرافة في سوريا .

ومصدر آخر للتمويل هو استبدال قسم
من الذهب والنقد الاجنبي في تغطية النقد
الوطني بسندات الحكومة ، حيث يزيد
مقدارهما عن المقدار اللازم لسلامة النقد .

وهناك مصدر آخر بدأت بعض
الحكومات العربية بالاهتمام به مؤخراً ، وهو
اعادة النظر في الاتفاقات مع الشركات الاجنبية
التي نالت امتيازات اما تحت الضغط السياسي
او بسبب فساد في الادارة الحكومية ، او
بسبب جهل الحكومات ، والتي تجني ارباحاً
فاحشة دون ان تكون ملزمة بدفع حصة عادلة
منها ، او تكون معفاة بموجب امتيازها من
الضرائب . فالاتفاقات هذه يجب ان يحل محلها
اتفاقات عادلة . ويمكن لبعض الدول العربية
ان تنال من اتفاقات جديدة جزءاً غير يسير مما
تحتاج اليه من الاموال اللازمة للانماء الاقتصادي .
ولا حاجة للتنويه بهذا الصدد عما جناه العراق
والعربية السعودية والكويت والبحرين من
اعادة النظر في اتفاقات البترول .

وهناك امكانيات اخرى لحصول
الحكومات على بعض الاموال للاتفاق الداخلي
على الانماء الاقتصادي . اهمها اصلاح نظم
الضرائب ، واصلاح طرق الجباية ، واختصار
النفقات الادارية على ما هو لازم ،
والاستقراض عن طريق اصدار الاسناد طويلة
الاجل وقصيره ، والزام شركات التأمين على
الحياة باستثمار جزء كبير من بدلات التأمين
ذات المنشأ المحلي في هذه السندات ، وكذلك
اجبار المصارف التجارية بتوظيف نسبة معينة
من احتياطيها النقدي القانوني في السندات
القصيرة الاجل .

لقد قامت الحكومات العربية باصلاحات
كثيرة في نظم الضرائب وطرق الجباية في السنين
الاخيرة ، ولكن لا يزال هناك مجال واسع

للزيادة في الاصلاح . وفيما يختص بالانفاق فقد لا نكون مخطئين اذا قلنا ان الاتجاه كان لا يزال نحو الزيادة في النفقات الادارية غير الضرورية ، مما يبدد الاموال ويزيد في تعقيد الادارة الحكومية بدلا من تسهيلها . اما فيما خص الاستقراض الحكومي الطوعي فيجده كثيرأ شدة التحفظ لدى الكثيرين من الناس وتخوفهم من الادارة الحكومية في بعض البلدان وانعدام الاسواق المالية .

واذا اخذنا بعين الاعتبار جميع الاجراءات الممكنة لتمويل الانماء الاقتصادي من المصادر الداخلية ، نرى انه فيما خص مصر والسودان وليبيا وسوريا ولبنان والاردن واليمن لا يمكن لاي منها - حسب ما هو معروف الآن عن مراقفها - ان تقوم بالانماء الاقتصادي على درجة وافية من مصادرها الخاصة ، لا سيما وان معظم ما يمكن الحصول عليه من هذه المصادر سيكون بالنقد الوطني ، الذي يساعد في تمويل نفقات الانماء الداخلية ، ولكن لا يساعد في تمويل الاجهزة الرأسمالية التي يقتضي استيرادها من البلدان الاجنبية . فهي اذ ذاك مضطرة الى الاستقراض من الخارج .

اما فيما خص العربية السعودية والكويت والبحرين وقطر ، فان مداخيلها من عائدات البترول حاليا او في المستقبل تفيض كثيرأ عما يلزمها لانماء مراقفها المحدودة نسبيا . وفيما خص العراق فان الدخل المنتظر حسب الاتفاق الجديد - وقد قدر بخمسين مليون جنيه استرليني لهذه السنة وينتظر ان يزيد في السنين القادمة - فبالرغم من ثروتها الارضية والمائية

العظيمة ، فانه يصعب صرف مثل هذا الدخل على الانماء الاقتصادي سنويا . لذلك فالبلدان هذه مضطرة او ستضطر الى توظيف قسم كبير من عائداتها من البترول في سندات واسهم وودائع في الخارج .

ان الفائض من مداخيل البلدان الاخيرة المنعم عليها بالبترول يسد باعتقادي عوز البلدان الاولى للتمويل الاقتصادي ويزيد . فاذا تحول هذا الفائض الى هذه البلدان ، يكون من مصلحة بلدان البترول كما يكون لمصلحتها هي وذلك للأسباب الآتية :

اولا : انه يمكن لبلدان البترول من جني ارباح اكثر مما تجنيه من البلدان الاجنبية بالنظر لشدة الحاجة الى المال في البلدان العربية الاخرى ، وهذا امرها بالنسبة الى بلدان البترول وخصوصاً بلدان الجزيرة العربية حيث انها ستضطر الى الائتكال بقدر كبير على مداخيل توظيفاتها في الخارج بعد نفاذ البترول من اراضيها .

ثانياً انه يضمن لها في حالة حرب عالمية الحصول على ارباح وفوائد اموالها من دول شقيقة اكثر مما يتوقع من دول اجنبية .

ثالثاً : انه يساعد البلدان العربية الممولة على الاستغناء عن القروض من مصادر اجنبية يرافقها عادة نفوذ سياسي يكون من شأنه اضعاف قواها السياسية وبالتالي قوى البلدان العربية الاخرى ومنها بلدان البترول نفسها .

رابعاً : فيما خص المحميات الثلاث فان تحويل الفائض عن حاجاتها الى البلدان العربية الاخرى بدلا من ايداعه او توظيفه في البلاد

من الخارج نسال ماهي الوسائل الفضلى لتقنية
الاموال الى الانماء الاقتصادي داخلياً واقليمياً؟
فالجواب على ذلك ان نوع وسائل التقنية
يتوقف على نوع الاعمال التي تحتاج الى التمويل
فهناك الحاجات الداخلية الخاصة والحاجات
الاقليمية الجماعية .

فالحاجات الداخلية العامة للتمويل تتناول
المشاريع التي لا يستطيع الفرد وقد لا تستطيع
الشركات الخاصة العربية ان تقوم بها بالنظر لعظم
الرساميل التي تتطلبها ، كسكك الحديد
ومشاريع توليد الكهرباء الواسعة والمرافىء .
وتتناول كذلك المشاريع التي لا تجذب
النشاط الخاص اما لانها لا تدر ربحاً مادياً
كال تعليم والبحث العلمي واما لان ربحها يأتي
في مستقبل بعيد كمشاريع الري والتجفيف
والتحريج في المناطق القابلة للنمو .

وتتناول الحاجات الخاصة للتمويل الاعمال
الزراعية والصناعية وخلافها ، التي يستطيع
الافراد او الشركات ان ينشئوها ويوسعوها
ويرغبون في ذلك اذا تيسرت لهم القروض .
وتجب الاشارة هنا الى ان تمويل الاعمال
التجارية الصرفة متيسر على العموم في معظم
البلدان العربية .

وتتناول الحاجات الاقليمية الجماعية
للمويل ، الاعمال التي يمكن القيام بها على اساس
تجاري مثل الطرقات الاقليمية ، كالطريق
الدولي العربي الذي اقترحه السيد وليم مور
واقترح ان يستثمر بجمالية رسوم المرور عليه ،
وكالسكك الحديدية الاقليمية ، واعمال الري
والكهرباء الاقليمية . وتتناول ايضاً الاعمال

الحامية يخفف من سيطرة الحامي ، ويسهل امر
ضمها الى الاتحاد العربي المرجو لخيرها كما هو
لخير باقي البلدان العربية . ويجدر القول ان
دخل الكويت من البترول السنة الماضية قد
ينوف عن ٥٠ مليون جنيه استرليني وهو
مبلغ لا يحتاج منه غير جزء يسير لانماء
اقتصادياتها ، وان دخل البحرين وقطر يفيض
كثيراً عن حاجاتها حالياً ، وفيما خص قطر
فالمتوقع ان يفيض كثيراً جداً في المستقبل .
خامساً : ان انماء اقتصاديات اي بلد عربي
يعود بالفائدة ليس له فحسب ، بل ايضاً للبلدان
العربية الاخرى . اذ ان تقدم اقتصاديات
هذا البلد يعني زيادة دخله ، وزيادة الدخل
تؤول الى زيادة استيراد السلع وشراء الخدمات
من البلدان الاخرى ومنها البلدان الممولة .
وهذا امر معترف به كلياً كما ذكرنا في بدء
هذا الحديث .

وهنا لا أريد ان استبعد الاستعانة بقروض
من المصرف الدولي للتمير والانماء ، بل بالعكس
ارى ان الدول العربية المساهمة في هذا المصرف ،
والتي هي بحاجة الى الاموال يجب ان تستفيد بقدر
الامكان من هذا المصرف ، على اساس ان
الاستقراض منه لا يرافقه ، كما ارى ، تدخل
سياسي اجني . وكذلك لا أريد ان استبعد
الرساميل الخاصة الاجنبية في الحالات التي لا
يخشى فيها تسرب نفوذ سياسي كسراء الافراد
الاجانب والشركات الاجنبية لسندات القروض
التي تصدرها المؤسسات الوطنية ، وكساهمة محدودة
منهم في رساميل المشاريع الاقتصادية الوطنية .
والآن وقد ذكرنا مصادر التمويل

الجماعية التي لا تستهدف الربح ، كدراسة المشاكل الاقتصادية المشتركة وإيجاد الحلول لها ، وتنسيق الاختصاص في الإنتاج ، وتنسيق النقل ، وتوزيع المياه الاقليمي بشكل عادل ، وخلافها من الاعمال التي تستهدف الخير العام المشترك .

فما يتعلق بالاعمال العامة الداخلية ارى ان افضل وسيلة لتقنية الاموال اليها هي هيئات عامة تعنى بالانماء الاقتصادي ، تكون مستقلة عن الجهاز الحكومي العادي ، ولها صلاحيات التنفيذ ولها موازنة خاصة . وذلك لاعتماد ان الاجهزة الادارية في البلدان العربية لا تستطيع القيام بدراسات وافية ووضع تصاميم متسقة الاهداف وتنفيذ اعمال ثمانية واسعة فوق اعمالها العادية . وقد انشأ كل من العراق ومصر مجلسا للانماء الاقتصادي من النوع كما انشأ لبنان مجلساً للتصميم والانماء فقط دون ان يكون له سلطة التنفيذ . ويرجى ان تنشأ البلدان العربية الاخرى مثل تلك المجالس . فمن اعمال هذه المجالس ما يرجع بعد اتمامه الى دوائر الحكومة المختصة القائمة منها وما يحول بعد اتمامه الى مصالح عامة مستحدثة . ويرى ان يمول مجلس الانماء في البلدان العربية المنعم عليها بالبتروول من عائدات البتروول كما في العراق ، وفي البلدان العربية المفقرة للاموال ، من المداخل العامة والقروض العامة الداخلية والقروض بكفالة الحكومة من مصرف الانماء العربي ، الذي سنبحثه فيما بعد ، ومن المصرف الدولي للتعمير والانماء .

وفيما يتعلق بالاعمال الخاصة الداخلية يرى ان يقوم بتقنية الاموال اليها مصرف للانماء الصناعي وآخر للانماء الزراعي « ولا بأس ان يكون مصرف واحد شرط ان يكون له دائرتان مستقلتان احدهما زراعية والاخرى صناعية » يكون لكل مصرف فروع حيث تدعو الحاجة . وان يستحصل كل من المصرفين رأسمال اسهمه بقدر المستطاع من جمهور العامة والمصارف التجارية وشركات الرهون التي تعمل في البلاد ، وتأخذ الحكومة الجانب الباقي ويجب ان يضاف الى الرأسمال السهمي اموال تستحصل باصدار اسناد القروض تكفل الحكومة قيمتها الاصلية وفائداتها معاً ، يساهم بشرائها مصرف الانماء العربي و اموال تستحصل عن طريق الودائع الآجلة . ويجب ان تتضمن اعمال مصرف الانماء الصناعي :

- (١) مد المعامل الصناعية القائمة والمرجوة النجاح بمحاجاتها من الرأسمال الاستثماري .
- (٢) اصدار « او الاخذ لحسابه » اسهم معامل جديدة مرجوة الربح .
- (٣) البحث عن صناعات جديدة قابلة للنجاح ويرجى منها النفع العام . وانشاء او الاشتراك بانشاء معامل لها ، على ان يتخلى المصرف عما يملك من الاسهم عندما يتمكن من بيعها باسعار معقولة .
- (٤) السعي لتحويل المعامل الصناعية التي للافراد وللشركاء الى شركات مساهمة ، حتى لا تكون هذه المعامل عرضة للحل بوفاة صاحبها او احد اصحابها ، وحتى تتمكن من زيادة

من البلدان العربية ، ويمكن ان ندعوه مصرف
الانماء الاقتصادي العربي .

ويقترح ان يكون رأسمال هذا المصرف في
البداية ما يعادل اربعمئة مليون جنيه انكليزي
مقسم الى اربعة آلاف سهم كل منها بمئة الف
جنيه ويمكن انتقالها فقط الى المصرف ويدفع
ربع هذا الرأسمال على عشرة اقساط سنوية
متساوية . وتكون الثلاثة الارباع الباقية خاضعة
للطلب عند حاجة المصرف لوفاء ديونه ، ويرى
ان تساهم بنصف الرأسمال كل من الحكومات
العربية بنسبة مجموع وارداتها في موازنتها
العادية وغير العادية الى مجموع واردات
موازنتها جميعاً . وان تساهم بالنصف الثاني
الدول المنعم عليها بالبتروول . اي العراق
والعربية السعودية والكويت والبحرين وقطر
كل منها بنسبة عائداتها البترولية المقدرة لسنة
١٩٥٣ الى مجموع العائدات البترولية المقدرة
لتلك السنة . ولما كان ينتظر تغييرات هامة في
عائدات البتروول ، فيرى ان يصير تعديل
المساهمة كل ثلاث سنوات . اما نوع
العملة التي تدفع بها المساهمة فيرى بدائياً انه فيما
خص النصف الاول من الرأسمال تدفع كل
دولة قيمة مساهمتها بعملتها . وفيما خص النصف
الثاني تدفع كل دولة قيمة مساهمتها بالعملات
التي تدفعها شركات البتروول وحسب نسبها الى
مجموع العائدات . ويرى ان تتعهد جميع الدول
العربية بالسماح للمصرف بتبديل النقود التي لا
يحتاج اليها في قروضه واعماله .

ويجب ان يضاف الى الرأسمال السهمي
اموال تستحصل من بيع سندات بفائدة معتدلة

ورأسمالها عن طريق الاكتتاب .

٥ (السعي لدعم وتوحيد المعامل الصغيرة
التي تنتج مواد ماثلة او مواد يتم بعضها الاخر
لتمكن من الحصول على اقتصاد الانتاج على
نطاق واسع ومجاهة المزاحمة الاجنبية .
ويجب ان تتضمن اعمال مصرف الانماء
الزراعي :

١ (مد الزراع والشركات التي تعمل في
الزراعة بحاجاتها من القروض لأجل قصيرة
ومتوسطة وطويلة .

٢ (البحث عن زراعات جديدة وعن اراض
غير مزروعة ويمكن زراعتها اقتصادياً ، وانشاء
او الاشتراك بانشاء شركات تقوم بزراعتها .

٣ (شراء الماكينات الزراعية وتأجيرها
من الزراعيين في المناطق غير المزدهمة بحيث لا
تسبب بطالة .

٤ (تمويل صغار الفلاحين الملاكين منهم
والمستأجرين عن طريق جمعيات التسليف
التعاونية التي تراقب استعمال القروض وتضمن
تأديتها باوقاتها .

٥ (شراء البذور والسماد وبيعها من
الفلاحين نقداً او نسيئة بأسعار معتدلة .

ويجب القول ان في بعض البلدان العربية
مصارف صناعية وزراعية مشابهة للمؤسسات
المقترحتين ، ولكنها بحاجة الى رساميل اوفر
كثير مما لديها .

وفيما يتعلق بالاعمال الاقليمية الجماعية التي
تستهدف الربح ، واعمال اخرى اشرنا الى
بعضها فيما سبق ، نرى ان يقوم بتقنية الاموال
اليها مصرف انماء عربي يكون له فرع في كل

تلتزم شركات البترول بالشراء منها ، كل شركة بما لا يقل عن ربع ارباحها الصافية السنوية من اعمالها البتروولية . ويمكن اصدار السندات التي تشتريها هذه الشركات بعملات بلدانها . كما انه يرجى ان يساعد المصرف الدولي للتعمير والانماء مصرف الانماء العربي باعتمادات حسب الحاجة .

وقد يقال ان اتفاقات البترول لاتسمح باجبار الشركات على المساهمة بهذا التمويل على الشكل المذكور او اي شكل آخر . والغالب ان يكون ذلك كذلك . انما على الشركات هذه واجب ادبي ان لم يكن قانونياً ان تساهم في انماء البلدان التي تجني منها ارباحاً عظيمة ، خصوصاً وان المساهمة في هذه الاحوال ليست هبة . وفضلاً عن ذلك ، فان مساهمتها تكون في مصلحتها او مصلحة الدول التي تنتمي اليها ، من حيث انها تكسبها ثقة الحكومات العربية . واذا لم تحصل هذه المساهمة من الشركات فيرى ان يكون الرأسمال المدفوع نصف الرأسمال المكتتب وليس رבעه كما ذكرنا .

اما وظائف المصرف فيجب ان تتضمن الاعمال الآتية :

(١) المساهمة في شركات تقوم بالاعمال الاقليمية على اساس تجاري ، كطرق رئيسية اقليمية ، واعمال الري والكهرباء التي لها صفة اقليمية .

(٢) المساهمة في شركات يصعب على الافراد او على حكومة واحدة ان تقوم بها ، كشركة ملاحة عربية .

(٣) اقراض مجالس الانماء في البلدان

العربية غير المنعم عليها بالبترول بكفالات حكومية بعد التحقق من ربح المشاريع التي تتطلب من اجلها القروض ، وحيث لا توجد مجالس انماء ، اقراض الحكومات لمثل تلك المشاريع .

(٤) اقراض المصارف الانمائية الصناعية والزراعية التي بحثت فيما تقدم والتي تعمل في البلدان العربية غير المنعم عليها بالبترول .

ويرى ان تساهم في رأسمال الشركات الاقليمية التي ينشئها المصرف دول البترول العربية التي لا تزال تؤمن ان الفائدة ربا ، مهما كان معدلها ، اذ لا يرتقب ان تشتوي اسناد القروض التي يصدرها المصرف . ويمكنها كذلك ان تساهم في رساميل بعض المشاريع الكبيرة التي تقوم بها الحكومات او مصارف الانماء الصناعية .

وفيما يتعلق بادارة مصرف الانماء ، يرى ان يكون هناك هيئة عامة لها كل السلطات ، مؤلفة من ممثل عن كل دولة عضو في المصرف يعاونه ممثل مناوب يقوم مقامه في غيابه ، وان يكون هناك ايضاً مجلس استشاري من اربعة اعضاء تنتخبهم الهيئة العامة من ثمانية اشخاص يرشحهم المصرف الدولي للتعمير والانماء يحضرون اجتماعات مجلس الادارة ويشتركون في النقاش دون ان يكون لهم حق التصويت . وان يكون هناك رئيس ونائب رئيس ينتخبها المجلس التنفيذي من بين اعضائه . وان يكون هناك دوائر مشابهة لدوائر المصرف الدولي للتعمير والانماء .

ويرى ان يقوم التصويت على اساس ان

يكون لكل دولة عضو في المصرف متناصوت
بقطع النظر عن مقدار مساهمتها ، وصوت
اضافي عن كل سهم تملكه . وفيما يتعلق بقرارات
مجلس الادارة يكون لكل عضو عدد اصوات
منتخبه .

وخلاصة القول ان مصرف الانماء
الاقتصادي العربي يكون من جهة كشركة
تمويل للمشاريع الاقليمية العربية ، ومن جهة
أخرى كمصرف مركزي لمجالس الانماء
والمصارف الانمائية في البلدان العربية المفتقرة
للتحويل . ولا بد لمصرف الانماء ان يتأخر في
القيام بعمله على نطاق واسع ، ان كان من
جهة وظيفته كشركة تمويل للاعمال الاقليمية
كون مشاريعها تحتاج الى دراسات واسعة
مسبقة ، وان كان بصفته مصرفاً مركزياً لان
اكثر البلدان المفتقرة ليس فيها مجالس انماء
ولا مصارف انمائية ، ولا مشاريع حكومية
مدروسة دراسة مفصلة .

اما فيما يتعلق بالاعمال الاقليمية التي لا
يمكن القيام بها على اساس تجاري ، فيقتراح
ان يؤلف مجلس اقتصادي اقليمي من خبراء
يعين كل من الدول العربية خبيراً منهم ،
ويكون لهذا المجلس الحق باستخدام خبراء
آخرين اجانب او وطنيين ، ويكون مستقلاً
ادارياً ومالياً . وتشترك في تمويل موازنته
السوية الحكومات العربية كل بنسبة مجموع
مداخيل موازنات الحكومات العربية جمعاء .
ويناط بهذا المجلس دراسة المشاكل الاقتصادية
والاجتماعية الاقليمية وطرق معالجتها ،
ودراسة توثيق العلاقات الاقتصادية وتنسيق

الاعمال التي لها صفة اقليمية وتقديم اقتراحاته
الى جامعة الدول العربية او الدول المعنية .
ويجب ان تتضمن اعماله ما يلي :

(١) دراسة طرق تنشيط التبادل التجاري .
(٢) دراسة مشاكل البدو وتحضيرهم
ومشاكل نظم حيازة الاراضي .

(٣) دراسة مشاكل ازدحام السكان في
بعض البلدان ، وقلة السكان في بعضها الآخر ،
ودراسة امكان المهاجرة في المناطق المكتظة
الى المناطق التي هي بحاجة الى اليد العاملة ،
وكيفية تحقيق هذا الانتقال .

(٤) دراسة امكان توحيد بعض التشريع
المالي والاقتصادي وتنسيق بعضه الآخر .

(٥) دراسة تنسيق الاختصاص في الانتاج
ومنع مضاعفة الاعمال التي تؤول الى مزاحمة
مضرة .

(٦) دراسة تنسيق النقل الداخلي .
(٧) دراسة تنسيق وسائل تنشيط السياحة
في البلاد العربية .

(٨) دراسة قضية توزيع المياه الاقليمية
بشكل عادل .

(٩) درس التدابير الفعالة لمكافحة الامراض
والاوبئة والحشرات التي تضر بالانسان
والحيوان والنبات على اساس اقليمي .

(١٠) درس الوسائل اللازمة لتحقيق
الحصول على المحروقات بأسعار معتدلة للجميع
الاقطار العربية .

(١١) درس طرق تنسيق شروط الامتيازات
التي تعطى للشركات الاجنبية .

(١٢) درس طرق تنسيق الجهود لاعادة

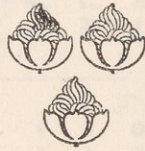
النظر في الامتيازات الاجنبية المجحفة او التي يرافقها تدخل سياسي .

(١٣) وخلاف ذلك من الدراسات التي تؤول الى منافع مشتركة .

هذا ما رأيت ان اعرضه على حضراتكم بشأن حاجات الانماء الاقتصادي في البلاد العربية ومصادر تمويلها ووسائله ، راجياً ان

تعتبروا اقتراحاتي مبدئية وقابلة للتحسين ، وآملاً ان يكون لبحي بعض الفائدة في تحقيق ما يجول بخاطركم بشأن انماء اقتصاديات البلدان العربية وتوثيق العلاقات الاقتصادية بينها . ولا حاجة للتأكيد مرة اخرى ان تحقيق هذه الاهداف يقوي الامة العربية اجتماعياً وسياسياً ودفاعياً ويعجل في اتحادها واعادة مجدها الغابر .

سعيد حمادة



مشروع مصرف الأمناء الاقتصادي العربي

جدول تقويبي يبين اكتتاب الاعضاء وعدد اصواتهم

(وأسمال المصرف المقترح يعادل اربعة مليون جنيه استرليني مقسم الى اربعة آلاف سهم كل منها بمئة ألف جنيه يدفع ربعه على عشرة اقساط سنوية متساوية)

الاصوات			الاكتتاب						مالية القطر		علايين الجنيهات الاسترلينية
مجموع	اصوات	من الاصوات	اصوات ثابتة	القسط السنوي * بالآلاف الجنيهات الاسترلينية	قيمة الاسهم بالآلاف الجنيهات الاسترلينية	مجموع الاسهم	بنسبة موارد البترول	بنسبة الموازنة	الدخل	موازنة	
١٢٥٠	٢٠٠	١٠٥٠	٢٠٠	٢٦٢٥	١٠٥٠٠٠	١٠٥٠	٧٣٠	٣٢٠	٧٣	٨٠	السعودية
١٠٤٠	٢٠٠	٨٤٠	٢٠٠	٢١٠٠	٨٤٠٠٠	٨٤٠	٥٠٠	٣٤٠	٥٠	٨٥	العراق
١٠٤٠	٢٠٠	٨٤٠	٢٠٠	٢١٠٠	٨٤٠٠٠	٨٤٠	٦٠٠	٢٤٠	٦٠	٦٠	الكويت
١٠٠٠	٢٠٠	٨٠٠	٢٠٠	٢٠٠٠	٨٠٠٠٠	٨٠٠	—	٨٠٠	—	٢٠٠	مصر
٤١٠	٢٠٠	٢١٠	٢٠٠	٥٢٥	٢١٠٠٠	٢١٠	١٥٠	٦٠	١٥	١٥	قطر
٢٨٠	٢٠٠	٨٠	٢٠٠	٢٠٠	٨٠٠٠	٨٠	—	٨٠	—	٢٠	سوريا
٢٤٨	٢٠٠	٤٨	٢٠٠	١٢٠	٤٨٠٠	٤٨	—	٤٨	—	١٢	لبنان
٢٤٠	٢٠٠	٤٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠٠	٤٠	—	٤٠	—	١٠	السودان
٢٤٠	٢٠٠	٤٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠٠	٤٠	—	٤٠	—	١٠	الأردن
٢٢٨	٢٠٠	٢٨	٢٠٠	٧٠	٢٨٠٠	٢٨	٢٠	٨	٢	٢	البحرين
٢٢٤	٢٠٠	٢٤	٢٠٠	٦٠	٢٤٠٠	٢٤	—	٢٤	—	٦	ليبيا
٦٢٠٠	٢٢٠٠	٤٠٠٠	٢٢٠٠	١٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠	٥٠٠	المجموع

(*) جوى حساب مقدار القسط السنوي على اساس انه سيطلب من الاعضاء دفع ربع قيمة الاسهم التي يكتبون بها على عشرة اقساط سنوية متساوية

٢ - النهضة الزراعية في سوريا

محاضرة السيد اكروم الركابي ، الامين العام لوزارة الزراعة السورية
وعضو غرفة زراعة دمشق

ولكن عناصر الشر هذه لم تتمكن من التغلب على هذا الشعب الابي فبقيت شعلة الحياة فيه تشع رغم استعباد دام قرنا وربيع قرن آخر فبقيت دساتيرنا الروحية هي وبقيت لغتنا عربية وآمالنا عربية ويرى المؤذن حافظا لعهوده وعلى المنائر للسلام سلام .

وقد تنادى المنفذون حي على الفلاح فاستجابت هذه الامة لنداء المصلحين العاملين الذين سلكوا طريق التطور البطيء والمصلحين الذين سلكوا طريق الاصلاح والتقدم السريع فقلبوا ظلمات الامة لتعيش حرة موفورة الكرامة .

سادتي ،

يجب ان تتمشى سياستنا الاقتصادية وفق اهدافنا وحاجاتنا القومية وهدفنا الرئيسي تأمين الرفاه والطمأنينة للجميع . ان الرفاه والطمأنينة كلمتان بسيطتان في ظاهرهما خطيرتان في مغزاهما ومتطلبتهما وفيهما سر حياتنا اذ لارفاه بدون طمأنينة ولا طمأنينة بدون رفاه . والرفاه الذي ننشده هو توفير عمل مجد وحصولنا على نتائج اعمالنا وتأمين حياة مرضية بمستوى عال للمعيشة . والطمأنينة

سادتي ،

لقد هزل العرب واشرايت اعناقهم وخفقت قلوبهم في مختلف بلادهم متطلعين الى انجائهم ومقرراتكم لعلاقتها الوثقى بالكيان العربي ولان الاستقرار الذي ينشده كل مواطن لا يتحقق الا بقيام وضع اقتصادي سليم يوجه عناصر تنفيذه تفكير صحيح ونية خالصة واندفاع لا هوادة فيه وهذا انتم سادتي تجتمعون لتتبادلوا الراي في اسس وقواعد أمل مخلصا ان تسد فراغا واسعا في افق اقتصادنا العام .

سادتي ، قلت ان الاعناق اشرايت نخوكم حكومات وشعوبا عربية وفي ذلك دلالة واضحة على مدى اهتمام عالمنا بتنظيمه الاقتصادي الذي سيكون له الاثر البالغ في تطور النواحي الاجتماعية من حياتنا فالجميع يتطلع الى توفير الرفاه والطمأنينة لهذا الشعب العربي الوثاب بهمة وارادته المعذب لصعوبة طريقه وظروفه وتعرضه لمؤامرات الاستعمار سنين طويلة فنخرت كيانه وتفكيره وهدمت وجوده وحياته وكادت تضع آماله في مستقبله وثقته بنفسه لتضافر عناصر الشر عليه في الداخل والخارج

التي ننشدها هي ان يكون لدينا من الوسائل ما يمكننا من حفظ حياتنا وكرامتنا من كل عدوان .

ان الوصول الى هذه الاهداف يتطلب تنظيما يتناول جميع نواحي حياتنا ويتناسب مع ظروفنا وواقعنا ومثلنا العليا كل ذلك يتبع السياسة الاقتصادية التي ترسمها الامة لنفسها لتسيير دفتها وتأمين سلامتها في المجموعة السياسية الدولية في الخارج ولتأمين الازدهار الاقتصادي والتضامن الاجتماعي بين الافراد في الداخل .

لقد قال دولة رئيسنا المحبوب ان سلامة البلاد وصيانة استقلالها لا يركز على جنود المقدمة المرابطين على الحدود فقط بل وعلى جنود المؤخرة العاملين على بناء كياناتنا الاقتصادية والاجتماعي وبتساندهما تتوفر عزتنا وكرامتنا .

اما جنود المقدمة فهي في ايد امينة تولت العناية بها وتنظيمها وتقويتها ما يدعو لاطمئناننا على استقلالنا وبيوتنا وعائلاتنا . واما جنود المؤخرة فهم المنتجون في الحقول والمنتجون في المعامل والعاملون على تغذية الشعب واكسائه وتجهيزه بجميع حاجاته . هم الساعون لتأمين سلامة ميزاننا التجاري وايجاد اسواق لمنتجاتنا . . هم الساهرون على تداول الثروة الوطنية وتنميتها هم المفكرون هم رجال العلم والقلم هم خدام الامة الصامتون في دواوين الدولة هم جميع افراد الامة الواعين ومنهم جميعا تتألف تلك الفرق والكتائب المنتجة التي يجتمع اقطابها في هذا المؤتمر لمتابعة البحث في تدعيم اوجه الاصلاح والنمو الاقتصادي

التي يوجهها اولي الامر منا نحو الطمأنينة والرفاه . والرفاه سادتي عنصر من عناصر الضمان السياسي لان البلاد التي تتمتع بالرفاه تتمكن من انماء الاموال اللازمة لدفاعها وطمأنينتها ولانها بهذا الحال تكون اكثر تحملا لاعباء الدفاع عند اللزوم وفي رفاه الامة قوة والقوة مصدرها المادي هو الاقتصاد .

وكلما ارتفع مستوى المعيشة في الامة في زمن السلم سهل جدا على هذه الامة تخفيض هذا المستوى وتوفير عناصر الانتاج لمصلحة الدفاع وكذلك زيادة الثروة القومية العامة تساعد على رفع مستوى الحياة بين الطبقات العاملة فتتضاءل الفروق الاجتماعية ويزداد تقارب الناس من بعضهم .

سادتي ، ان النفوس بازدياد ، وبازديادها تزداد حاجة البلاد للغذاء والكساء لذلك لا بد من مضاعفة الانتاج بتحسين طرقه وكفائته وتزويد المساحات المستثمرة ، وزيادة الانتاج تقضي برفع مستوى المنتجين وتأمين سعادتهم ، واما شمولهم بالعدالة الاجتماعية فهي بان تتوفر لهم الكفاءة الاقتصادية والمعرفة الكافية والارشاد اللازم لاستغلال الارض .

سادتي — لا يوجد لدينا احصاءات كافية ليتمكن تقدير الدخل القومي على الوجه الاصح ولكن يمكن القول معتمدين على بعض الدراسات بان نصف الدخل القومي او اكثر انما يأتي من الثروة الزراعية والحيوانية وصناعاتهما . وفي سوريا سادتي خمس ملايين وربع مليون هكتار من الاراضي الزراعية لا يستثمر منها الا حوالي مليوني هكتار وهناك من المراعي

ما يزيد عن ثلاثة ملايين ونصف هكتار ومليونين ونصف هكتار من الحراج والجبال ، وفي ذلك دلالة واضحة على أهمية الزراعة وامكانيات هذا البلد الزراعي الذي اذا احسن تنظيمه الاقتصادي امكن تغذية صناعاته بموادها الأولية الرخيصة وتقوية انتاجها ، وزيادة الانتاج سادتي معناه زيادة دخل المنتج وتداول الثروة بين ايد كثيرة يتوفر لها جميعا الرفاه والسعادة .

ومن الخطأ ان نقول ان بلادا تعيش على مواردها الزراعية متأخرة وانها ستبقى متأخرة ومن الخطأ ايضا صرف الجهود كلها لتصنيع البلاد التي يفيض انتاجها الزراعي عن حاجتها فتصدده ، وارضيتها اكثر من سكانها ذلك امر يستوجب التفكيك والدرس وفي بلاد كذا وضعها يجب ان تركز الصناعات على المواد الأولية المنتجة في البلاد لا ان تضطر لاستيراد موادها من الخارج لتعذر تموينها عند حدوث اضطرابات سياسية في العالم .

ولكن لا يجوز بوضعنا الجغرافي وما يحيط بنا من ظروف ان تستمر بلادنا في نموها ونهضتها معتمدة فقط على الزراعة . ولا بد لنا ان نتخذ من الصناعة دعامة لهذه النهضة وواسطة لتموين مواردها الزراعية ، وتشجيع الصناعة في البلاد يزيد ايضا في الدخل القومي على حساب البلاد الصناعية البحتة اذ يحتفظ لنا بحجز كبير من دخلنا القومي الذي كنا نرسله الى البلاد الصناعية البحتة ثمناً لما نشتره منها من مختلف السلع الكاملة الصنع ولذلك كان لا بد لسوريا من انشاء بعض الصناعات ليس فقط لسد حاجات اهله بل لدعم اقتصادنا الذي هو مصدر قوتنا وكما قال زعيمنا المحبوب «علينا ان نقوي اقتصادنا

ونوجه جهودنا لتحكيم حلقات الحصار الاقتصادي على تلك العصاة التي نوت افقارنا واطعافنا » ببيعها لنا منتجاتها الصناعية بسعر عالمي وشراء منتجاتنا الزراعية بسعر واطي .

واكثر البلاد العربية وفيرة المواد الزراعية والمعدنية وبتنسيق الانتاج الزراعي والصناعي في كل بلد شقيق وتبادل الاشياء فضلات انتاجهم بطرق مفضلة بينهم يمكن ايجاد اداة انتاج عربية زراعية وصناعية تؤمن لنا جميعاً الطمأنينة والرفاه وتكون مصدر قوتنا ودفاعنا . ان تقوية الانتاج يقضي بايجاد الكفاءة في هذا الانتاج وتوسيع مده ، والمبدأ القويم الذي آمن به العهد الجديد في سوريا ايماناً صادقاً هو دعم ذلك بكل ما اوتي من قوة وبذلك دخلت سوريا في هذه المرحلة الهامة من حياتها الانتاجية ووزارة الزراعة ساهرة على تنفيذ ذلك لتمكين البلاد من السير قدماً في هذه الحياة .

وقضت حكمة هذا العهد ايضاً بتوسيع نطاق الاستثمار فبدأت بوضع دراسات تفصيلية عن احوال الارض وملكياتها وسكانها وعمل العهد مخلصاً على تحقيق مبدأي الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية واقتنع هذا العهد ايضاً بان لا كفاءة بدون عدالة كذلك لا وجود للعدالة حيث تنعدم الكفاءة وبان معالجة تأخر اقتصاديات البلاد يجب ان تتجه نحو معالجة العيوب والنقص في التشريع الاجتماعية والاقتصادية وان معضلات الارض تمتد جذورها الى صميم اقتصادياتنا فكان لا بد من البحث عن العلاج في نطاق الزراعة وخارجها وتنشيط الصناعة وتوزيع الثروة والدخل واعادة النظر في

الضرائب وكثير من القوانين الاجتماعية والصحية والثقافية وتنظيم علاقات رب الارض بمستأجرها او العامل فيها والاشراف على احوال السكان ودراسة توزيعها في البلاد حسب قابلية الارض والاحوال الجوية والاجتماعية وتعيين المناطق الصناعية بحيث لا يكون في المنطقة الواحدة كثافة في النفوس وفي المنطقة الاخرى نقص في السكان .

وقد وجد هذا العهد ضرورة تشجيع الملكيات على نطاق الاستثمار العائلي مما يؤول لتطوير الحياة الاجتماعية وتقوية اربطتها الاقتصادية وهذا يتمشى مع المثل العليا يجعل الارض واسطة عمل مفيد ومركزاً للنشاط البشري المثمر .

والزراعة سادتي هي اقدم الاعمال التي مارسها الانسان وهي اعظم عمل يعيش منه ثلثا سكان العالم . والزراعة نوع من الحياة ووسيلة لكسب الرزق وتحسين الحال وباعت لارتضاء النفس وهي تتأثر وتؤثر في العوامل الاجتماعية والعاطفية والسياسية والمعيشية اكثر من بقية الاعمال وهذا الارتضاء النفسي يلجأ اليه حتى رجال الصناعة ، فالعناية بالزراعة معناه العناية بحياة الريف ويرفع مستوى المعيشة فيه . فرفاه اهل الريف معناه رفاه الامة جميعها وفي اتساع آفاق تثقيفه وتحسين حالته الصحية والاجتماعية ووعيه القومي كل الخير لمجموع الامة لانا من هذا الريف سادتي نستمد جنود المقدمة الاصحاء ومن هذا الريف ايضاً نستمد معظم جنود المؤخرة في الصناعات وغيرها .

سادتي، لم يكن لهذه البلاد خطة اقتصادية معينة او خطوط رئيسية عامة او اهداف مقررة

بل كان سعي الفرد يتخبط في حيويته وقوته وكان الاستعمار ينصب محله حول هذه الحيوية لحقتها ، وما ان انبثق فجر الحياة والحريه حتى هب هذا العهد ورسم السياسة الاقتصادية الموجهة لحد ما حسب الاهداف والمثل العليا التي تتطلبها مصلحة البلاد وما خطه تاريخها ورغبتها في الاستقرار الاقتصادي الذي يهدف زيادة الطلب لان نقص الطلب سادتي يعود الى ضعف التوجيه وهذا التوجيه هو ديدان هذا العهد الذي اتجه لتنفيذ هذه السياسة الرامية لتقوية الانتاج الزراعي والعناية به وتسويقه بطرق ثلاث :

آ - تحسين طرق الزراعة والعناية بالمنزروعات
ب - توسيع مساحات الانتاج وهذا يتناول تزايد شبكات الري وامكانياته وتوزيع اراضي املاك الدولة .

ج - تمويل الاعمال الزراعية بتسهيل حصول المنتج على ما يحتاجه من مال لادارة اعماله .
اما ما يتعلق بتحسين طرق الزراعة اي بتقوية كفاءة الانتاج فهو ظاهر في نشاط وزارة الزراعة الذي شمل رفع مستوى زراعة القمح بايجاد انواع تناسب الاحوال والظروف المحلية وقد بدىء بتأسيس حقول التجارب والارشاد في جميع انحاء البلاد وسهل للمستثمرين حصولهم على الآليات الزراعية وسعدوا على توفير البذار الجيد للحصول على المحصول الشتوي .

وقد وضعت وزارة الزراعة ايضاً الاسس اللازمة لاتمام الابحاث الخاصة بزراعة الارز وتهئية وسائل اكثاره وتوزيع بذوره على المزارعين كما هو جار الآن لبذور القطن وستشمل البوامج الفنية جميع المحاصيل الزراعية

والخضرية واشجار الفاكهة .

كما وجهت عناية خاصة لرفع مستوى القطن وانتاجه كتحسين طرق زراعته ومنع الخلط ومراقبة البذور واصطفاء احسن الانواع وتعيمها وتوليد اصناف جديدة وتحديد المساحات وحماية القطن من الآفات وتصنيف القطن وفرزه وغير ذلك مما يساعد على تسويقه وقد زاد انتاجنا عن ٤٠ ألف طن من القطن المحلوج رغم جميع الصعوبات التي جابهت هذه الزراعة وقد استثمرت صناعاتنا ما لا يقل عن ١٠ آلاف طن من هذه الكميات .

ومما يسر هو ان اندفاع الناس نحو زراعة القطن دون التقيد بالقواعد الزراعية والاقتصادية قد خفت في هذه السنة ودخل انتاج القطن في دور مستقر وبدأ القوم يستجيبون لارشاد الفنيين والخبراء في تحضير التربة والزراعة والري ومكافحة الدودة ، والامل وطيد بان تزدهر هذه الزراعة لانها بدأت تتبوأ منتجاتها مركزا مرموقا في اسواق العالم لجودة نوع اقطاننا وقد انشئت حقول اكثار للبذور المنتجة بقصد توزيعها على المزارعين كما احدثت مكاتب لاختبار رطوبة القطن المصدر ليطمئن المستورد في البلاد الاجنبية ان نسبة الرطوبة في قطننا لا تتجاوز الحدود المعترف عليها دوليا . لقد حرمت البلاد من محصول غذائي كان يأتيها من فلسطين العريضة وهو محصول الحمضيات لذلك ورغم سد بعض حاجة البلاد من لبنان الشقيق فقد بدأت الوزارة بتأسيس مركز في الساحل لزراعة الحمضيات وبقية نباتات المناطق الحارة كالموز والاكدنيا وتوزيع اغراسها وامل بان لا تمضي مدة طويلة الا وتزدهر هذه الزراعات وما يتبعها من صناعات .

لقد وجهت الوزارة عناية خاصة للارشاد

والتعليم الزراعي ورغم ضالة عدد الفنيين فسوف تتغلب على العصابات خلال مدة غير طويلة لمساعدة المنتج في حقله وايصال الكفاءة الى الريف وارشاد المزارعين الى افضل طرق غرس الاشجار المثمرة وانتخاب اصولها وانواعها ومكافحة الحشرات المضرة بالنبات والحيوانات ، كما انها وزعت نشرات زراعية عملية فيها معلومات مبسطة وعرضت في الريف الافلام الزراعية واقامت ايضا دورات تدريبية لموظفي الارشاد والوقاية لتوجيههم لخدمة المزارعين .

وقد اوفدت بعثات للتعليم والتدريب في جميع النواحي الزراعية المتعلقة بانتاج المحاصيل الحقلية والبستانية والخضرية والتمرية ومكافحة الامراض وتربية الماشية والبيطرة والاغراس والحراج واستجلبت عددا من الخبراء الاكفاء لتنسيق النشاط الفني والعملي ضمن برامج خاصة هذا الى جانب العناية بالمدارس الزراعية من ثانوية ومتوسطة بلغ عدد طلابها الخمسمائة موزعين على خمس مدارس في دمشق واللاذقية وحماه وحلب والفرات وتعاهد مع عدد من المدرسين للعمل في المدارس الزراعية والبيطرية .

ان الفرد في الريف سادتي شأنه في المدين يميل للعمل الفردي والوزارة باذلة اقصى جهدها لنشر روح التعاون وتشكيل الجمعيات التعاونية المختلفة لتسهيل مهمة الانتاج وتزويد كفايته وتنظيم الريف .

سادتي ، انتاجنا الزراعي في مختلف البلاد العربية مهدد بخاطر الجراد الذي تشدد غزواته في دورات متقاربة ومزعجة ومكافحة هذا العدو المشترك يتطلب اشتراكا وتعاونا فعليا ومخلصا من الدول العربية باحداث ادارة مركزية مشتركة بينهم تشرف على المكافحات المشتركة وتديرها فعلا ، اقول لو امكن ذلك لاطمأن

العرب على انتاجهم الزراعي لان يتروكوا امر المكافحة بيد الاجنبي .

وقد أولت الوزارة عناية خاصة بالثروة الحيوانية وقد شملت اعمالها تأسيس مختبر لانتاج اللقاحات والامصال المستعملة لمكافحة الاوبئة وسيكون في مقدمة مخابر الشرق الاوسط وقد استقدمت الوزارة لهذه الغاية خبيرين عالميين . والنشاط الذي ابدته الدوائر المختصة في منع انتشار الحمى القلاعية الاخيرة خلص مواشينا من الضرر كما ان مكافحة الجمرة والامراض الطفيلية والروجة وديدان الكبد آخذة بالتوسع والنجاح كما انها ماضية في تنفيذ خطتها الرامي لاصلاح وتحسين العروق الحيوانية .

وقد اوجدت الوزارة مناهل وملاجيء كافية في البادية لتتمكن الاغنام من ارتيادها واللجوء اليها في جميع الفصول كما ان هناك برنامج للتنقيب عن المياه الجوفية يشرف عليه خبير عالمي ايضا وبذلك تحسنت حال الماشية وهي بتحسين مستمر ايضا كما ان هناك خبيراً في المراعي انكب على درس النباتات الموجودة في المراعي السورية وسيدخل نباتات جديدة لهذا الغرض .

وقد وضعت ايضا خطة فنية لاستثمار الحراج وحمايتها واقامة المدرج الحراجية والتحريج الاصطناعي واحداث احراج غوذجية تحت اشراف خبير فني .

واما فيما يتعلق بتوسيع مساحات الانتاج فقد نشطت وزارة الزراعة في هذا العهد لتنظيم وتحسين املاك الدولة وتوزيعها على الشكل الذي يؤمن العدالة الاجتماعية واستصدرت التشريعات اللازمة لتمليك الفلاحين غير المالكين

مساحات من الاراضي كافية لمعيشتهم ورفع مستواهم المادي والمعنوي على ان يرجح في هذا التوزيع ابناء المناطق المكتظة بالسكان وقد بوشر فعلا في الجزيرة بتقسيم املاك الدولة لوحداث محددة ضمن اصول فنية تهيد لتسليمها لاصحابها الذين سيقومون باستثمارها جاهدين لتحسينها والحرص عليها .

وبذلك سادتي تكون الدولة قد عاجلت معضلة تمتد جذورها الى صميم اقتصادياتنا وحياتنا الاجتماعية .

كما لحظت الدوائر المسؤولة ان من عوامل تحديد الانتاج هو عدم توفير مياه الري لذلك فقد دأبت على وضع الخطط العملية لدرس وتنفيذ مشاريع الري وتوسيعها وتشجيع استعمال المضخات .

ج - اما ما يتعلق بتسهيل تمويل عمليات الاستثمار الزراعي فان النهضة الزراعية الرامية لرفع مستوى الانتاج وتأمين الرفاه للجميع قضت بتوفير هذه السهولة لا كبر عدد من المزارعين بما فيهم مشغلي املاك الدولة من صغار المزارعين فقد استصدرت التشريعات اللازمة لتسهيل منح القروض الموسمية والطويلة بمبالغ كافية وشروط مقبولة من قبل المصرف الزراعي للمزارعين المالكين والمستأجرين وذلك بقصد تقوية الانتاج وتخليصهم من استعباد المرابين هذا بالاضافة الى تمويل الحقول التعاونية لا كثار بذور القطن المحسنة والمنتجة بغية توزيعها على المزارعين باثمان بسيطة في السنين القادمة حسب الخطة الفنية الموضوعة . وتنفيذاً لاهداف هذا العهد ايضا خول

سادتي

هذه هي مراحل تطور النهضة الزراعية الاقتصادية الاخيرة وقد ركزت خطتها التوجيه الاقتصادي التي سلكتها الجماعات والافراد المنتجون في سبيل الاستقرار والاستتباب ودعمتها الدولة بتوجيهها وضماناتها وفسحها المجال لتشجيع المصالح العامة والهيئات المحلية في القيام بالمشاريع المختلفة وتوظيف رؤوس الاموال في الحقول الزراعية والمعامل الصناعية ليم بذلك الرخاء العام ويرتفع مستوى الحياة المادي والمعنوي لدى المواطنين وبذلك يتوفر الرفاه والطمأنينة للجميع .

المصرف الزراعي حق استيوار وبيع الآليات الزراعية والمحركات والمضخات الزراعية نقداً وبالتقسيط وقد استورد المصرف فعلا كميات كبرى منها كان لها اثرها البليغ في زيادة الانتاج وتحسينه وتوسيع مساحاته وقد قضت حكمة هذا العهد بان يتمشى المصرف الزراعي مع تطور النهضة الزراعية وحاجة المزارعين وواقع الحال وفي ابعاد معاملاته عن التعقيد التقليدي فبدىء بوضع قانون جديد لهذا المصرف ليساعده على القيام برساليته المنشودة التي اوجد من اجلها . واهداف مصرف سوريا المركزي سوف تساعد الدولة على تزييد رأسمال المصرف الزراعي وتوسيع نطاق اعماله في التسليف وتنشيط الانتاج والتعاونيات .



٤ - مقررات اللجان

تقرير اللجنة الاولى ، لجنة التوجيه العام وشؤون المؤتمر

ستضاعف مساعيها واعمالها وتعزز اتصالاتها بحكوماتها لتبني قرارات المؤتمر لاسيما تلك القرارات التي تتعلق باحكام التقارب الاقتصادي بين جميع البلاد العربية . وتلاحظ اللجنة ان أعمال المؤتمر لا تزال حديثة العهد وان التنفيذ يحتاج الى مساع متواصلة لترسيخ فكرة المؤتمر واهدافه في كافة الاوساط الاهلية والرسومية ، كي تتعمق وتتغلغل وتصبح جزءاً مقروراً وثابتاً في السياسة القومية العربية . واذ كانت الغرف التجارية والصناعية والزراعية هي اداة المؤتمر ووسيلته فان اللجنة تناشد هذه الغرف ، لاسيما الغرف في العواصم والمدن الكبيرة ، ان لاتدخر وسعاً لمواصلة اتصالاتها بحكوماتها وبث الدعوة لاهداف المؤتمر بكل ما تملك من الوسائل والطرق . والمكتب الدائم انما يستمد قوته ونفوذه من الغرف نفسها ، وهي المطالبة باثبات وجودها والسعي لتنفيذ الفكرة التي اعتنقتها واقرتها في المؤتمرين الاول والثاني والتي تجتمع من اجلها في المؤتمر الثالث .

لقد وجدت اللجنة ان المكتب الدائم بذل جهده ، ولكن تقارير الغرف المركزية عما اتخذته من اجراءات لتنفيذ أعمال المؤتمر او عما حققته من الاعمال بهذا الصدد لم تصل الى المكتب الدائم ولم تعرض على لجنة التوجيه العام ، مما يدعونا لحث المكتب الدائم على مطالبة الغرف بموافاته بتقارير مفصلة عن اعمالها قبل انعقاد

اجتمعت لجنة التوجيه العام بحضور ممثلي وفود الغرف السادة :

عن الاردن - محمد علي بدير - ياسين التلهوني

عن العراق - محمد جعفر الشبيبي - رجب الصفار - حاتم الجريان

عن سوريا - حسني الهبل ، اسماعيل المالكي رشدي بكداش ، عبد الحسيب رسلان ، جوزف برغل ، انور الدسوقي ، سهيل خوري عن لبنان - عبد الرحمن سحراني ، كامل جنبلاط ، الحاج محمود السنيوره .

عن ليبيا - محمد بن زيتون .

عن مصر - عبد المجيد الرمالي ، علي شكري خميس ، عبد المقصود عطيه الزاوي . وحضر اجتماعات اللجنة السادة : الدكتور صادق الايوبي - عن وزارة الاقتصاد السورية فؤاد قوسه - عن الجامعة العربية .

وبعد ان انتخبت اللجنة السادة عبد المجيد الرمالي رئيساً ، محمد علي بدير مقروراً ، توصلت الى النتائج والتوصيات التالية :

اولاً - استعرضت اللجنة قرارات المؤتمرين الاول والثاني واعمال مجلس الاتحاد والمكتب الدائم ، واقتنعت بأن المكتب الدائم قام بالاتصالات والمراسلات التي قررها المؤتمران المذكوران وان الغرف التجارية والصناعية والزراعية بذلت مسعى طيباً لتنفيذ ما يتيسر لها تنفيذه منها ، ولا تشك اللجنة بأن الغرف

المؤتمر بمدة كافية ، كي يتمكن المكتب من رسم صورة واضحة عن اعماله واعمال جميع الغرف فيما يتصل بقرارات المؤتمر ، لعرضها على المؤتمر العام . وتعتبر اللجنة هذه الخطوة خير حافز للغرف للسير قدماً في تنفيذ قرارات المؤتمر .

ومما لاحظته لجنة التوجيه العام بالتقدير ان اكثر الشعوب العربية تشد في احكام الحصار الاقتصادي على اسرائيل وتضغط على حكوماتها لتيسير المعاملات وعقد الاتفاقيات التجارية . وليس ثمة من يشك بانه كان للمؤتمر فضل سبق في الدعوة لهذه الحركة والتشديد في المطالبة بتعزيزها .

على ان المؤتمر وقد اصبح الآن عقيدة راسخة ، يجب ان لا يحمى عن قصده ، او يتهاون في اداء رسالته بسبب تأخير او تأجيل في التنفيذ ، لانه كلما سار الى الامام ادخر القوة ، واستجمع المقدرة لليوم الذي يتمكن فيه من تنفيذ جميع مايتوق اليه من الالاماني والآمال المستمدة من الميول الحقيقية والطبيعية للشعب العربي .

ثانياً - يسر اللجنة ان تؤيد انضمام القطر الشقيق ليبيا لعضوية المؤتمر ، وان تدعو للترحيب بغرفته الاقتصادية وموافاتها بجميع الوسائل والنشرات والتقارير الخاصة بأعمال المؤتمر ودعوة ممثلين عنها للمؤتمرات القادمة . وكان بود اللجنة لو ان الوفد السعودي تمكن من الحضور لهذه الدورة كي يكتمل بحضوره شملنا ، وتأتلف رابطتنا . ولذلك توصي اللجنة المؤتمر بتوجيه المكتب الدائم للكتابة الى الغرف

السعودية اعراباً عن اسف المؤتمر لحرمانه من زمالة الاخوان السعوديين في هذه الدورة . ثالثاً - في الوقت الذي توصي فيه اللجنة احالة موازنة المكتب الدائم بعد اعادة تصميمها الى مجلس الاتحاد لدراستها واقرارها ، تناشد الغرف التجارية والصناعية والزراعية المشتركة في المؤتمر مواصلة دفع اشتراكاتها السنوية حسب النسب المقررة حالياً ، فليس بخاف ان المال اساس استمرار العمل وان الاشتراكات المالية السنوية هي رمز التأييد المادي للمؤتمر .

رابعاً - توصي اللجنة ابقاء مكان المكتب الدائم للسنة الحالية في بيروت .

خامساً - توصي اللجنة بعقد المؤتمر القادم في بغداد في النصف الثاني من شهر آذار القادم وان يتولى المكتب الدائم بالتعاون مع من تنتدبهم الغرف التجارية والصناعية والزراعية العراقية لتنظيم جدول الاعمال .

سادساً - توصي اللجنة المؤتمر باتخاذ قرار يناشد الغرف المركزية موافاة المكتب الدائم بنسخ من الرسائل التي تتبادلها مع حكوماتها بخصوص المؤتمر وبتقارير دورية عن الاعمال التي تقوم بها لخير الاقتصاد العربي ، والنشرات التي تصدرها عن الاحوال التجارية والصناعية والزراعية الداخلية .

سابعاً - توصي اللجنة بان ترسل باسم المؤتمر برقيات الى الجامعة العربية ووزراء الاقتصاد العرب بشأن الاسراع بتأليف المجلس الاقتصادي الاعلى المنصوص عنه في ميثاق الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي .

ثامناً - تسجل اللجنة بكل اعتزاز ماصرح

رؤساء الدول العربية برجاهم بالعمل على تحقيق اهداف المؤتمر بالتعاون الاقتصادي الوثيق بين هذه الدول ، كما توصي بارسال بركات الى كل من عظمة باي تونس وجلالة سلطان مراکش تعلن اعتزاز المؤتمر باشتواك ممثلين عن هذين القطرين العربيين في اعماله ، وعن فائق اهتمامه بقضيتيهما القوميتين .

به الزعيم اديب الشيشكلي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية للحكومة السورية بان هذه الحكومة لن تألو جهداً في شد ازر المؤتمر وتقديم كل ما بوسعها من معونة لتنفيذ توصياته ومقرراته . كما تسجل اعتزازها باشتواك الحكومات العربية باعمال المؤتمر وانتداب مراقبين عنها المتابعة نشاطه وحضور جلساته .
تاسعاً - توصي اللجنة بارسال بركات الى

تقرير اللجنة الثانية ، لجنة انماء الاقتصاد العربي

عن الجامعة العربية - فؤاد قوسه .
عن وزارة الاقتصاد السورية - الدكتور واصل القتاني
عن وزارة الخارجية السورية - الدكتور زكريا اسماعيل .
والاستاذ شاهر السمان مندوباً مراقباً عن حكومة المملكة العربية السعودية .
والاستاذ محمد بدره عن تونس والمغرب العربي .

وقد انعقدت اللجنة باكثرية ممثلي الوفود المشتركة في المؤتمر وقررت انتخاب السيد صبري شرجي ، رئيساً لها ، والسيد علي الدجاني مقررراً ، وتوصلت الى وضع التوصيات التالية :

استهلت اللجنة دراستها للموضوع الذي عهد به اليها باستعراض قرارات المؤتمر الثاني

تشكلت لجنة انماء الاقتصاد العربي من السادة :

عن الوفد العراقي - ابراهيم المطيري ، صادق الحليبي .

عن الوفد السوري - صبري الشرجي ، يوردان عبيجي ، سامي صايم الدهر ، محمد سعيد الهندي ، الدكتور توفيق الهندي ، الحاج محمود السليمان ، حلمي البارودي ، ادفين خوري ، الدكتور احمد السمان .

عن الوفد اللبناني - الشيخ سعيد حماده ، نجيب المنلا ، وجيه ابو ظهر ، جمال قرحاني ، جان دبانه .

عن الوفد المصري - سامي التوتونجي ، عبد الحميد مصطفى عيسوي .

عن الوفد الاردني - علي الدجاني ، بولص سابا ، بولص عطا الله .

الذين يوزحون تحت عبء ثقل من الفاقة المسببة للعجز في الحياة الاجتماعية والسياسية .

ولا شك ان زيادة الانتاج عن طريق التوسع في الزراعة والصناعة هو اساس النهوض وقاعدته . واذا ما اراد العرب في كافة اقطارهم ان يتجردوا مما هم فيه من عجز ظاهر ومستتر فسبيلهم الوحيد البين لهذه الغاية المنشودة ، هو زيادة الانتاج وتنمية المواد المتوفرة بالتعاون والتضافر وبالاشتراك في المسؤوليات ، والمساهمة في تحمل الاعباء للسير بالنهضة العربية نحو الوجهة التي تلائم العرب وتنسجم مع اهدافهم القومية وليس نحو اية وجهة اخرى قد يشاؤون لهم غيرهم من الناس تغاير مشربهم في الحياة الحرة الشريفة .

من اجل ذلك لا مناص من القضاء على تشتت الاقتصادي الحالي بين مجموعة البلاد العربية ، بازالة الحواجز المفتعلة ، والقيود الانعزالية التي تحول دون التواصل ، وتشابك المصالح ، والتآلف في العمل ، والتعاون للانتاج وتصريفه . ومهما تكن احدى البلاد العربية متمتعة ببعض المزايا في بعض النواحي فان غيرها من البلاد العربية يتمتع بمزايا اخرى قد تكون مختلفة ولكنها في مجموعها متممة لبعضها البعض ، ولا ينقصها الا التقارب والتجمع كي تأتلف اجزاؤها وتتفاعل عناصرها وتنتج عن ذلك وحدة منسجمة متمسكة الاوصال والقوى .

ولبلوغ هذه الغاية توصلت اللجنة الى وضع التوصيات التالية :

اولاً - توصي اللجنة بالتوسع في الدعوة

المنعقد في بيروت ، للاستنارة بما ورد فيها من التوجيهات المتعلقة بهذه المسألة الاقتصادية ، وايضاً بمناقشة الشيخ سعيد حمادة استاذ الاقتصاد العملي بالجامعة الاميركية في بيروت ، في الآراء التي اوردتها في محاضرته صبيحة يوم الجمعة الواقع في ٨-٥-١٩٥٣ ، وقد نظرت اللجنة الى هذا الموضوع نظرة واسعة ، ورأت ان الانماء الاقتصادي يعتمد على توفر العناصر الاساسية للرخاء الوطني ، تلك العناصر التي تشمل الارض وخيراتها ، الظاهرة والباطنة ، والمجهود الانساني والمال .

أما الارض ، ارض البلاد العربية ، فتؤلف وحدة جغرافية تتصف بمزايا وقابليات متماثلة منحتها الطبيعة خصائص متشابهة ونسجت منها وحدة متمسكة العرى والحلقات ، لا تفرق بينها سدود او حواجز ، بينما المجهود الانساني يكمن في مجموعة الشعوب العربية ، التي تجمعها اواصر اللغة والعقيدة ، وروابط التاريخ والتقاليد ، وطرق المعيشة ونظم الحياة وغيرها من وشائج القربى ، والاصل والتاريخ ، والتعرض لنفس المصير امام اعاصير الاحداث والازمات العالمية . ولا شك ان في البلاد العربية اليوم نقطة تحفزها للبناء ، والتقدم ، ولكن هذه النقطة المتجاوبة في القلوب والاذهان تعوزها الوسائل الكفيلة بتحقيق اهدافها ومراميها وصبغها بالصبغة العملية التي تؤمن الرخاء القومي وتساعد على صون الكيان العربي واحكام اسسه ودعائمه .

والمال عنصر اساسي من عناصر الانماء الاقتصادي الذي يستهدف رفع المستوى المادي والمعنوي للسواد الاعظم من المواطنين

لا سيما تلك المصارف التي تملك القدرة المالية على التوسع في ميدان نشاط اعمالها .

رابعاً — توصي اللجنة بالعمل على التوسع في انشاء المناطق الجمركية الحرة في البلاد العربية التي لا توجد فيها مثل هذه المناطق حتى الآن لما في هذا المشروع من فوائد تجارية كامنة .

خامساً — توصي اللجنة بدعوة الحكومات العربية لمنح الجنسية العربية لاي مغترب عربي لاسيما المغتربين الفلسطينيين ، اذا طلبوا ذلك وارادوا ان ينقلوا رؤوس اموالهم لاستثمارها في احدى البلاد العربية .

سادساً — توصي اللجنة المؤتمر بان يتبنى فكرة انشاء مصرف لتمويل المشاريع الانشائية واستثمار الموارد الطبيعية .

والاصرار والضغط لازالة جميع الحواجز التي تحول دون تنقل الافراد العرب في البلاد العربية بحرية كاملة والغاء جميع القيود التي تمنع العرب من استثمار رؤوس اموالهم في اية بقعة ارادوا في البلاد العربية او تحول دون تملكهم العقارات وانشاء المشاريع الانتاجية من مالية وتجارية وصناعية وزراعية وتشجيع العرب بكافة السبل والوسائل على توظيف الاموال في اي جزء ارادوا من البلاد العربية لما في ذلك من قوى كامنة تعزز الاقتصاد العربي .

ثانياً — توصي اللجنة بالتوسع في الدعوة لتسهيل المعاملات الجمركية ومنح الانتاج العربي افضلية جمركية على اي انتاج آخر .

ثالثاً — توصي اللجنة بدعوة المؤسسات المالية العربية لفتح فروع لها في البلاد العربية

تقرير اللجنة الثالثة ، لجنة تنسيق الاقتصاد العربي

اعضاء اللجنة :

ابو جودة ، عبد الوهاب الرفاعي ، جورج فران ليليا — السيد محمد الصابري .

مصر — علي الشناوي .

عن مديرية الجمارك السورية — يحي المالكى

عن وزارة الاقتصاد السورية — زياد عسلي

وهشام عمر باشا .

مراقب عن الجمهورية اللبنانية — يحي الدين

عدره .

اجتمعت اللجنة وانتخبت الاخ اسطفان

الاردن — جودت شعشاعة ، محمد ظاهر

الداودي ، عبد الرحمن ابو حسان

العراق — الحاج مصطفى اسد خان ،

الحاج محمد الوهيب .

سوريا — ميشيل جنبرت ، توفيق الهنيدي ،

محمد سعيد عوف ، رودلف سعادته ، مختار

الحسيني ، توفيق هارون

لبنان — ممدوح النملي ، الاخ اسطفان

ابوجودة رئيساً وجودت شعشاعة مقرر او اقرت
التوصيات التالية :

١ - لما كانت اهداف المؤتمر الرئيسية
الوصول الى وحدة اقتصادية عربية شاملة فانها
ترجو وتصر على اعتبار العربي مواطن في كل
بلد عربي له من الحقوق ما لكل مواطن في
التعامل التجاري والصناعي والزراعي والتملك.
٢ - اعتبار رأس المال العربي جزءاً من النسبة
المخصصة للمواطنين في البلاد العربية التي في
قوانينها نسب معينة بين رأس المال الاجنبي
والوطني في الشركات المساهمة .

٣ - قصر وكالات الشركات الاجنبية في
البلاد العربية على المواطنين العرب لما في ذلك
من حفظ للثروة القومية .

٤ - السماح لرؤوس الاموال الاجنبية
والخبرة الاجنبية بالعمل في البلاد العربية
عندما لا تتيسر تلك الاموال وهذه الخبرة
في البلاد العربية ذاتها وعلى ان لا يكون
لتملك الاموال اي تأثير او نفوذ سياسي، لما في
ذلك من مساعدة للتطور الاقتصادي .

ثانياً - لما كان هنالك نوع من التخصص
الزراعي والصناعي في البلاد العربية ناتج عن
كون بعض البلاد العربية مهياً بطبيعتها لانتاج
انواع معينة من المحاصيل الزراعية والصناعية
يقل انتاج مثلها في البلاد العربية الاخرى، ولما
كان لدى هذه البلاد فائض من انتاج هذه
المحاصيل التي تخصصت بها ، ولما كانت بعض
البلاد العربية مضطرة بطبيعتها لاستيراد كثير
من حاجاتها من المواد الغذائية والصناعية
لوجود نقص في انتاجها من بعض انواع المحاصيل
الزراعية او منها جميعها .

تقترح لجنة التنسيق اقرار التوصيات التالية :

١ - مناشدة الحكومات العربية ان تقوم
ببرام اتفاقيات تجيز حرية تبادل جميع المنتجات
الزراعية والحيوانية بينها دون اية قيود او
رسوم كما هي الحال في الاتفاقية السورية الاردنية .
٢ - ابرام اتفاقيات لتبادل الانتاج الصناعي
على اساس الافضلية لصناعات البلاد العربية .
٣ - مناشدة رجال الاعمال والتجارة
في البلاد العربية باعطاء الافضلية الى المنتجات
الزراعية والحيوانية والصناعية التي تنتج في
البلاد العربية وضرورة قيام غرف الزراعة
والتجارة والصناعة العربية بواجبها في
هذا السبيل .

ثالثاً - ولقد رأت اللجنة ان الغاء الحواجز
الجمركية بين البلاد العربية على المستورد من
البلدان الاجنبية متعذر في الوقت الحاضر ما
دام كل قطر عربي يشكل كيانا سياسيا مستقلا
فاللجنة توصي مناشدة الحكومات العربية ان
تساعد شعوبها بتيسير المعاملات الجمركية بينها
وتسهيلها قدر طاقتها وان لا تجعل منها سبيل
ارهاق وتعسير .

رابعاً - لما كانت السياحة من الموارد
المهمة للدخل ، ولما كان لها فضلا عن ذلك مزية
هامة في تعريف البلاد العربية الى العالم الخارجي ،
وهو امر تحتاجه البلاد العربية كثيراً خصوصاً
في هذا الظرف الدولي الذي تتعرض فيه الى
حملة صهيونية من التشويه والاختلاق .

ولما كانت البلاد العربية مليئة بالمرغبات
التي تجتذب السياح بما فيها من آثار تاريخية
واماكن مقدسة ونهضة حديثة ومناخ ملائم
ولما كان معظم السائحين الذين يفدون الى هذه
البلاد يفضلون القيام بجولة واحدة في جميع
ربوعها بدلا من تقسيم الجولة فيها على سنوات

وايسر السبل . وان تقضل اما كن الاصطياف
والاشتاء العربية على غيرها .

خامسا — لما كان خطر الجراد يهدد البلاد
العربية باسرها ، تقترح لجنة التنسيق ان يقر
المؤتمر التوصية التالية :

١ — انشاء منظمة عربية مشتركة لمكافحة
الجراد يكون لها ميزانية ثابتة تساهم فيها
الحكومات العربية والمنظمات الدولية المهتمة
بمكافحة هذا الخطر ويعهد اليها الاشراف الدائم
الثابت على هذه المكافحة وتزود بجميع الوسائل
اللازمة للمكافحة ويعطى موظفوها كافة الصلاحيات
والامتيازات التي تمكنهم من القيام بهذا العمل
على اكمل وجه .

سادساً — لما كان توحيد المصطلحات
التجارية والجمركية وعقود التصدير ومصطلحات
الموازين والمكاييل والمقاييس من شأنه تسهيل
التجارة بين البلاد العربية وتنشيطها وتسهيل
تلك التجارة بين البلاد العربية من جهة والبلاد
الاجنبية من جهة اخرى فان اللجنة تقترح :
١ — توصية الحكومات العربية بان تجعل
الوحدات المترية للمقاييس والمكاييل والاوزان
جبرية الاستعمال في البلاد العربية .

٢ — توصية الحكومات العربية بأن تعمل
على توحيد المصطلحات التجارية والنماذج وانواع
المعاملات وعقود التصدير والاستيراد وان
تعمل على تسهيل هذه المعاملات ما امكن .

سابعاً — الخط الحديدي الحجازي
اطلعت اللجنة على تقرير لجنة الكشف على
الخط الحديدي الحجازي المشكلة من المملكة
العربية السعودية والاردن وامكانية اصلاحه
فاقتنعت بضرورة اعادة تسيير هذا الخط لما فيه
من مصلحة وفوائد للاقتصاد العربي، واقتنعت

عدة قد لا تسنح فيها الفرص . وبما انه بناء على
ذلك لا شك ان عدد السائحين سيزداد لو
وضعت تسهيلات جماعية مشتركة ولو وجدت
دعاية مشتركة للسياحة الى البلاد العربية ،
باعتبار مواردها السياحية متكاملة فبعضها
يشتهر بآثاره ، وبعضها بمقدساته ، وبعضها بمناخه
وهكذا ، فلو جمعت هذه الصفات كلها في
رحلة واحدة لزادت الرغبة بالسياحة الى هذه
المنطقة .

لذلك تقترح لجنة التنسيق ان يقر المؤتمر
التوصيات التالية :

١ — تنسيق اعمال مكاتب السياحة التابعة
للبلاد العربية ، بحيث تعد نشرات عن الموارد
السياحية العامة في البلاد العربية الى جانب النشرات
الخاصة بكل قطر . وتتولى توزيعها وتساهم في
توزيع نشرات كل قطر ، الى جانب نشرات
قطرها ، وتتعاون معا برسم خطة موحدة
للدعاية .

٢ — ان يسمح لكل سائح يحمل تأشيرة سياحة
من اي قطر عربي بأن يحصل بشكل آلي على
تأشيرة سياحة في اي نقطة حدود تابعة لاي قطر
عربي آخر فيوفر عليه بذلك عناء المعاملات ويصبح
بامكانه زيارة اما كن ربما تعذر زيارتها بسبب
عدم وجود قنصليات او بسبب الصعوبات
الاخرى .

٣ — انشاء مكتب اقليمي للسياحة تمثل
فيه دوائر السياحة العربية كلها ويعهد اليه
الاشراف الثابت على تنسيق الجهود السياحي
في البلاد العربية .

٤ — ان تقوم شركات السياحة بترتيب
رحلات سياحية عربية يتعرف بواسطتها العرب
على بلادها ويزوروا مقدساتهم باقل التكاليف

كذلك بأن في يد صاحب الجلالة العاهل السعودي اصلاحه واعادة تسييره ، لهذا توصي المؤتمر ان يبرق للعاهل السعودي بالنص التالي: ان مؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية المنعقد في دمشق يحیی جلالتهكم وهو اذ يعلق الآمال الكبيرة لخير الاسلام والعرب من الناحيتين الدينية والاقتصادية على الخط الحديدي الحجازي يتوجه لجلالتهكم راجياً العمل على اصلاح الخط واعادة تسييره. ثامناً - تقرر اللجنة التوصية بمناشدة الحكومات ضرورة العمل على ايجاد شبكة صالحة لطرق المواصلات بين اقطار البلدان

العربية على اساس جماعي منظم وبموجب خطة مدروسة تسهل تنقل الافراد والبضائع، وتنمي العلاقات بين البلاد العربية.

تاسعاً - مناشدة الحكومات العربية سرعة اقرار اتفاقية الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية المقدم في الدورة الثانية عشرة لمجلس الجامعة .

عاشراً - مناشدة الجامعة العربية ضرورة ايجاد مكتب لتنسيق الاقتصاد العربي وتكامله على غرار نظام مركز تموين الشرق الاوسط الذي اقامه الحلفاء في القاهرة خلال الحرب الماضية .

مذكرة

حول موضوع انشاء اتحاد المشاحنات بين البلدان العربية

رفعت غرفة التجارة والصناعة في بيروت المذكرة التالية الى المؤتمر بشأن ضرورة انشاء اتحاد للمشاحنات بين البلدان العربية ، وقد درج هذا الموضوع في جدول اعمال اللجنة الثالثة :

اخرى كلما مرت ضمن حدود احدى هذه البلدان .

ويستلزم ذلك اللجوء الى عمليات تفريغ وتحميل من شاحنة الى اخرى سواء اكان ذلك على الحدود نفسها ام في عاصمة البلد الذي تمر فيه هذه البضائع .

١ - ان نقل البضائع المرسلة براً برسم الترانزيت بين البلدان العربية وبنوع خاص بين لبنان وسوريا والعراق والاردن والمملكة السعودية، ثم بين هذه البلدان والبلدان المجاورة لاسيا ايران ، يصطدم بصعوبات جمة اهمها الاضطراب الى نقل البضائع من شاحنة الى

السائق .

وعند وصول الشاحنة الى مقصدها تفرغ حمولتها ويمكنها حينئذ اما ان تعود محملة من حيث جاءت ، واما ان تعمل مؤقتاً في البلد الموجودة فيه بانتظار شحنة تعود بها . واما ان تحمل من هذا البلد بضائع مرسلة الى بلد ثالث . والقصد من كل ذلك ان تتجنب اضاءة الوقت وقيام الشاحنة فارغة برحلات كبيرة لتتمكن من الرجوع الى حيث اتت .

٦ - يدير شؤون هذه الشاحنات مكتب دولي يشرف على الحسابات والسجلات وتنسيق استعمال سيارات الشحن بين مختلف البلدان المنتمية اليه .

٧ - تجدر الاشارة الى ان انشاء الاتحاد الاوروي المذكور، الذي مركزه في برن عاصمة سويسرا ، والذي يضم فرنسا والمانيا وايطاليا وسويسرا والنمسا والساار واللوكسمبورغ وبلجيكا وهولندا والدانمارك ، كان من نتائجه مثلاً ان المعدل النسبي للمسافات التي كانت تقطعها الشاحنات الفارغة بين فرنسا والمانيا هبط في مدة وجيزة من ٤٠٠ كيلومتر الى ٩٠ كيلومتر اي بنسبة ٨٠ بالمائة .

٨ - يمكن الرجوع في دراسة هذا الموضوع الى اصحاب الخبرة في الدوائر الحكومية السورية واللبنانية التي سبق واشتركت في اعمال «الميرة» طيلة الحرب العالمية الثانية وساهمت في ايجاد دائرة مشتركة كانت تشرف على تحميل وسير الكميونات لنقل الخطة والدقيق بين البلدين . بيروت في ٢٠ نيسان ١٩٥٣

وينتج من جراء هذه العمليات تأخير في الشحن واضاعة وقت ثمين وازدياد خطر السرقات واحتمال حصول تلف في البضائع ، الخ ... مما يسبب في النهاية زيادة في النفقات تتحملها في اكثر الاحيان بضائع ذات حجم كبير وقيمة قليلة نسبياً .

٢ - ومن المعترف به ان السبب الاصلي في اقامة هذه العراقيل امام النقلات البرية يعود الى رغبة كل بلد في تشغيل شاحناته وسائقيه والاستفادة من مختلف الرسوم واهمها رسوم المحروقات .

٣ - الا انه يوجد حل لهذه المصاعب يحقق رغبات كل فريق وذلك بانشاء هيئة يطلق عليها اسم « اتحاد الشاحنات للترازيت الدولي » وذلك على غرار اتحاد مماثل شمل النقل البري بالشاحنات والسكك الحديدية بين بلدان اوروبا الغربية واطلق عليه اسم « اوروب » *EUROP* .
٤ - ويرتكز هذا الحل الى اقامة اتحاد تشترك فيه البلدان العربية وتقدم كل منها اليه عدداً من الكميونات من ماركات مماثلة ليسهل وجود قطع التبديل في كافة البلدان المنتمية الى هذا الاتحاد .

ويصير انتقاء هذه الشاحنات والاتفاق على طرازها ونوع هيكلها والاعطية وطريقة الترميم بين الدوائر الجمركية للبلدان صاحبة العلاقة .

٥ - تحمل هذه الشاحنات ارقاماً خاصة « ترازيت دولي رقم ... » وتسير من بلد الى آخر بدون ان يصار الى تفريغها او ابدال

تقرير اللجنة الرابعة ، لجنة الدعاية للاقتصاد العربي



الى الدعاية في داخل البلاد العربية وخارجها ،
لتعريف العالم بشتى نواحي النشاط الاقتصادي
في ميادين التجارة والصناعة والزراعة والسياحة ،
فان لجنة الدعاية تقترح على المؤتمر ان يقر
التوصيات التالية :

اولا - بمناسبة اقامة معرض دمشق الدولي
عام ١٩٥٤ :

آ - يوصي المؤتمر الحكومات العربية
بالاشتراك رسمياً في معرض دمشق الدولي الذي
يقام من ١٥ آب الى ٣٠ ايلول ١٩٥٤ وتقديم
كافة التسهيلات اللازمة للمؤسسات والافراد
الراغبين في الاشتراك في المعرض المذكور .

ب - يوصي المؤتمر الغرف التجارية
والصناعية والزراعية في كل بلد عربي بان تشرف
على جمع وتنسيق معروضات الافراد والمؤسسات
في منطقتها .

ج - يوصي المؤتمر الغرف الاقتصادية
العربية بان تقوم اتحاداتها بالاشتراك الفعلي في
معرض دمشق الدولي وذلك بتنظيم مكاتب
استعلامات اقتصادية في المعرض المذكور
لاعطاء الزائرين جميع المعلومات المتعلقة
ببلادها

ثانياً - يوصي المؤتمر باقامة معرض عربي
دولي بصورة دورية في المدن العربية . ويحث

عقدت لجنة الدعاية للاقتصاد العربي اجتماعين
بتاريخ الثامن والتاسع من ايار (مايو) ١٩٥٣
بمحضور السادة :

عن الاردن - نايف ابو عبيد ، سامي
السلطي .

عن العراق - عبد الامير الازري ،
حسين الدجيلي .

عن سوريا - بشير رمضان ، رائف الغوري ،
عبد الحميد قنبار ، اديب الحوي ، يوسف صباغ ،
محمد سعيد شحاده ، توفيق هارون .

عن لبنان - يوسف الغندور المعلوف ،
شريف الانصاري ، مالك شهاب .

عن مصر - عبده نجيم ، محمد عبد الرحيم
سماحه .

عن الجامعة العربية - المندوب المراقب
السيد فؤاد قوسه .

عن الحكومة السورية - المندوب المراقب
السيد موفق العلاف .

وبعد ان انتخبت اللجنة السيد بشير رمضان
عضو غرفة تجارة دمشق ، رئيساً ، والسيد
مالك شهاب مندوب غرفة تجارة وصناعة
بيروت مقرراً ، اتخذت بالاجماع المقررات
التالية :

لما كان الاقتصاد العربي في امس الحاجة

الحكومات والغرف العربية على ان تتبنى هذه المعارض وتشترك في كل منها اشراكاً فعلياً.

ثالثاً — يوصي المؤتمر الحكومات العربية بتحقيق فكرة اقامة معرض اقتصادي وثقافي للدول العربية في مدينة نيويورك بالولايات المتحدة لما لهذا المشروع من فوائد قومية واقتصادية ويوصي الغرف العربية ببذل جميع ما في وسعها لانجاح هذا المشروع عند تنفيذه.

رابعاً — يكلف المؤتمر المكتب الدائم باصدار نشرات باللغات الاجنبية تتضمن شتى المعلومات عن نواحي الانتاج الصناعي والزراعي في البلاد العربية وشؤون السياحة والاصطياف فيها .

خامساً — يكلف المؤتمر المكتب الدائم بدراسة امر وضع دليل اقتصادي عام لجميع الاقطار العربية باللغات العربية والاجنبية ، وريثاً تنتهي هذه الدراسة يصار الى التعاون مع المؤسسات او الافراد الذين يصدرون مثل هذا الدليل .

سادساً — يؤكد المؤتمر توصياته السابقة للحكومات العربية بضرورة تبادل التمثيل التجاري بين مختلف البلاد العربية وتعميم

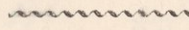
الملحقين التجاريين على دور البعثات السياسية العربية في الخارج للقيام بالدعاية اللازمة للانتاج العربي وتسهيل عمليات الاستيراد والتصدير بين البلدان العربية والاجنبية .

سابعاً — يوصي المؤتمر الحكومات العربية بتأسيس معارض نموذجية دائمة في دور البعثات الدبلوماسية العربية في الخارج لعرض المنتوجات الصناعية والزراعية الوطنية .

ثامناً — يوفد المؤتمر لجنة خاصة للاتصال بوزراء المال والاقتصاد العرب خلال اجتماعهم الذي سيعقد في الخامس والعشرين من شهر ايار (مايو) ١٩٥٣ في بيروت لابلاغهم مقررات وتوصيات المؤتمر والسعي لديهم لتبنيها ويقوم مجلس الاتحاد بتعيين اعضاء هذه اللجنة والاشراف على مهمتها .

تاسعاً — يكلف المؤتمر المكتب الدائم بتوثيق اتصاله بالصحافة العربية والاجنبية ودور الاذاعة وتزويدها بالمعلومات المفصلة عن نشاط المؤتمر واهدافه . وان يراعي في الدورات القادمة للمؤتمر توجيه الدعوة الى ممثلي الصحافة في كل قطر عربي .

تقرير اللجنة الخامسة ، لجنة الشؤون المتفرعة عن قضية فلسطين



عقدت لجنة الشؤون المتفرعة عن قضية فلسطين اجتماعين بتاريخ الثامن والتاسع من ايار (مايو) ١٩٥٣ بحضور السادة : الاردن - جورج خضر ، عبد المعطي الحرباوي .

العراق - ازهر عيسى الحلف ، الحاج رؤوف الشلاش .

سوريا - بدر الدين السلاح ، حلمي البارودي ، عبد الهادي المارديني ، زكي نظام الدين ، فؤاد الحجاز ، منير الحافظ ، وحيد الاسود ، عبد اللطيف المشهور ، خليل الهبل .

لبنان - فوزي فتال ، ادمون مسعد ، علي الزعتري .

مصر - عبد المنعم عاشور ، قيصر بولس جاد الكريم .

المراقبون - عن الحكومة السورية : يحيى المالكى ، مدير التشريع والقضايا في الجمارك . عن المكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل : حسين جابر .

عن الجامعة العربية - فؤاد قوسه .

وبعد ان انتخبت اللجنة السيد جورج اسعد خضر نائب رئيس الغرفة التجارية والصناعية العربية في القدس رئيساً والسيد ازهر عيسى الحلف عضو غرفة تجارة النجف مقررًا والسيد يحيى المالكى مستشاراً اتخذت

بالاجماع التوصيات التالية :

اولا - تشديد الحصار الاقتصادي على اسرائيل :

لما كانت مقاطعة البلاد العربية لاسرائيل هي السلاح الوحيد المجدي الذي ترجو الشعوب العربية من ورائه احكام الحصار على اسرائيل والقضاء على اقتصادياتها ، وكانت الحكومة العربية قد باشرت عن طريق مكاتب مقاطعة اسرائيل باتخاذ خطوات حاسمة اثبتت جداءها وخلقت متاعب كبيرة لاسرائيل . ولذا استعراض المراحل التي قطعتها هذه الحكومات في تنفيذ مقررات المقاطعة التي تم اتخاذها في المؤتمرات العربية المتعاقبة والوقوف على بعض الثغرات الخلة بتضامن الدول العربية في هذا الصعيد فان لجنة الشؤون المتفرعة عن قضية فلسطين توصي بما يلي :

آ - تأييد ما اتخذته مؤتمرات مقاطعة اسرائيل التي عقدت تحت اشراف جامعة الدول العربية من مقررات بشأن احكام الحصار على اسرائيل وتعلق :

١ - بتقييد الاستيراد والتصدير بنظام الرخص تثبتاً من سلامة العمليات التجارية وبعدها عن الشك في العلاقة باسرائيل .

ب - فرض الرقابة على وسائل النقل البرية والبحرية بما يضمن عدم استخدام هذه الوسائل

لصالح اسرائيل .

٣ - تخيير شركات النقل الدولية بحرية او جوية بين تسيير خطوطها الى المرافئ العربية وبين تسيير خطوطها الى المرافئ والموانئ الاسرائيلية ، لكي لا تمارس هذه الشركات نشاطاً مزدوجاً من شأنه تسهيل تسرب البضائع الاسرائيلية الى البلاد العربية وكما من شأنه تعزيز الموانئ والمرافئ الاسرائيلية .

٤ - الاستمرار بمصادرة البضائع الاسرائيلية المنشأ وتسهيل امر الوقوع عليها عن طريق تبادل اللوائح السوداء المدرجة فيها اسماء وعناوين ونوع انتاج الشركات والبيوتات الاسرائيلية .

٥ - الاستمرار في منع استيراد منتجات الشركات الاجنبية التي لها مصانع فرعية في اسرائيل سواء اكانت هذه المصانع للتجميع او الانتاج الكامل ولت نظر المؤتمر الى تعاون بعض الدول في هذا الموضوع .

٦ - تخيير الشركات الاجنبية التي لها فروع قائمة في اراضي الدول العربية وفي اسرائيل بوقت واحد ان تختار بين اغلاق فروعها في البلاد العربية وبين اغلاق فرعها او فروعها في اسرائيل .

٧ - مراقبة المؤسسات المالية عن طريق الاعتمادات والحوالات ومختلف العمليات المالية للحيولة دون تسرب الاموال من اسرائيل والىها .

٨ - سحب ترخيص جميع المصارف اليهودية والمصارف العاملة برأسمال يهودي او بادارة يهودية بصورة مباشرة او غير مباشرة وذلك

باخضاعها لاجراءات خاصة حتى اذا ما اخلت بهذه الاجراءات كلا او بعض اعمد الى اغلاقها او شطب سجلها وايقاف او اعاقة منح رخص الاستيراد ورخص النقد النادر او رخص تأسيس البيوتات التجارية والمصرفية .

٩ - ابعاد اليهود عن المؤسسات المصرفية وشركات التأمين والمؤسسات الخاصة والعامه بصورة تدرجية وذلك باحلال المواطنين من غير اليهود محلهم وبالاكثر من بعثات الدول العربية الى الخارج للتخصص في الامور المصرفية والتجارية والصناعية .

١٠ - خلق جو عدم الاستقرار لليهود وذلك بتضمين كل تشريع تجاري او اقتصادي او مالي يصدر في اي بلد عربي احكاما خاصة باليهود .

١١ - اعادة النظر في اوضاع الشركات والمؤسسات المالية او الصناعية او التجارية القائمة حالياً في اراضي الدول العربية والتي يساهم فيها اليهود بصورة تحقق هيمنة اليهود على الاقتصاد العربي في ميادين التجارة والصناعة في كل بلد عربي .

١٢ - تهيئة الشعوب العربية للمساهمة بمقاطعة اسرائيل عن طريق ادخال ما يذكر بكارثة فلسطين ومراحلها في برامج التعليم لدى الدول العربية وبث روح المقاطعة والتضحية في سبيل المصلحة القومية العربية في الاوساط التجارية وكذلك عن طريق الاحاديث التوجيهية في اذاعات الدول العربية وصحفها المحلية .

١٣ - تشديد المراقبة على الحدود البرية

والجوية وذلك بإنشاء مصالح خاصة تخفر السواحل ومراقبة الزوارق والسفن في حرركاتها لمكافحة التهريب من اسرائيل واليهما .

١٤ - مراقبة اليهود المقيمين في الدول العربية والذين يؤلفون خطراً اشد في الغالب من المقيمين في اسرائيل .

١٥ - تعزيز الاتصال وتبادل الوثائق والمعلومات بين بعثات الدول العربية في البلاد القريبة من اسرائيل لامداد الحكومات العربية والهيئات التجارية والغرف والمؤسسات العاملة لحساب المقاطعة بالعمليات التي يقوم بها اليهود في سبيل تموين اسرائيل او تصريف منتوجاتها على طريق هذه البلاد متخذينها واسطة غير مباشرة في هذا الموضوع .

١٦ - سن تشريع عقوبات موحد يتناول التعامل مع اسرائيل بصورة مباشرة او غير مباشرة باقصى العقوبات الرادعة مع الاسقاط من الجنسية .

ب - ١ - ان تتعاون الغرف التجارية والصناعية والزراعية والهيئات المحلية مع المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل على تبادل اسماء التجار المشتبه بتعاملهم مع اسرائيل ليموضعوا تحت المراقبة حتى اذا ما ثبتت علاقتهم باسرائيل شهروا بوضع اسمائهم في قوائم سوداء تعمم على كافة الغرف التجارية والصناعية والزراعية في البلاد العربية عن طريق المكتب الدائم .

٢ - تعزيز تأليف هيئات شعبية الى جانب الهيئات الحكومية ذات نشاط يتعدى النطاق المحلي لتعمل بمختلف الوسائل التي تؤمن اهداف

المقاطعة .

٣ - لفت نظر المسؤولين في الدول العربية الى ان شركات البترول صاحبة الامتياز في بلادها اخذت تمون اسرائيل باستمرار بالبترول . والطلب الى هؤلاء المسؤولين انذار هذه الشركات للانقطاع عن ذلك .

٤ - تضمين الاتفاقات التجارية التي تعقد بين الدول العربية احكاما خاصة يفهم منها التزام هذه الدول بقرارات المقاطعة كالتزاماتها اي امر آخر في هذه الاتفاقات .

٥ - تضمين الاتفاقات الاقتصادية بين الدول العربية شرط الامة المفضلة لتعزيز الاقتصاد العربي عن طريق التبادل بمنتجات البلاد العربية بالدرجة الاولى .

٦ - دعم مكاتب المقاطعة لاسرائيل سواء الاقليمية منها او المكتب الرئيسي وذلك بطلب تعزيز مؤازرتها وتوسيع اجهزتها الفنية والادارية كي تؤدي رسالتها على الوجه الاكمل .

ثانياً - تعويضات المانيا الغربية ،

- لما كانت هذه التعويضات تزيد في قوة اسرائيل العسكرية والاقتصادية وبالتالي في مقدرتها على العدوان على الدول العربية ولما كان موقف المانيا الغربية هذا يمس بالصدقة التقليدية بين المانيا والبلاد العربية فان اللجنة استعرضت موضوع هذه التعويضات وخرجت بالقرار التالي :

بما ان جامعة الدول العربية لا تزال تبحث هذا الموضوع من كافة نواحيه فاللجنة توصي بمقاطعة المانيا الغربية اقتصادياً في حال عدم

توصل الحكومات العربية ان تتفاوض مع
المانيا الغربية وتصل الى نتيجة حاسمة في المفاوضات
الجارية بهذا الشأن مع المانيا الغربية .
ثالثاً - قانون بيع الاملاك العربية في
اسرائيل ،

لما كانت اسرائيل قد استهزت بجميع
الحقوق الفردية التي يعترف بها القانون
الدولي في الملكية الفردية لكل شخص برغم
احوال الحرب فاستولت على املاك العرب
ومنعتهم من ادارتها والانتفاع بها وكانت قد
تمادت باستتارها بحيث انها قد سنت قانوناً
يخيز لها بيع هذه الاملاك .

فان لجنة الشؤون المتفرعة عن قضية
فلسطين تتقدم بالتوصيات التالية :

١ - ان يسن تشريع بتقييد حق التصرف
في املاك اليهود المنقولة وغير المنقولة في البلاد
العربية خشية تهريبها وذلك توطئة للمعاملة
بالمثل التي توصي لجنة المؤتمر بها وذلك بمصادرة
اموال اليهود المقيمين في البلاد العربية واستثمار
هذه الاموال المنقولة وغير المنقولة في سبيل
مصلحة اللاجئين حتى تتم تصفية مشاكلهم وهي
ان تعود اليهم حقوقهم وممتلكاتهم المسلوقة .

٢ - ان تعمل الحكومات العربية بجميع
الوسائل للمحافظة على الحقوق الفردية للمالكين
العرب في املاكهم بفلسطين وعلى احباط كل

محاولة لانتهاك هذه الحقوق .

رابعاً - الاموال العربية المجمدة في البنوك
الاسرائيلية .

ولما كانت بعض المصارف الاجنبية وفي
مقدمتها بنك باركليس والبنك العثماني قد
اغلقت ابوابها قبل نهاية الانتداب البريطاني
على فلسطين بحيث تعذر على عملائها والمودعين
بها الحصول على اموالهم ، وكان من الواجب
القانوني لهذه البنوك ان تؤمن سهولة الاتصال
بها لكل فرد من عملائها والمودعين بها في جميع
الظروف كما فعل البنك العربي . وكان تعقيد
هذه البنوك في عدم اعداد اي ترتيب لتسليم
عملائها اموالهم بعد الانتداب واضحاً بل
بالعكس تذرعت بقانون اسرائيلي لتمنع عنهم
اموالهم .

فان لجنة الشؤون المتفرعة عن قضية
فلسطين تقترح على المؤتمر ان يقر التوصيات
التالية :

١ - تعتبر المصارف الاجنبية مسؤولة عن
جميع الاموال العربية المجمدة فيها ويعتبر
تصرفها بمنع تسليم هذه الاموال الى اصحابها
تصرفاً غير قانوني .

٢ - يناشد المؤتمر الحكومات العربية ان
تعمل كل ما في وسعها لتحرير هذه الاموال
باجمعها دفعة واحدة ومن غير قيد او شرط .

القسم الخامس : المقررات الختامية

نص التوصيات والمقررات النهائية التي وافق عليها المؤتمر بالاجماع في جلسته الختامية العامة المنعقدة في العاشر من شهر ايار ١٩٥٣



عضواً في المؤتمر ، والاستمرار في دعوة غرف المغرب العربي للاشتراك في دورات المؤتمر القادمة .

ج - التأكيد على الغرف المبادرة لانشاء اتحادات محلية تجمع شملها ، ومواصلة الاتصال بحكوماتها وتوثيق روابط اتصالاتها بالمكتب الدائم ، وتزويده بجميع المعلومات والنشرات الخاصة بالتشريعات والتطورات الاقتصادية المحلية .

د - توصية الغرف بالاستمرار في الاشتراك في ميزانية المكتب الدائم على اساس النسب السابقة .

ثانياً - المكتب الدائم

أ - مواصلة الاتصال بالغرف المركزية للحصول منها على تقارير دورية عن النتائج التي تحقّقها في تنفيذ قرارات المؤتمر ، وتعميم نتائج اتصالاته مع الحكومات العربية ، ومجلس الجامعة العربية وسائر الهيئات التي لها علاقة بالمؤتمر ، وتنسيق تقارير الغرف وعرض النتيجة على المؤتمر في مستهل دورته الرابعة .

عقد مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية دورته الثالثة من اليوم السابع حتى اليوم العاشر من شهر ايار (مايو) سنة ١٩٥٣ في دمشق برعاية دولة اللواء فوزي سلو رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء للجمهورية السورية .

وقد حضر هذه الدورة مندوبون عن غرف التجارة والصناعة والزراعة في المملكة الاردنية الهاشمية وسوريا والعراق ولبنان وليبيا ومصر والمغرب العربي ، ومندوبون مراقبون عن الامانة العامة للجامعة العربية والحكومات الاردنية والسعودية والسورية واللبنانية والمصرية واليمنية ومندوبون مراقبون عن اتحاد الصناعات المصرية وبنك القاهرة والبنك العربي وبنك الرافدين .

وقرر ما يلي :

اولاً: غرف التجارة والصناعة والزراعة

أ - الدأب على نشر اهداف المؤتمر وغاياته بجميع الوسائل المتيسرة لها .

ب - اعتبار غرف مملكة ليبيا المتحدة

ب - الاهتمام بتعميم اهداف المؤتمر عن طريق الصحف ودور الاذاعات واصدار النشرات والبيانات الصحفية .

ج - الحصول من الغرف على التشرييع الاقتصادية والمالية ووضع خلاصات عنها حيثما امكن ذلك .

د - دراسة امكانية الاشراف على اصدار دليل تجاري للبلاد العربية متضمنا معلومات عن شؤونها الاقتصادية .

هـ - الاتصال بالغرف المركزية في جميع الشؤون الادارية والمالية العامة المتعلقة بالمكتب الدائم والمؤتمر وتعميم النشرات العامة على جميع الغرف .

و - عقد الدورة الرابعة للمؤتمر في مدينة بغداد في منتصف شهر آذار سنة ١٩٥٤ ، والتعاون مع مندوبي الغرف التجارية والزراعية العراقية في تنظيم الدورة ووضع جدول اعمالها وتوصية مدير المكتب بالتوجه الى بغداد قبل تاريخ انعقاد الدورة بمدة مناسبة .

ز - دعوة الاتحاد لتأليف وفد يقوم بالاتصال بوزراء المالية والاقتصاد في الجامعة العربية ، لتبني قرارات المؤتمر ورجاء تنفيذها ويطوف بين عواصم البلاد العربية ميينا اهداف المؤتمر وموضحاً الرغبة التي تخالج الشعوب العربية لتحقيق الوحدة الاقتصادية .

ثالثاً - الدعاية للاقتصاد العربي

آ - دعوة الحكومات العربية والغرف العربية للاشتراك في معرض دمشق الدولي لعام ١٩٥٤ ومناشدتها تسهيل اشتراك المنتجين فيه .
ب - دعوة الحكومات والغرف العربية

للمساهمة في تنظيم معارض دائمة للمنتجات العربية في نيويورك والعواصم الكبرى الاخرى .

ج - دعوة الحكومات العربية والغرف العربية لتنظيم معارض دورية ودائمة في بلادها .

د - مناشدة الحكومات العربية تنسيق مجهوداتها في حقل السياحة ورجائها انشاء مكتب اقليمي يضم ادارات السياحة في كافة البلاد العربية ويقوم ببث الدعاية للسياحة في جميع البلاد العربية وتسهيل وصول السواح اليها .

رابعاً - الشؤون الاقتصادية العامة

قرر المؤتمر مناشدة الحكومات العربية بما يلي :

آ - الغاء سمة السفر للمواطنين العرب احكاماً للعلاقات بين البلاد العربية واستجابة لرغبات شعوبها .

ب - منح المواطنين العرب في كل دولة عربية معاملة مماثلة لمعاملة رعاياها فيما يتعلق بالاقامة والعمل والتملك وحرية نقل رؤوس الاموال بين البلاد العربية واستثمارها في المشاريع الانتاجية .

ج - منح الانتاج الزراعي والحيواني ذي المنشأ العربي اعفاء جمركياً مطلقاً ومعاملة انواع الانتاج الاخرى على اساس الاعفاء او التخفيض في الرسوم او الافضلية حسبما تقتضيه المصالح العربية بحيث تكون الرسوم الجمركية المستوفاة عن الانتاج العربي بصورة دائمة اقل من الرسوم المماثلة المستوفاة عن المنتجات الاجنبية ، وكذلك مناشدة الحكومات العربية تعديل الاتفاقيات التجارية التي تبودلت

قاصرة على المواطنين العرب .

سابعاً - تشديد الحصار على اسرائيل

أ - يدعو المؤتمر جميع الشعوب العربية للتمسك بمقاطعة الانتاج اليهودي وجميع المؤسسات التي تعاضده ويناشد الحكومات العربية فرض العقوبات القاسية على الاشخاص الذين يدانون بجرمة التعامل مع اسرائيل وتنفيذ القرارات الخاصة بالمقاطعة باخلاص ودقة ، وان تكون قرارات الحكومات العربية بصدد المقاطعة وما يتفرع عنها منسجمة وعامة التنفيذ في كل بلد عربي بالنسبة للشركات والدور التجارية والمالية والصناعية والنقل التي تتصل باسرائيل اصلاً او فرعاً .

ب - مناشدة الحكومات العربية مراقبة نشاط الاشخاص اليهود الذين لا يزالون يقيمون في البلاد العربية مراقبة شديدة .

ج - مناشدة الحكومات العربية الضغط على البنوك التي جمعت اموال الفلسطينيين اللاجئين ولا تزال تمتنع عن الافراج عنها اذعائاً منها لنفوذ اليهود ، للافراج عن الاموال المذكورة .

د - مناشدة الحكومات العربية الا تقبل في بلادها اي شخص يهودي تلفظه احدي البلاد العربية او تحرمة من جنسيتها .

هـ - مناشدة الحكومات العربية عدم منح اية جنسية لاي يهودي يقيم الى الان في اي بلد عربي ولم يسبق له الحصول على جنسية البلد الذي يقيم فيه .

بينها بقصد جعلها منسجمة مع نص هذا الرجاء .

د - مناشدة الحكومتين السورية واللبنانية الاسراع لتحقيق الوحدة الاقتصادية الشاملة بينهما واعتبار ذلك بادرة طيبة تمهد السبيل للوحدة المرتجاة بين البلاد العربية .

هـ - انشاء مصرف عربي للائناء الاقتصادي لتمويل المشاريع الاعمارية والتسليف الصناعي والزراعي .

و - مناشدة الحكومات العربية الاسراع بانشاء المجلس الاقتصادي المنصوص عليه في ميثاق الضمان الجماعي .

ز - مناشدة الحكومات العربية انشاء منظمة عربية مشتركة لمكافحة الجراد .

خامساً - شؤون المواصلات .

أ - مناشدة الحكومات السعودية والسورية والاردنية العمل على اعادة تسيير الخط الحديدي الحجازي .

ب - مناشدة الحكومات العربية تحسين شبكات المواصلات وتخفيض اجور البريد والبوق وتنفيذ مقررات لجنة المواصلات لجامعة الدول العربية .

سادساً - الشؤون المالية .

أ - مطالبة المصارف المالية العربية التي تملك القدرة على توسيع نشاطها التوسع في انشاء فروع لها في البلاد العربية التي لم تنشئ فيها مثل هذه الفروع حتى الان .

ب - مناشدة الحكومات العربية وضع تشريع يشجع استثمار رؤوس الاموال الاجنبية حيث لا يمس ذلك بمصلحة البلاد وكذلك وضع تشريع يجعل الوكالات الاجنبية

هذا وان المؤتمر في ختام دورته الثالثة ليتقدم بعميق الشكر وبالغ التقدير لسوريا شعبا وحكومة لاحتفاءها بالمؤتمر في دورته الحالية مسجلا بعظيم الاحترام والاكبار ما خصه به دولة اللواء فوزي سلو ، رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء للجمهورية السورية ، من عناية ورعاية ومعتز بالتشجيع الذي اسبغه عليه الزعيم اديب الشيشكلي نائب رئيس مجلس الوزراء ، وزير الداخلية ، رئيس الاركان العامة ، في خطابه القومي الجامع الرائع ، الذي اكد فيه تصميم الحكومة السورية على تأييد قرارات المؤتمر وتوصياته والسعي لتنفيذها .

وان المؤتمر ليدكر بكل فخر احد اركانها المؤسسين السيد محمد سعيد الزعيم وزير مالية سوريا الذي كان له فضل يذكر فيشكر في انجاح المؤتمر بمشاركته مشاركة فعلية في اعماله وفي نجاح رسالة المؤتمر . ويتوجه المؤتمر بالثناء لغرف التجارة والصناعة والزراعة في سوريا مقدراً جميل مساعيها وكريم وفادتها ، وما ابدته من جهد فياض في انجاح هذا المؤتمر المنعقد في دمشق الفيحاء . ويتوجه بالثناء ايضاً لموظفي وزارات الخارجية والمالية والاقتصاد الوطني في سوريا والصحف والاذاعة السورية ومراسلي وكالات الانباء لتعاونها مع المؤتمر وما قدمته من خدمات جليلة ، في المؤازرة وفي

الدعوة لاهدافه والتنويه بأعماله . وينتهد المؤتمر فرصة انعقاده للاعراب عن وحدة شعور رجال الاقتصاد العربي نحو مصر الشقيقة في محادثاتها الخاصة بالجلاء عن وادي النيل معتبراً قضيتها قضية البلاد العربية جمعاء ، واثقاً بانها ستفوز بتحقيق امانها القومية ، ولا ينسى المؤتمر ايضاً ما يلقيه انباء المغرب العربي من البطش في مكافحة الاستعمار ، والتخلص من نير المستعمرين الذين ينكرون على اخواننا حقهم في الاستقلال والحرية مؤيداً نضالهم ومجداً بطولتهم واستشهادهم واثقاً من ان العاقبة ستكون لهم . ولا يسع المؤتمر وقد اختتم دورته الثالثة الا ان ينوه بالجهود القيمة والنشاط البين الذي ابداه المكتب الدائم في اعماله طيلة السنة الماضية ، مؤكداً انه سيواصل هذا النشاط في اداء رسالة المؤتمر وتعميم غايته .

ويقدم المؤتمر الشكر لجميع المؤسسات والهيئات التي اشتركت بالحفاوة بأعضائه ، ويضرع الى المولى جل شأنه ان يجعل التوفيق حليف العرب في مساعيهم لاسعاد بلادهم ورفع شأنها واثقاً بان دوراته التالية ستشهد آماله متحققة بفضل عزيمة بناته ومؤيديه ، الذين اعتنقوا رسالته وحرصوا على اداؤها في سبيل مجد العرب والله ولي التوفيق .



القسم السادس : الجلسة العامة الختامية

يعيد بالابراق الى الرؤساء •
السيد على الدجاني - كان هناك اقتراح
بالابراق الى مؤتمر وزراء المال والاقتصاد للمطالبة
بتأليف مجلس الاقتصاد •
السيد بشير رمضان - قرارات اللجنة الرابعة
تضمن ذلك •

السيد على شكرى خميس - أريد اقتراح
الاستاذ الدجاني بان يذكر تفصيلا تصريح الزعيم
الشيشكلي لانه في الواقع مما نعز به ونرجو ان
يسجل حتى تتطوع عليه البلاد الاخرى •

السيد برهان دجاني - كان في جدول اعمال
اللجنة الاولى بند يتعلق بالاشتراك بغرفة التجارة
الدولية فما هو رأى اللجنة بهذه المسألة •

السيد بدير - هناك غرفة دولية جرى اتصال
بينها وبين المكتب الدائم لاشتراك اتحاد الغرف
بهذه الغرفة ثم فهم ان قانون الغرفة الدولية
يسمح تمثيل كل دولة وليس كل اقليم • ومصر من
الاقطار المشتركة ولكل غرفة تجارة عربية الحق
بالاشتراك • وقد اجتمعت اللجنة بمندوب عن
الغرفة الدولية وطلبت منه ان يكتب لغرفته
بعدم اشتراك اسرائيل فاذا تم ذلك فان البلاد
العربية ستشارك افراديا واجماعيا • والموقف
معلق على الجواب •

الدكتور الهنيدى - هل وافقت اللجنة على
الميزانية؟

السيد بدير - بحثت اللجنة بالميزانية ولم
يمكن بحثها بالتفصيل ، فتقرر اعادتها الى المكتب
الدائم بشكل يسمح بمقارنتها واقرارها وطلبت
من الغرف العربية الدفع بنفس نسب السنة
الماضية •

السيد نجيب المنلا - هذه هي الدورة الثالثة
لمؤتمرنا وفي لجنة الانماء علمنا انه لم يتنفذ من

عقدت الجلسة الختامية للمؤتمر في صباح
العاشر من شهر ايار (مايو) سنة ١٩٥٣ برئاسة
السيد مسلم السيوفي رئيس المؤتمر وبحضور
السيد محمد سعيد الزعيم وزير المالية السورية
وحضرات الممثلين والمراقبين للحكومات العربية
والجامعة العربية والهيئات ، ومندوبى غرف
التجارة والصناعة والزراعة العربية •

الرئيس - حضرات السادة ، ارجو ان تستمعوا
الى مقررات اللجان التى صيغت في شكلها النهائي
من قبل لجنة تنسيق وستنلى عليكم للمناقشة
والموافقة •

مقرر اللجنة الاولى السيد محمد على بدير -
ان مقررات اللجان الخمس وضعت هذا اليوم
وقرئت على لجنة التنسيق المؤلفة من رؤساء الوفود
ورؤساء ومقررى اللجان • ولم يكن الوقت يسمح
بطبعها وتوزيعها وقررت اللجنة قرائتها افراديا
لاخذ الموافقة ثم تدعى اللجنة بعد ذلك لوضعها
وتنسيقها لمؤتمر كم العام •

- (ثم تلى السيد محمد على بدير تقرير لجنته)
السيد على الدجاني - اطلب ان يسجل فى
صلب القرار تعهد حضرة الزعيم اديب الشيشكلي
بتأييد قرارات المؤتمر وشكر الحكومة السورية
على ارسال مندوبين مراقبين للاشتراك باللجان •
السيد بدير - الشكر لله والشكر للزعيم ارسل ،
اما ما قامت به الحكومة السورية فهو واجب
ونرجو ان تقوم كل حكومة عربية بمثل ما قامت
به الحكومة السورية من مؤازرة وتعاون وتأيد •
السيد محمد جعفر الشبيبي - ارجو الابراق
الى ملوك ورؤساء الدول العربية للاهتمام باعمال
المؤتمر • لقد قدم اقتراح بهذا الامر في بداية
المؤتمر وارجو النظر به الآن •

السيد بدير - سيوضع في تقرير اللجنة ما

قراراتنا سوى تأسيس المكتب الدائم . لماذا حصل ذلك ؟
اقترح ان يقوم المكتب اندائم بجولة عقب كل
دورة للتباحث بمقرراتنا وان يتعاون مع
الحكومات التي ايدتنا .

السيد على الدجاني - اقترح زيادة عدد
الجلسات العامة في الدورات القادمة .

السيد محمد بدرا - ارجو ارسال برقيتين
واحدة لبأى تونس وسلطان مراکش لاعلامهما
بدخول تونس ومراكش بالمؤتمر واهتمام المؤتمر
باقتصاد المغرب العربى .

السيد بدير - موافقة بالاجماع .
الرئيس - لقد جرت الموافقة على تقرير
اللجنة الاولى والتعديلات المقترحة في هذه المناقشة
والان نطلب من مقرر اللجنة الثانية ان يبدل
بتقرير لجنته .

السيد على الدجاني - يتلو تقرير اللجنة
الثانية .

الرئيس - الباب مفتوح للمناقشة .
الدكتور الهنيدى - موضوع بنك الانماء ابدى
كفكرة دون ذكر اى شئ يتعلق بعائدات النفط
مع ان هذه العائدات تعتبر مصدر ثروة لجميع
البلاد العربية . اعتقد انه لا حرج على المؤتمر
بتبنى هذه الفكرة والدعوة لها رغم جميع
الاعتبارات .

السيد على الدجاني - هذا الموضوع يقسم الى
ثقتين الاول فكرة انشاء المصرف ، والثانى رؤوس
الاموال فيجب ان توجد الفكرة ثم بعد ذلك يمهّد
لها . ورؤوس الاموال ستأتى من جميع البلاد العربية
وسيان في ذلك عائدات البترول او سواها .

الرئيس - جرت الموافقة على تقرير اللجنة
الثانية والان ادعو مقرر اللجنة الثالثة لتلاوة
تقرير لجنته .

السيد جودت شعشاعة - يتلو قرارات اللجنة
الثالثة .

الرئيس - جرت الموافقة على تقرير اللجنة
الثالثة والان ادعو مقرر اللجنة الرابعة لتلاوة
تقرير لجنته .

السيد مالك شهاب مقرر اللجنة الرابعة يتلو

تقرير اللجنة .

الرئيس - جرت الموافقة وادعو مقرر اللجنة
الخامسة .

السيد اضر الخلف - مقرر اللجنة الخامسة
يتلو تقرير اللجنة .

السيد توفيق هارون - في هذا التقرير انطلب
بان يشهر باسماء المتعاملين مع اسرائيل ، انسى
اعتقد ان هذا لا يكفى بل اقترح مصادرة املاكهم
ومحاكمتهم وشطب اسمائهم من السجل التجارى
السيد خميس - ان بعض الدول العربية تقبل
اليهود الذين تلغظهم بلاد عربية اخرى . وهذه
مسألة خطيرة يجب ان تؤخذ بالاعتبار ويجب ان
يكتب بها بشدة . وقد سبق لمجلس الاتحاد ان
اتخذ قرارا بهذا الشأن وارسل ذلك الى
الحكومات العربية واخصها مصر ولبنان اذ بعض
اليهود الذين تركوا العراق وسوريا ذهبوا الى
لبنان ومصر .

وهناك دول عربية تعطى جنسيتها لليهود
ولاهمية الموضوع اقترح ان يؤلف وفد من حضرات
اعضاء المؤتمر ليتقدموا اولا للسفير المصرى في
سوريا بما يتخذ في هذا الشأن ولرجائه ان يعمل
جاهدا لدى الحكومة المصرية الى ان تصلها
قراراتنا ويذهب الوفد الى لبنان لمقابلة رئيس
الحكومة اللبنانية لبحث القضية معه ايضا .

الرئيس - مقترحات السيد خميس مقبولة .

السيد مصطفى عبد الفتاح - ان مصر تزج
اي رجل بالسجن لمجرد الشبهة بالتعامل مع
اسرائيل .

السيد بدير - لقد جاء اقتراح بتقييد معاملات
الاستيراد والتصدير برخص لمنع التهريب . ولكن
هذه القيود جديدة للتجارة نحن في غنى عنها .
والرخص لا تفيد في منع التهريب . المعاملات
الجمركية كافية للتحقيق ولا حاجة للرخص .
اطاب تخفيف القيود لزيادتها . واليهود فى
مصر مكبلون وهناك عقوبات شديدة . ولكن هناك
شركات تجارية يهودية تتعامل وتأخذ كافّة
التسهيلات بل اكثر من غيرها . واننى الفست

النظر الى ضرورة مراقبتها • اليهودى يهودى
ابنما كان • ونحن نرجو الانتباه الى ذلك •
السيد شحاعة - اقترح اعادة صياغة الفقرة
الخاصة بموضوع التعويضات الالمانية لاسرائيل
وجعلها منطبقة على الواقع وقابلة للتنفيذ
بالاستناد الى قرار مجلس الاتحاد في هذا الامر •
الرئيس - ستدرج كافة الاقتراحات الميمنة
بهذه الجلسة في القرارات النهائية •

كلمة وزير المالية السورية

«سيدى الرئيس ، حضرات الزملاء ،

لى كلمتان - الاولى مسئلة من شعورى
وفؤادى والثانية استوحيا من روحكم الطيبة •
اما الاولى فهى تنصب حول ما ورد في إقوال
بعض الخطباء نحو سوريا • ان سوريا لم تقم
الا بقسط ضئيل من واجبها • فان من اولى رسالتها
القومية ان يتماسك العرب في مختلف ميادين
الحياة لا لمصلحة قطر وانما لمصلحة الجميع • فان
عنيت بامر هذا المؤتمر او تبنت جزءا من
توصياته فانها تعمل في ميدان واجبها • وكان بود
كل سورى ان لا يغيب عنا وجه اخواننا مندوبى
المملكة السعودية وممثلو غرفها اذ كانوا عوننا لنا
في مؤتمرى الاسكندرية وبيروت ، ونرجو ان لا
يغيبوا عن مؤتمرنا القادم • وقد حرصت الغرف
السورية على تمثيل سائر الجزيرة العربية بالمؤتمر
فابرقت الى امارة الكويت والى بعض الشخصيات
فيها ولكن يظهر ان هناك مشاغل دعت الى عدم
تبعية الرجاء • ونرجو ايضا حضور ممثلى الكويت
الى مؤتمرنا القادم • فانى وزملائى نعتقد ان
المؤتمر وسيلة للتعارف ، وان حظى المؤتمر
بممثلى ليبيا والمغرب العربى ، فانى أرجو ان
تكون البرقية المقترحة الى باى تونس وسلطان
مراكش متضمنة الامنية في وصول البلديين الى
امانيهما الوطنية كاملة في اقرب وقت •
وارجو ان يعرب المؤتمر في قراره عن وحدة
شعور رجال الاقتصاد العربى نحو وادى النيل فى
مصادثاته مع بريطانيا حول الجلاء • فنحن نعتبر
كما قال وزير خارجيتنا بالامس ، ان قضية مصر
هى قضية كل عربى •

اما الامر الاخر الذى استمده من شعوركم انطيم
فاود مناقشته بكل حرية • سوف نطلع من المؤتمر
ببيان شامل جامع ولكن كنت اود ان نسائل انفسنا
عما نفذ من قرارات المؤتمرين السابقين لنرى
التجاوب مع اصدقاء المؤتمر • وقبل ان اطالب
الحكومات بأن تأخذ بهذه التوصيات ، اطالب
انفسنا بذلك اذ ان من واجب الغرف العمل
لتنفيذ قرارات المؤتمر • ان الغرف كانت مقصرة
في واجباتها وأود أن تأخذ عهدا على ان تقوم كل
غرفة بواجبها في ميدانها الداخلى والخارجى فى
الاتصال مع حكوماتها وغرفها والمكتب الدائم
وسائر الغرف والمؤسسات الاقتصادية ، وان
تكون دوما على اتصال مع الجامعة • وانى لاسأل
نفسى عما فعله كل منا بهذا السبيل • علينا اولا
واجباتنا الداخلية ثم نتعدها الى الحفل
الخارجى • لقد تمنينا كثيرا ولكن معظم
تمنياتنا بقى حبرا على ورق ولكن هذا لن يدخل
الاسى الى قلوبنا بل ان هذا المؤتمر يعطى مثالا
طيبا في تقدم الفكرة والهدف فهذا العدد أتوفر
من رجال المال والاعمال يعطى اكبر دليل على
اننا نتحسس بشعور مشترك ونسعى اليه
رغم معاكسة الاقدار بعض الاحيان • لقد قررنا
ان يذهب وفد عن مجلس الاتحاد لزيارة الاقطار
العربية ولم يتم تنفيذ ذلك ، ولكنى أرجو ان
نقوم به ، فانى اعتقد ان العمل الشخصى يسهل
على الحكومات العربية تنفيذ التوصيات
والقرارات •

نحن رجال المال والاعمال والصناعة والزراعة
كثيرا ما نهمل مطالب الافراد الاخرين • فكيف
بالحكومات ؟ لقد كان من أولى اهداف المؤتمر
اصدار نشرة اقتصادية عامة فهل نفذها ؟ اننا
باشد الحاجة الى مثل هذه النشرة • بحاجة الى
معرفة كل صغيرة وكبيرة عن اقتصاد البلاد
الاخرى • اننى اشكر الظروف التى اتاحت
لنا معرفة شئ عن ظروف ليبيا وكذلك فان
ما ذكره الاستاذ محمد بدرا اوضح لنا شؤون
تونس الاقتصادية • أرجو منكم جميعا ان
نتكاتف لاصدار هذه النشرة الموحدة التى

تكون شاملة لجميع المواضيع الاقتصادية العربية لتكون على بينة من كل ما يقع في البلاد العربية من تطورات اقتصادية .

ان مقاطعة اسرائيل لا شك انها الهدف الاساسي الذي ينشده كل عربي واني احمده للحكومات والجامعة والهيئات سعيها المتواصل لاحكامها ، فهي اقوى سلاح شهره العرب في وجه الصهيونية فيجب المضي فيه للقضاء على مطامعها الا ان الامر الذي اود ان اقله هو ضرورة تنسيق العمل في هذه المقاطعة . هناك شركات طردت من بلد وما تزال متمتعة بحقوقها في بلد اخر فيجب التنسيق .

وقد اتى مقررنا اللجان على ذكر الرسوم الجمركية والاعفاءات وازالة الحواجز وهذه أمنية كل عربي . ولكن اذا أردت أن تطاع فسل ما يستطيع . علينا ان نهيم حكوماتنا للعمل التدريجي . ان الافضلية في الرسوم التي حرمت منها بعض الاتفاقيات يجب ان تكرر في اول مطالبنا ، فيجب ان لا تكون الرسوم الجمركية المفروضة على اليابان مساوية لما يفرض على ما سيمستورد من البلاد العربية . فالاتفاقيات بين البلاد العربية يجب ان تجعل التفضيل أمرا واقعا . الاتفاقيتان بين لبنان وسوريا والاردن وسوريا قد نصتا على هذه الافضلية وهذه خطوة حميدة نأمل ان نتوسع بها في المستقبل ونطالب بان تكون كل الاتفاقيات قائمة على اساس التفضيل بالرسوم الجمركية .

لا اود الاطالة ففيما جاء في تقارير المقررين الشيء الوفير من امانى كل منا ولكن ارجو ان يعمد الى اختصار التمنيات والتوصيات فلا نكرر ما سبق ان قلناه بل ان نأتى على الجوهر وما يمكن تنفيذه حالا فنحن احيانا نحكم العواطف بطلباتنا . فلنطلب قليلا ونعمل له . اما اذا تعددت المطالب فالرأى اعمام لا يقرأها والحكومات لا تعنى بها كثيرا . فارجو عند التنسيق ان يعمد الى الاختصار ما امكن وتسجيل الاشياء التي يمكن للحكومات العربية تطبيقها . ان التنفيذ يعتمد على الجهد المبذول من الغرف

ومجلس الاتحاد والمكتب الدائم . يجب ان نطالب واليوم غير الامس ، والحكومات العربية تتحسس شعوركم وتود من الشعوب ان تلجئ حكوماتها لتحقيق الاهداف التي نطالب بها .

ان المصارف التي جمدت اموال العرب بفلسطين لها فروع بالبلاد العربية فلو كانت لنا الارادة لعمدنا الى مقاطعة هذه الفروع . لقد اتينا على ذكر المانيا واسرائيل ولكن لم نذكر شيئا واحدا هو قوة الارادة وتحكيم العقل لا العاطفة . نحن نود أن نعمل مخلصين مجردين عن كل هوى غير هوى المصلحة العامة وان العبرة وآلام الماضي دروس تلهمنا التضحية ليكون مستقبلنا خيرا من ماضينا .

واتوجه بالشكر الصميم الى المقررين واعضاء اللجان وبشكر خاص لغرفة تجارة دمشق وغرفها الصناعية والزراعية وسائر الغرف السورية واشكر السادة موظفي وزارة الاقتصاد وغيرها على ما بذلوه من جهد في معاونة المؤتمر وارجو لنا في مؤتمرنا القادم ظرفا اسعد . واني اذ اعرب عن الاعتباط بهذه الزيارة ارجو ان لا يعتبر اليوم آخر ايام المؤتمر بل تحظى حمص وحما وحلب بزيارة أعضائه وسورية ترجو لكم مقاما اطول وصفاء بالاقامة . وان الحكومة السورية والشعب السوري يرحبان أجمل ترحيب بهذه الفرصة التي اتاحها لنا المؤتمر لتعرب دمشق خاصة وسورية عامة عما نشعر به من محبة واخلاص نحو رجال العروبة وخاصة رجال الاقتصاد .»

ثم تلى اقتراح من حضرة المندوب المراقب لليمن بإنشاء شركات عربية تساهم في تقدم اليمن الاقتصادي وذلك لما يبيده جلالة ملك اليمن من رغبة في التعاون مع البلاد العربية في هذا الحقل .

السيد شعشاعة - سمعت اقتراح حضرة السيد بيهم وهو وارد بصفة شخصية . والمؤتمر لا يريد التدخل بشؤون دولة اخرى وأخشى ان يعتبر تدخلا فيما لا يعنينا .

السيد محمد جميل بيهم - الاستفادة من كنوز

الجزيرة يكون بعمل يصدر منا ولا يأتي عفوا .
بلاد اليمن جزء من الجزيرة العربية وفيها بتروث
وذهب ومعادن كثيرة والحكومة تريد استخراج
الكنوز من اراضيها ولكنها كانت تتردد نظرا
لنمطامع الاجنبية ، وهي تتمنى لو أن البلاد
العربية تتقدم بشركات تساعدنا وهي تساهم
معها حتى ماليا . فاني تقدمت بهذا الامر نظرا
لمعلوماتي السابقة بالموضوع .

ثم نهض رئيس المؤتمر السيد مسلم
السيوفي والقى الكلمة الختامية التالية :
سادتي واخواني ،

ان اجتماع المؤتمر العربي المغرب التجارية
والصناعية والزراعية لدورته الثالثة في العاصمة
السورية من الامور الهامة العظيمة لما يرجى
له من التوفيق والنجاح بعد التأييد والوعود
الاكيد من زعيمنا المحبوب الذي اوضح بصفة
قاطعة ما سمعتموه منه من اهتمامه العظيم بشؤون
المؤتمر ومقرراته المستوحاة من صميم مصلحة

البلاد العربية . ان ما بحثه اعضاء لجان المؤتمر
من مقترحات وانتهوا اليه من توصيات اقرتها
الهيئة العامة الكريمة في هذا الاجتماع التاريخي
سيكون له الاثر البالغ النافع ان شاء الله .
سادتي ،

ان المؤتمرات الثلاثة التي عقدناها في
الاسكندرية وبغروت ودمشق وما سيعقد فيما
بعد لا تعطى ثمرتها المطلوبة اذا لم تكن المصلحة
العامة رائدها والتأييد عمادها من المسؤولين في
جميع البلاد العربية وعلينا نحن ان نطالب بتنفيذ
هذه التوصيات بالحاح رجالنا المسؤولين كل
في دائرة عمله . واني لاتقدم بالشكر الجزيل
لوزيرنا السيد محمد سعيد الزعيم الذي اولى
اهتمامه وعنايته لانجاح هذا المؤتمر ولجميع
الاعضاء الكرام الذين اشتركوا في نجاحه وساهموا
في اعماله وللغائبين الذين تعذر عليهم الحضور
لمشاركتنا في ما قمنا به ولجميع من آزره وايده
واشترك في اعماله . والسلام عليكم ورحمة الله .



القسم السابع : تقرير المكتب الدائم

فيما يلي نص التقرير السنوي المقدم من المكتب الدائم عن أعماله :

٣ - جمع المعلومات الإحصائية والعامة عن اقتصاديات البلاد العربية ونشر الدراسات والمعلومات عما يهم الاقتصاد العربي .
٤ - تنظيم التعاون بين المؤسسات الاقتصادية العربية لتوثيق الروابط الاقتصادية بين سائر البلدان العربية بما يؤمن مصلحتها جميعاً .
٥ - العمل على كل ما من شأنه خدمة الاقتصاد العربي .
وفيما يلي عرض لما قام به المكتب الدائم في هذه الحقول :

الاتصالات بالحكومات العربية

(١) - قام المكتب الدائم بمجرد انتهاء الدورة الثانية لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية بإبلاغ الحكومات العربية ما اتخذ في تلك الدورة من قرارات وتوصيات ، وذلك برسالة مؤرخة في ٢٩ - ١٢ - ١٩٥١ وجهت الى رؤساء الوزارات ووزراء الخارجية والوزراء المعنيين بالشؤون الاقتصادية في جميع الاقطار العربية .
وفي ٦ - ٣ - ١٩٥٢ أرسل المكتب الدائم الى سائر المراجع المتقدمة نسخاً من كامل محاضر جلسات المؤتمر .

وابلغت القرارات ايضاً الى حضرة الامين العام لجامعة الدول العربية وابلغ حضرته رجاء المؤتمر بعرض هذه القرارات على مجلس الجامعة .
وارسلت الى الادارة الاقتصادية للجامعة العربية نسخ من محاضر جلسات المؤتمر مع رجاء توزيعها على اعضاء الوفود العربية الى مجلس الجامعة لبحثها ، وقد وافق حضرة الامين العام على ذلك ، ووزعت

يتقدم المكتب الدائم لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة في البلاد العربية بالتقرير السنوي الاول عن أعماله وأعمال مجلس الاتحاد للفترة الواقعة بين ٢١ - ١٢ - ١٩٥١ و ٣٠ - ٤ - ١٩٥٣ اي منذ انتهاء الدورة الثانية المنعقدة في بيروت حتى التأم هذه الدورة ، وذلك تنفيذاً للمادة الخامسة (فقرة د) من دستور الاتحاد التي نصت على ان يعد المكتب الدائم تقريراً سنوياً يقدمه الى المؤتمر ويكون شاملاً لأعمال المجلس والمكتب الدائم لتلك السنة ، ويضمنه ما يراه من الاقتراحات المتعلقة بأعمال الاتحاد . وبناء على ذلك فان المكتب الدائم يتقدم لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية بالتقرير التالي :

لقد حددت صلاحيات المكتب الدائم بالمادة الخامسة من الدستور العام لاتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية التي فوضت اليه ، عدا المسؤوليات الادارية ، ان يقوم بما يكلفه به المؤتمر السنوي او مجلس الاتحاد ويشرف بشكل عام على تنفيذ مقررات كل منهما .
وفي سبيل ذلك قام المكتب الدائم بخمسة انواع من الاعمال :

١ - السعي لدى الحكومات العربية والجامعة العربية لتطبيق قرارات المؤتمر ولايجاد الوسائل الرسمية الضرورية لانماء التعاون بين الاقطار العربية بما يؤمن مصلحتها جميعاً .
٢ - القيام بالدراسات حول المشاكل الاساسية للتعاون العربي في الحقل الاقتصادي واقتراح الوسائل الكفيلة بهذا التعاون .

على هذه الوفود في الدورة المنعقدة في شهر سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٥٢ .

وقد اظهرت الحكومات العربية المختلفة اهتماماً يذكر بهذه القرارات ، فتلقى المكتب الدائم في ١٦ - ٢ - ١٩٥٢ رسالة من المفوضية المصرية في بيروت جاء فيها « ان وزارة الخارجية المصرية تبدي اهتماماً بالغاً بالقرارات التي اتخذها مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية الذي عقد اخيراً في بيروت » وطلبت عشر نسخ اضافية من قرارات المؤتمر . وفي ٢٣ - ٥ - ١٩٥٢ تلقى المكتب الدائم رسالة من المفوضية المصرية في بيروت تحوي مطالعة وزارة الزراعة المصرية بقرارات المؤتمر . واهم ما في هذه المطالعة بالنسبة للقرار المطالب بالكشف على الفواكه قبل تصديرها « ان هناك اتفاقية دولية خاصة باجراءات الحجر الزراعي وتقضي هذه الاتفاقية بعدم التمييز بين البلاد الموقعة للاتفاقية ، فما يتبع مع احدى الدول يبيح مطالبة الدول الاخرى باتباعه » . وفي موضوع تبادل الملمحين الزراعيين قالت وزارة الزراعة « نرحب بذلك بقدر ما تسمح به ميزانية الدول » . وذكرت حول القرارات الزراعية للمؤتمر انها « من اهداف الحكومة المصرية وهي تحقق الخطوات التي اشير اليها في ابعاد مدى » وفي موضوع مطالبة المؤتمر باعفاء الحاصلات الزراعية العربية من الرسوم الجمركية ذكرت وزارة الزراعة المصرية انه « لا اعتراض لها على ذلك من الناحية الزراعية » .

وفي ١٣ - ٨ - ١٩٥٢ تلقى المكتب الدائم كتاباً آخر من المفوضية المصرية ببيروت يتضمن مطالعات وزارة الداخلية المصرية حول قرارات المؤتمر - وقد جاء في مطالعات وزارة الداخلية بشأن تسهيل السفر لرجال الاعمال « ان المادة ٢٥ تن اللائحة الموقمة لجوازات السفر والتأشيرات منص انه على القنصليات الملكية المصرية بها ان تمنح

تأشيرات الدخول لرجال الاعمال وكبار موظفي الشركات الفنية والذين لهم في بلادهم مصالح مستقرة ويرغبون الحضور الى مصر لاعمال موقته » وترى وزارة الداخلية المصرية ان هذا النص فيه الكفاية ويتفق مع توصيات مؤتمر الغرف العربية « ولا شك ان القنصليات الملكية المصرية بالخارج تقدر الشهادات التي تصدرها الغرف التجارية وتعتمدها » .

وفي موضوع التشديد في تطبيق قوانين المخدرات ، فقد ذكرت وزارة الداخلية انها في سبيل استصدار قانون جديد بزيادة العقوبات على المتعاطين والمتجرين والجالبين للمخدرات . « وستعمل الوزارة على ان تكون قوانين المخدرات موحدة بجميع الدول الاعضاء بالجامعة العربية ، ومع كل فاننا نؤيد عقوبة الاعدام اذا ما وافقت الحكومات العربية الاخرى » .

كذلك فان الحكومة العراقية ألقت لجنة من الوزارات ذات الاختصاص ومن ممثلي الغرف العراقية لبحث قرارات المؤتمر واقرتها من حيث المبدأ ، وهي تعمل بالتدريج على انتهاج سياسة مماثلة لهذه القرارات .

واظهرت الحكومة الاردنية ايضاً اهتماماً مماثلاً كان من مظاهره توزيع هذه القرارات على الوزارات المختصة لتدارسها والعمل على تحقيقها .

وقد تلقى المكتب الدائم بتاريخ ١٣٧١/٧/٤ (ابريل ١٩٥٢) من معالي وزير المالية للمملكة العربية السعودية « ان الحكومة السعودية لا تألو جهداً لعمل كل ما من شأنه ان يؤيد الروابط الاقتصادية بين البلاد العربية الشقيقة » .

كذلك فان الادارة الاقتصادية للجامعة العربية ارسلت في ابريل سنة ١٩٥٢ مذكرة الى حضرة الامين العام للجامعة جاء فيها انها « اولت اهتمامها بما اسفرت عليه الدورة الثانية لمؤتمر الغرف التجارية والصناعية والزراعية العربية من توصيات وقرارات وطلبت في تقريرها المقدم لمجلس الجامعة الذي تضمنه تقرير الامانة العامة في المدة بين الدورتين الخامسة عشرة والسادسة عشرة (ص ١٥ - ١٧) ان تنال هذه القرارات والتوصيات اهتمام الحكومات العربية وتأيدها ليعم التعاون بين مختلف الهيئات الرسمية والشعبية، في ميادين الاقتصاد العربي ، ورفعت بتاريخ ٩ مارس سنة ١٩٥٢ صورة من تقريرها الشامل عن هذه الدورة متضمناً قرارات وتوصيات المؤتمر المذكور .

(٢) - وقد رأى المكتب الدائم ان من العوائق الاساسية التي تمنع تقدم البحث في موضوع العلاقات الاقتصادية العربية عدم وجود جهاز مسؤول مشترك لبحث هذه العلاقات . فاللجنة الاقتصادية والمالية للجامعة العربية لم تجتمع مرة واحدة في الفترة الواقعة بين عام ١٩٤٥ ونهاية عام ١٩٥٢ ، بالرغم من كثرة ما عرض على الجامعة في هذه الفترة من المشاريع الرامية الى انماء التعاون الاقتصادي بين البلاد العربية ومنها مشروعاً دولتي السيدين خالد العظم وتوفيق السويدي للتنظيم النقدي ومشروع السيد كمال جنبلاط لتسهيل التجارة ، ومشروع لجنة الخبراء برئاسة السيد توفيق السويدي لتسهيل التجارة ايضاً .

وقد رأى المكتب الدائم ان يطالب بسرعة العمل على انشاء المجلس الاقتصادي العربي المنصوص عليه في المادة الثامنة من ميثاق الضمان

الجماعي الذي سيكون بوسعه ايجاد الوسائل العملية لتحقيق التعاون الاقتصادي المنصوص عنه في ميثاق الجامعة العربية وميثاق الضمان الجماعي الذي تطالب به الهيئات الاقتصادية العربية الممثلة في مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية . وقد وجه كتاباً بهذا المعنى الى الحكومات العربية مؤرخاً في ٢٨-٢-١٩٥٢ .

وفي ٦-٣-١٩٥٢ حولت المفوضية العراقية في بيروت الى المكتب الدائم رسالة من معالي وزير الخارجية العراقية جاء فيها ان العراق « سوف لا يألو جهداً في تحقيق رغبة المؤتمر عند ابرام المعاهدة المذكورة » .

(٣) - ولم يكنف المكتب الدائم بما تقدم، بل انه ارسل بتاريخ ١٢-٣-١٩٥٢ مذكرة مطولة الى الحكومات العربية والجامعة العربية بمناسبة انعقاد مجلس الجامعة اشار فيها الى ان اللجنة الاقتصادية للجامعة العربية لم تضع حتى الان اي مشروع « لوضع قواعد التعاون ومداه » خلافاً للمادة الرابعة من ميثاق الجامعة وانها لم تجتمع خلال السنوات السبع الماضية ، وان المجلس الاقتصادي المنصوص عنه في المادة الثامنة من ميثاق الضمان الجماعي لم يتألف بعد . وجاء في المذكرة « ان الرأي السائد في مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة هو ان الناحية الاقتصادية لم تنل ما تستحقه من عناية بمجلس الجامعة، وان الوقت قد حان لطرحها على بساط البحث الجدي والخروج بقرارات عملية بشأنها ... فما لم تزال هذه الحواجز تبقى الحديث عن التعاون الاقتصادي كلاماً لا طائل تحته . وكيف يمكن للدول العربية ان تتقارب حقاً ، وان تتحد حقاً ، اذا لم يقو ارتباطها القومي بارتباط المصالح المادية المحسوسة » . ثم ذكرت المذكرة فوائد التعاون الاقتصادية وانتهت باقتراح دعوة الحكومات العربية الى عقد اجتماع يشترك فيه الوزراء المختصون بالشؤون

الاقتصادية فيها جميعاً ، ويشترك فيه بصفة استشارية ممثلو غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية ، لوضع مشاريع للتعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية في كافة نواحي الحياة الاقتصادية والمالية . وتحال هذه المشاريع على الحكومات العربية لاقرارها . وتدعى الحكومات العربية الى انشاء المجلس الاقتصادي المنصوص عنه بالمادة الثامنة من ميثاق الضمان الجماعي بمجرد ابرام الميثاق ، لتأمين جهاز دائم للاشراف المستمر على التعاون الاقتصادي العربي .» وقد رأى المكتب الدائم طرح هذا الاقتراح لما كان يبدو حينذاك من صعوبات قد توجب بعض التأخير في تنفيذ ميثاق الضمان الجماعي وانشاء الاجهزة المتصلة له .

وقد لاقت هذه المذكرة اهتماماً خاصاً في الاوساط العربية . فاحالها حضرة الامين العام للجامعة العربية مع قرارات الدورة الاولى والثانية للمؤتمر الى الادارة الاقتصادية للجامعة العربية لتقديم المقترحات اللازمة بصفة عاجلة . وقد رفعت الادارة الاقتصادية لحضرة الامين العام مطالعتها حولها في ابريل سنة ١٩٥٢ . وقد جاء في هذه المطالعة ان التعاون الاقتصادي بين الاقطار العربية كما اشارت اليه المادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية لم يتحقق لان الوسائل التي اتبعت في وضع قواعد التعاون وصياغة مداه لم تنل الموافقة الاجتماعية من الدول العربية ، فاخذت المشاريع المعدة للدرس تتعثر في الدوائر الحكومية ولم تلق الاهتمام الكافي ... وان اللجنة المذكورة « الاقتصادية » لم يلتئم شملها غير مرة واحدة بسبب ان اعضاء هذه اللجنة لم يكن لديهم الوقت الكافي لابتداع المشاريع ودرسها بالتفصيل لتحقيق التعاون بين دول الجامعة في مختلف النواحي الاقتصادية . ثم تقدمت الادارة الاقتصادية بالاقتراح الآتي : « يشكل مجلس اقتصادي عربي دائم تمثل فيه الدول اعضاء الجامعة بنخبائها المختصين بالشؤون الاقتصادية ويجتمع دورياً مرتين

في السنة قبل انعقاد كل دورة من دورات مجلس الجامعة لبحث كافة الشؤون الاقتصادية للبلاد العربية ووضع الخطط اللازمة لتنسيق الجهود والتعاون في النواحي الاقتصادية وصياغة قواعد التعاون في شكل مشروعات لاتفاقات تعرض على مجلس الجامعة لاقرارها ، وللمجلس الاقتصادي الدائم ان يستعين في ابحاثه واعماله لجانه بالادارة الاقتصادية في الجامعة العربية وتحدد المواضيع محل البحث . وبما لا شك فيه ان انشاء مجلس اقتصادي دائم سيكون من شأنه تحقيق التقارب الاقتصادي وتوطيد التعاون بصورة عملية مستمرة .

وبذلك تكون الادارة الاقتصادية للجامعة العربية متفقة بالرأي مع المكتب الدائم على ان عدم وجود جهاز لبحث وسائل التعاون الاقتصادي هو العقبة الاولى التي يجب تذليلها .

ويسر المكتب الدائم هنا ان ينوه بالتعاون الوثيق الذي كان طيلة الوقت سائداً بين الادارة الاقتصادية والمكتب الدائم لتحقيق التقارب الاقتصادي الذي ينشده كل عربي .

واظهرت وزارة الخارجية السورية اهتماماً بممثليها بهذه المذكرة وطلبت ان تزود بثلاث نسخ اضافية منها . وقد تبنت الحكومة الاردنية هذه المذكرة وطالبت بوضعها في جدول اعمال الدورة السادسة عشرة لمجلس الجامعة . وارسل سمو وزير خارجية اليمن الى المكتب الدائم كتاباً بتاريخ ٣-٣-١٩٥٢ جاء فيه : « اننا قد اطلعنا على محتويات هذه المذكرة وصدرنا التعليمات الى وفد المملكة اليمنية لدى الجامعة العربية بدراسة هذا الموضوع الحيوي الذي يهم البلاد العربية ويؤمن مصالحها .» بناء على ذلك فان دورة مجلس الجامعة العربية المنعقدة في سبتمبر (ايلول) سنة ١٩٥٢ كانت مشتملة على الموضوعات الاقتصادية التالية :

(١) مذكرة حكومة المملكة الاردنية الهاشمية ومعها مذكرة حول تعاون دول الجامعة العربية

في الشؤون الاقتصادية والمالية مقدمة من المكتب الدائم لمؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية .

(٢) مذكرة من الادارة الاقتصادية بالامانة العامة بشأن الاجتماع الاول لاتحاد الغرف العربية الذي عقد في بيروت في ٢٤-٢٥ مارس ١٩٥٢ ومعها صورة من مضبطة جلسته الاولى .

وقد دعيت اللجنة الاقتصادية والمالية للجامعة الى الاجتماع لأول مرة منذ صيف ١٩٤٥ فأبدت التوصيات التالية بهذا الشأن ، وقد وافق مجلس الجامعة على هذه التوصيات كلها :

١ - درست اللجنة مذكرة المملكة الاردنية الهاشمية بشأن تعاون دول الجامعة العربية في الشؤون الاقتصادية والمالية، واطلعت على قراري المجلس بتاريخ ٢-٨-١٩٥٠ و ٣٠-١٠-١٩٥١ بتكليف الحكومة اللبنانية بمتابعة الدراسات تمهيداً لدعوة وزراء الاقتصاد العرب . واطلعت على مذكرة رئيس الوفد المصري بشأن دعوة المجلس الاقتصادي في مارس سنة ١٩٥٢ وعلى الدعوة الموجهة من الامانة العامة لعقد مؤتمر اقتصادي في ديسمبر القادم ١٩٥٢ وعلى مذكرة الوفد السوري بشأن تنسيق التعاون الاقتصادي العربي، وعلى مذكرة الادارة الاقتصادية بشأن قرارات اتحاد الغرف التجارية والصناعية والزراعية .

ولما كانت هذه الموضوعات مرتبطة بعضها ببعض فرغبة في تنسيقها توصي اللجنة :

أ - بصرف النظر عن الدعوة التي وجهتها الامانة العامة لعقد مؤتمر اقتصادي في شهر ديسمبر القادم سنة ١٩٥٢

ب - بقبول الاقتراح المصري على ان يتتابع اجتماعا المجلس الاقتصادي طبقاً للاقتراح المصري، ووزراء المال والاقتصاد العرب طبقاً للاقتراح اللبناني، في الزمان، وان يكونا في نفس المكان . وعلى ان يشتمل جدول اعمال الاجتماع الاخير على

اقتراح الحكومة السورية بتنسيق التعاون الاقتصادي العربي، وعلى اقتراح الحكومة اللبنانية بتأسيس شركة ملاحة عربية ، وعلى مذكرة الادارة الاقتصادية عن توصيات اتحاد الغرف العربية . ومن ذلك نرى اولاً انه بفضل تعاون الادارة الاقتصادية والامانة العامة للجامعة العربية وبفضل تأييد الحكومات العربية، وبينها حكومة الاردن التي تبنت مذكرة المكتب الدائم، ووجدت مقررات مؤتمر الغرف العربية طريقها الى صلب البحوث مجلس الجامعة ، وكان اول آثارها بعث اللجنة الاقتصادية والمالية بعد رقاد دام سبع سنوات ، واثارة المواضيع الاقتصادية الحيوية . والاثارة اول خطوات الاستجابة .

لقد كان منتظراً ان يبدأ تطبيق ميثاق الضمان الجماعي العربي، بما في ذلك انشاء المجلس الاقتصادي، في شهر اذار ١٩٥٣، الا ان ظروفًا سياسية خاصة أدت الى تأجيل تطبيقه بعض الوقت ولا بد ان يأتي وقت قريب تزول فيه هذه الظروف ويبدأ بذلك البحث الجدي في التعاون الوثيق .

٤ - لقد قام مجلس اتحاد الغرف العربية ايضاً في دورتيه المنعقدتين ببيروت في اذار « مارس » وكاثون الثاني « ديسمبر » سنة ١٩٥٢ بتوجيه النداءات الى الحكومات العربية لحثها على تخفيض الحواجز الاقتصادية ، وعلى منح معاملة خاصة للبلاد العربية وللمواطنين العرب في سائر انحاء البلاد العربية .

وقد قرر مجلس الاتحاد في دورته المنعقدة ببيروت في ٢٤-٢٥ آذار سنة ١٩٥٢ « القيام بزيارة العواصم العربية لعرض المواضيع التي تدارسها وقررها عليهم ، وفي مقدمتها مشاكل التنقل والعلاقات التجارية والتعامل المالي، وذلك لحث هذه الحكومات على النظر بعين الجد والاهتمام وبقصد التنفيذ لجميع هذه القرارات » . وتقرر ان تبدأ هذه الجولة في شهر اكتوبر (تشرين الاول)

عام ١٩٥٢ ، وكلف المكتب الدائم بأعداد الدراسات التي ستسبق هذه الجولة .

وفي ٧-٤-١٩٥٢ وجه المكتب الدائم الى الغرف العربية الرئيسية رسالة يرجو فيها « اعداد مذكرات تتضمن الشكاوى العامة المتصلة بالعلاقات الاقتصادية بين كل بلد عربي والبلاد العربية الاخرى ، وكذلك الشكاوى الخاصة لتعد على اساس هذه المذكرات جميعا مذكرة عامة ، ولتكون الابحاث الشفهية متركزة الى هذه المذكرات . ثم عاد المكتب الدائم فذكر الغرف العربية بأمر هذه المذكرات برسالة مؤرخة في ٣-٧-١٩٥٢ . وقبل الموعد المحدد لبدء الجولة رأت بعض الغرف الرئيسية ان تطلب تأجيل الجولة ، فتأجلت .

وان المكتب الدائم يرى ان القيام بهذه الجولة من الاهمية بمكان كبير لان المقابلة الشخصية هي احدى الوسائل وافعلها في الاقناع وتقريب وجهات النظر .

(٥) - وقد قام المكتب الدائم ايضا بابلاغ الحكومات العربية والجامعة العربية سائر قرارات مجلس الاتحاد في دورتيه المنعقدتين في بيروت في اذار (مارس) وكانون اول (ديسمبر) سنة ١٩٥٢ . وقد سبقت الاشارة الى ان قرارات الدورة الاولى من دورات مجلس الاتحاد حولت الى مجلس الجامعة لدرسها .

وقد تلقى المكتب الدائم من الحكومتين المصرية والاردنية اجوبة حول الفقرة (ب) من القرار الخامس والتي جاء فيها « دعوة الحكومتين المصرية والاردنية للاسراع في انشاء مواصلات تلفونية سلكية بينها ، نظراً للضرورة الملحة لوجود حبله هاتفية بين مصر وسائر البلاد العربية ، كما يدعو الى انشاء مواصلات لاسلكية مباشرة بين البلاد العربية والاستعاضة بها عن المواصلات اللاسلكية الحالية غير المباشرة » . وقد جاء في

جواب وزارة المواصلات الاردنية بان الاردن عامل « على تنفيذ مشروع انشاء مواصلات هاتفية سلكية بين هذه المملكة ومصر واننا نأمل ان يتم هذا المشروع قريباً » . وقد كتبت المفوضية المصرية بيروت الى المكتب الدائم بان وزارة المواصلات المصرية قد اطلعت على تلك القرارات واجابت بانه فيما يختص بمناشدة الحكومات لتحسين شبكة المواصلات الهاتفية واللاسلكية بينها وتحفيض اجورها - فان هناك مشروعات قد اعدت لتحسين وزيادة المواصلات السلكية واللاسلكية بين الدول العربية ومن هذه المشروعات ما هو بسبيل التنفيذ الان . هذا وسيتم بالمملكة السعودية بعد عامين مشروع كبير لايصالها بباقي الدول وبعد اتمام هذه المشروعات سيعاد النظر في اجور المواصلات بما يشجع التجارة ويتفق والصالح العام » .

قضية التعويضات الالمانية لاسرائيل

لقد اولى المكتب الدائم اهتماماً خاصاً لقضية التعويضات الالمانية لاسرائيل لما لها من خطر على الاقتصاد العربي وعلى سلامة الوطن العربي عموماً . وقد ارسل بتاريخ ٢٨ - ٩ - ١٩٥٢ مذكرة الى مستشار الدولة الاتحادية لمانيا الغربية والى وزير التجارة حول موضوع التعويضات شارحاً خطرها على العرب وتهديدها للصداقة الالمانية العربية وانعدام اي اساس قانوني معقول لها . وارسل بالتاريخ نفسه نسخاً عن هذه الرسالة الى جميع غرف التجارة والصناعة الرئيسية في المانيا الغربية وناشد هذه الغرف العمل على ايقاف التصديق على هذه الاتفاقية . ووزع المكتب الدائم على جميع الغرف التجارية العربية الرئيسية نسخاً من المذكرة المرسلة للحكومة الالمانية وقدم رجاءه بأن تقوم الغرف العربية باتصال مباشر مع الحكومة والغرف الالمانية لهذا الغرض . وقد حققت الغرف العربية جميعاً هذا الرجاء .

ثم عاد المكتب الدائم فأرسل بتاريخ ١ - ١١
١٩٥٢ مذكرة أخرى الى الحكومة الألمانية
وارسل نسخاً عنها الى الغرف الألمانية وذلك
بمناسبة اصرار الحكومة الألمانية على المضي في
تصديق الاتفاقية .

وقد سببت هذه الحملة التي قامت بها الغرف
العربية باتصالها المباشر مع الغرف الألمانية ،
سببت اهتمام الاوساط الاقتصادية الألمانية
بالموضوع اهتماماً كبيراً . واخذت هذه الاوساط
تضغط على الحكومة الألمانية ليجاد حل للقضية .
وقد اجابت الغرف الألمانية في دوسلدورف
وكولن وكوبلنتز ونورنبورغ وبون ودويزبورج
وهامبورج وفيرتال ، على مذكرات المكتب
الدائم مظهرة الاهتمام .

واتصل المكتب الدائم بالغرف العربية مقترحاً
عقد اجتماع استثنائي لدرس القضية . وقد عقد
الاجتماع في بيروت في ٢٢ و ٢٣ كانون الاول
« ديسمبر » سنة ١٩٥٢ وحضره مندوب عن الجامعة
العربية هو الاستاذ عارف ظاهر . وقد قرر مجلس
الاتحاد توجيه نداء الى الشعب الالماني يناشده وقف
الاتفاقية والتوجه الى الحكومات العربية ومجلس
الجامعة العربية لاتخاذ جميع الخطوات الجريئة الفعالة
لايقاف ابرام اتفاقية التعويضات ، وتعلن غرف
التجارة والصناعة والزراعة العربية انها على اتم
الاستعداد لتنفيذ جميع ما يتخذ من اجراءات مهما
قست وتقديم كل تضحية مهما غلت في سبيل هذه
الغاية . وقرر مجلس الاتحاد تكليف المكتب الدائم
للمؤتمر الاتصال بجميع الهيئات الاقتصادية والشعبية
في المانيا الغربية لاطلاعها على حقائق الموقف متبعاً
في ذلك جميع الوسائل الممكنة . وقد قام المكتب
بهذا التكليف فأرسل النداء الى كافة الصحف الكبرى
بالمانيا الغربية ، ونشرته بنصه الكامل ما لا يقل
عن عشرة منها رغم القانون الساري هناك بمنع نشر
كل ما يتعلق باليهود . وتلقى المكتب كثيراً من

رسائل التأييد من افراد ومؤسسات المانية .
الا ان الحكومة الالمانية لسوء الحظ ، لم
تراجع عن موقفها ، واصبح الامر الان بيد
الحكومات العربية تقرر ما تريد بهذا الشأن ،
وللمؤتمر الموقر ان يتخذ الموقف الذي يتفق
والمصلحة العربية في الموضوع .

مقاطعة اسرائيل

وقد اتخذ مجلس اتحاد غرف التجارة والصناعة
والزراعة العربية بجلسته الاستثنائية قرارات حول
مقاطعة اسرائيل وزعت ايضاً على الحكومات
العربية . وقد احوالتها الحكومة الاردنية ، كعادتها
بالاهتمام القوي بكل ما يصدر عن المؤتمر ، الى
مكتب المقاطعة وابلغت المكتب الدائم استعدادها
لتحقيق كل ما جاء فيها .

المغرب العربي

اتخذ مجلس اتحاد الغرف العربية قرارات بمناصرة
المغرب العربي وبالاتصال بالحكومة الفرنسية
والغرف الفرنسية لهذا الغرض .

وقد قام المكتب الدائم بتقديم مذكرة الى
سفير فرنسا في بيروت تضمنت وجهة النظر العربية
كما ارسل برقية الى رئيس الجمهورية ورئيس مجلس
النواب ، ارسل نسخاً عنها الى الصحف الفرنسية
الكبرى ، وارسل مذكرة اخرى الى كافة الغرف
الرئيسية في فرنسا . وقد تلقى من رئيس مجلس رؤساء
الغرف التجارية الفرنسية مذكرة مفصلة بتاريخ
١١ - ٢ - ١٩٥٣ بملاحظاته حول كتاب المكتب
الدائم .

كتاب اسرائيل

اصدر المكتب الدائم كتاب « اسرائيل :
خطر اقتصادي وعسكري وسياسي » في شهر
حزيران سنة ١٩٥٣ ، وذلك للتنبيه الشديد الى
هذا الخطر القوي الذي يهدد البلاد العربية جمعاء ،
والذي جعل مؤتمر الغرف التنبيه اليه قسماً من رسالته .
وقد طبع الكتاب مرتين خلال ثلثه اشهر .

الكتاب بكل انتباه ، واكبرت جهد مكتبكم فيه وغايتكم النبيلة منه ، ولم انته منه حتى وددت لو عرفت اليد التي جمعتها فقبلتها ، ولو استطعت لفرضت قرائته على كل عربي » وكثير من الرسائل الاخرى .

وقد اولت الغرض العربية هذا الكتاب اهتماماً عظيماً ، فتوات ابتياع نسخ كثيرة منه ووزعتها على مشتركينها وعلى من اعتقدت بضرورة توزيعها عليهم . واولته في نشراتها عناية كبيرة . وكانت من اثر ظهور هذا الكتاب - وهو الدراسة العلمية الاولى باللغة العربية عن اسرائيل - تنبيه العرب الى ضرورة الدراسة الجدية لاسرائيل ولا بد ان يهتم معهد الدراسات العربية الذي اقرته جامعة الدول العربية مؤخراً بهذا الموضوع اهتماماً خاصاً .

وقد كلف من بين المعلقين على الكتاب مجلة « انترناشيونال افيرز » البريطانية التي يصدرها المعهد الملكي للدراسات الدولية المعتبر اكبر مرجع علمي للدراسات الاجتماعية في العالم ، وبالرغم من انها علقت عليه بالطبع من زاويتها الخاصة ، فقد اعترفت بقوة كتابته وحجته .

وكان المكتب الدائم ينوي نشر دراسة جامعة مفصلة عن الاقتصاد العربي قبل انعقاد المؤتمر الثالث ، الا انه تلقى بتاريخ ١٤ - ١١ - ١٩٥٢ رسالة من غرفة التجارة في القاهرة تطلب فيها تأجيل ذلك « الى ما بعد انعقاد دورة المؤتمر القادمة » .

مقترحات

قدم المكتب الدائم لمجلس الاتحاد في دورته الاولى في ٢٤ - ٣ - ١٩٥٢ اقتراحين مازالا قائمين :
١ - ان يعهد الى الغرض العربية ، عن طريق الرفد المزمع ارساله الى البلاد العربية وعن طريق الاتصال بحكوماتها ، ان تستحث هذه الحكومات على تنفيذ القسم الاقتصادي من ميثاق الضمان الجماعي وذلك بمطالبة الحكومات العربية بما يأتي :

ووزع المكتب الدائم ما لا يقل عن الف نسخة مجانية على الغرض العربية الرئيسية ، وعلى المسؤولين العرب ، وعلى رجال السياسة والاحزاب والفكر في كافة البلاد العربية وعلى المفوضيات العربية الكبرى في الخارج .

وقد لاقى الكتاب اهتماماً خاصاً في الصحافة العربية وبين رجال الفكر العرب ، تجلّى فيما عقد حوله من مقالات نشرت « بالاهرام » في مصر و « الدفاع » في الاردن ، « وبيروت » في لبنان ، وجميع الصحف في سوريا والعراق . بل ذهبت عدة صحف عربية في دمشق وبغداد الى نشره بأكمله بالتتابع ، مما زاد في انتشار رسالته زيادة واسعة .

وقد طلبت الحكومة العراقية نسخاً اضافية منه وزعتها على كافة مفوضياتها في الخارج ، ووزعت الحكومة الاردنية نسخاً على جميع المدارس في الاردن وجعلت قراءته إلزامية على الطلبة .

وتلقى المكتب الدائم عدداً كبيراً من رسائل التقدير من كبار رجالات العرب جاء في رسالة حضرة اللواء محمد نجيب رئيس الوزارة المصرية « انه مجهود مشكور تستحقون عليه كل تقدير وتكريم فان العالم العربي كله في حاجة قصوى للتعرف على ما يحيط ببلادهم من نشاط اقتصادي وعسكري وسياسي لتعد كل امة عربية للايام عدتها حتى نسجل للعروبة مجدها الخالد العظيم »

وجاء في رسالة لمعالي السيد محمد سعيد الزعيم وزير المالية السورية « ان هذا الاثر الطيب سيظل عنواناً خالداً لانتساج الاتحاد » وذكر حضرة الامين العام لوزارة الاقتصاد السورية « لقد قرأت الكتاب من الفه الى يائه بكثير من الامعان فوجدته مليئاً بالحقائق المشروعة شرحاً وافياً والحللة بطريقتة علمية صحيحة ، واني اهنئكم من صميم القلب على الجهود الجبارة التي يبذلها المكتب الدائم في تنوير الرأي العام وخدمة الوطن العربي » وذكر السيد معروف الدواليبي « لقد قرأت هذا

اولا - انشاء المجلس الاقتصادي المنصوص عليه في ميثاق الضمان الجماعي .

ثانيا - ان يكون المجلس على مستوى عال بحيث يتكون من الوزراء المختصين لا من ينوب عنهم حتى يتمتع بصلاحيات معقولة ولا تكون قراراته مجرد مداولات خبراء .

ثالثا - ان يدعى هذا المجلس الى الاجتماع في وقت قريب .

رابعا - ان يدعى مجلس اتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية الى الاشتراك فيه بصفة استشارية .

ويقترح المكتب الدائم انه في حالة انشاء مثل هذا المجلس يدعى مجلس الاتحاد الى الاجتماع في المكان الذي يجتمع به المجلس الاقتصادي للتداول معه في الامور الاقتصادية . اذ كما سبق وذكر ، ان العقبة الاولى في وجه موضوع التقدم الاقتصادي عدم وجود جهاز مشترك لبحثها .

٢ - وقد جاء في اقتراحات المكتب الدائم ايضا للدورة نفسها « ان من الامور الهامة التي يجب الاعتناء بها احياء الوعي الاقتصادي وروح التعاون المشترك في تلك الاقطار العربية التي تتمددق عليها الاموال من عائدات البترول ، وذلك حرصا على مصلحة تلك الاقطار وعلى المصلحة العامة لسائر البلاد العربية . وهذه العناية يجب ان تاخذ شكل توظيف الاموال في المشاريع الاقتصادية في سائر البلاد العربية .. وهذا امر يجدر معالجته على المستويين الرسمي وغير الرسمي ، ولعل افضل طريقة لتجميع الاموال لمثل هذا الغرض هو انشاء مؤسسة مالية كبرى للتسليف بانواعه التجارية والصناعية والزراعية والعقارية والسماح لهذه المؤسسة بتعاطي الاعمال في سائر الاقطار العربية ، واشتراك الافراد والحكومات فيها بنسبة ما في كل قطر من اموال طليقة غير قادرة على التوظيف في ذلك القطر بالوقت الحاضر » .

ويسر المكتب الدائم ان يري هذه الفكرة التي نبه اليها تجد اليوم طريقها الى الرأي العام العربي ، ويقترح ان يعيها المؤتمر اهتماما خاصا .

٣ - كان المكتب الدائم ، بناء على توصية المؤتمر ، قد ناشد المصارف العربية فتح فروع لها في البلاد العربية . وقد اجاب مدير عام بنك مصر « ان بنك مصر لا يألو جهداً في تعميم فروعها في المدن التجارية من البلاد العربية ولم يدخر وسعاً

في اتباع هذه السياسة من بعيد وسيستمر على اتباعها في المستقبل » . وقد وزع هذا الجواب على الغرف العربية فظهرت غرفة تجارة بغداد برسالة مؤرخة في ٢-٣ ١٩٥٢ ترحبها بفتح فرع لبنك مصر في بغداد ورحال وصول الرسالة قام البنك بسلسلة من الاتصالات لتحقيق هذه الرغبة .

وقد رأى المكتب الدائم انه ربما كان الاتصال الشخصي افضل في تشجيع المصارف العربية على التوسع فدعاها الى الاشتراك بالدورة الثالثة كمرقبة .

٤ - كان مجلس الاتحاد قد قرر بصورة مبدئية في جلسته المنعقدة في شهر مارس (اذار) سنة ١٩٥٢ الموافقة على الدعوة لانشاء شركة ملاحية عربية ، وكلف السيد علي شكري خميس وسامي توتونجي باعداد تقرير مفصل بالقضية . وينتظر ان يقدم حضراتهما هذه الدراسة للمؤتمر لاتخاذ ما يري من قرارات بها .

٥ - كانت غرفة تجارة بغداد قد طلبت من المكتب الدائم عقب مؤتمر الاسكندرية الاتصال بغرفة التجارة الدولية وابلاغها قرارات المؤتمر ، فلبى المكتب هذا الطلب . ثم عادت الغرفة نفسها فطلبت ابلاغ الغرفة الدولية قرارات مجلس الاتحاد في دورته في ديسمبر ١٩٥٢ حول قضية التعويضات الالمانية لاسرائيل وحول قضية المغرب العربي ، ففعل ذلك . واقترحت غرفة بغداد ايضاً ان يندوب مراقب عن مجلس الاتحاد الى مؤتمر غرف التجارة الدولية المنعقد بفيينا في ١٩-٥-١٩٥٣ ،

واقترحت غرفة الموصل دعوة مندوب عن الغرفة الدولية لحضور مؤتمر الغرف العربية بدمشق . وقد وافقت الغرفة الدولية على المبدأين فقررت ايفاد مندوب مراقب عنها الى مؤتمر الغرف العربية ، وطلبت انتداب مراقب عن مجلس الاتحاد لحضور مؤتمرها الدولي ، وللمؤتمر ان يقرر ما اذا كان يريد ذلك .

وفي الوقت نفسه حول حضرة المشرف على الادارة الاقتصادية بالجامعة العربية الى المكتب الدائم رسالة ارسلها السيد كيد بشركة ارامكو الى حضرة الامين العام لجامعة الدول العربية تتضمن اقتراحين : اولهما اشتراك الغرف العربية عن طريق تمثيل اقليمي موحد بغرفة التجارة الدولية . وكان الاقتراح موضوع بحث بين السيد كيد والسيد بيرسون ، مندوب اميركا لدى غرفة التجارة الدولية وحضرة الامين العام للجامعة العربية اثناء زيارة حضرته لاميركا لحضور دورة الامم المتحدة في ديسمبر سنة ١٩٥٢ . وثانيهما انشاء لجنة على غرار اللجنة الاسيوية تشترك بها الغرف العربية والغرفة الدولية لتحقيق الاغراض المشتركة . وهذه امور لا يستطيع ان يقررها سوى مجلس الاتحاد والمؤتمر . وقد رأى المكتب الدائم ان دعوة مندوب عن الغرفة الدولية لحضور مؤتمر الغرف العربية ستجعل من الممكن التباحث في هذه الامور ووضع اسس لها .

ولا شك انه سيكون لاتصال الغرف العربية بالغرفة الدولية وبتبادل التفكير التجاري العالمي اثر عظيم في التوجيه الفكري حول المشاكل والاتجاهات الكبرى في التجارة العالمية .

خاتمة

ان الاهداف التي يرمي اليها المؤتمر هي اهداف بعيدة وواسعة ، وبالتالي لا يمكن ان تتم دفعة واحدة ، بل لا بد لها من تمهيد ، ومن جهد ، ومن مشاورة واستمرار . غير انه لا مبرر لاي تشاؤم

من عدم امكان تحقيقها . فقد شاهدت هذه السنة عدداً من الخطوات التمهيدية الهامة . اول هذه الخطوات الاهتمام المحدد في الموضوع الاقتصادي الذي كان من مظاهره تقديم المشاريع الواسعة على المستوى الرسمي ، للتعاون الاقتصادي بين البلاد العربية ، فمن المشاريع التي قدمت الى الجامعة العربية حتى الان ، مشروع سوريا لتنظيم التنسيق الصناعي ، بايجاد مؤسسة عربية مشتركة تشرف على اقامة الصناعات الجديدة حتى يحل التكامل في انشاء هذه الصناعات محل التنافس والتراحم . وهناك مشروع لبنان لانشاء منطقة للتجارة الحرة بين لبنان وسوريا والاردن والعراق . وهناك مشاريع الوحدة الاقتصادية بين لبنان وسوريا التي تبجتها الحكومتان في الوقت الحاضر . ثم هناك الحديث الذي يدور في الدوائر الرسمية وغير الرسمية حول انشاء مصرف عربي كبير للانشاء والاعمار ، تساهم فيه بنسبة كبرى البلاد ذات الدخل البترولي .

ومن مظاهر الاهتمام بالمواضيع الاقتصادية ايضاً اجتماع اللجنة الاقتصادية للجامعة العربية ، واجتماع لجنة المواصلات التابعة للجامعة ايضاً ، وبحثها للمواضيع الهامة التي تمس البلاد العربية . ومن المظاهر الكبرى لذلك الاتفاق الذي تم بين العراق ولبنان لالغاء تأشيرات السفر فيما بينهما واعلان الحكومة العراقية بعد ذلك استعدادها لاعطاء نفس المعاملة لكل دولة عربية تقابلها بالمثل . غير ان من الامور المعيقة لسرعة بحث هذه الامور جميعاً عدم وجود جهاز مشترك متخصص بها . ومتى طبق ميثاق الضمان الجماعي وجد معه ذلك الجهاز ، وهو المجلس الاقتصادي العربي . ويبدو ان الميثاق قريب التطبيق ، ويلوح في الافق العربي القسادم عهد مقبل على التعاون الواسع المثمر .

(انتهى)

القسم الخامس : المذكرات والاقتراحات

نص المذكرات والاقتراحات المقدمة الى الدورة الثالثة لمؤتمر غوف التجارة والصناعة والزراعة العربية

مذكرة السيد وجيه ابو ظهر

رفع السيد وجيه ابو ظهر ، رئيس غرفة التجارة والصناعة في صيدا وعضو الوفد اللبناني ، المذكرة التالية الى المؤتمر :

العربية واستعمال هذه الاموال المنقولة وغير المنقولة في سبيل مصلحة اللاجئين حتى ان تتم تصفية مشاكلهم وحتى ان تعاد اليهم حقوقهم وممتلكاتهم المسلوقة .

٢ - ان ينتدب هذا المؤتمر لجنة دائمة من اعضاء مهمتها التعاون مع الهيئات الحكومية في الدول العربية على مقاطعة اسرائيل وان تعني هذه اللجنة بالتحقيق من نشاط الشركات الاجنبية وبعض الشركات الوطنية التي لها علاقات مباشرة وغير مباشرة مع اسرائيل وان تبذل جهداً خاصاً في تفهم مدى النشاط الذي تبديه بعض الشركات الاجنبية والتي تحمل طابعاً وطنياً مزيفاً وخصوصاً تلك التي تشتغل باعمال المواصلات من بركة وبحرية ، وكذلك تتعاون هذه الهيئة مع دوائر الامن العام للكشف عن حقيقة مهمات الكثيرين من الاجانب الذين يتعاونون تعاوناً مشبوهاً مع بعض المواطنين . وللمرة الثانية في هذه المذكرة نرى لزماً علينا ان نشكر للسلطات السورية سهرها على مصالح اللاجئين ومراقبة وكالة الاغاثة مقترحاً ان تسمى حكومات الدول العربية لفتح تحقيق في اعمال هذه الوكالة اذ تبين للدوائر المختصة في دمشق ان وكالة الاغاثة وزعت فول من انتاج اسرائيل ومن مستعمرة اسمها « باسكادا » وقد وجد على اكياس الفول

حضرات الزملاء الافاضل ، انتم ولا ريب تشعرون بالذي به اشعر من الشكر نحو الدولة السورية الكريمة التي لم تبق شيئاً في المستطاع الا وفعلة لتشجيع هذا المؤتمر ونجاحه ، وان هذه المأثرة تسجل مع مآثر كثيرة قام بها رجالان من خيرة رجالات الدول العربية اعني دولة اللواء فوزي سلو والزعيم اديب الشيشكلي . كذلك يجب الاعتراف بما قام به احد زملائنا بالامس معالي محمد سعيد الزعيم الذي كان ولا يزال من العاملين بذكاء وعلم واخلاص في سبيل التعاون الصادق بين الدول العربية وخصوصاً بين سوريا ولبنان . واني اذ اعرض هذه المقترحات اود ان اوضح انها في اختصارها لا تشكل مجتاً بل نقاط انطلاق للنقاش الذي ارجو ان يتناوله المؤتمر وان يقره .

لا يسعنا ونحن نبحث هذه المقترحات الا ان نشير الى جهود فعالة انتهت الى نتائج عملية قامت بها الدولة السورية والمملكة العراقية . ان ما هم هذا المؤتمر الذي هو بطبيعته اقتصادي هو نفس الامر الذي يجب ان يحسب اهتمام اي مؤتمر في اي دولة عربية ، هذا الامر هو مختصر بكلمة واحدة - اسرائيل - .

لذلك اقترح ما يلي :

١ - مصادرة اموال اليهود المقيمين في الدول

قطعة رصاص مختوم عليها (النجمة الاسرائيلية) .
وهي موجودة مع مسطرة الفول لمن يريد الاطلاع عليها .

٣ - ان يتبنى هذا المؤتمر تقرير الهيئات الاقتصادية في لبنان فيما يختص بشركات النفط وان يطالب بالوسائل الفعالة بنصف قيمة الوفرة الذي رجحته وترجحه هذه الشركات بسبب مدها الانابيب عبر الدول العربية والمطالبة بنصف هذا الوفرة الذي يغني الدول العربية ويحقق انعاشها بنحو سبعين مليون دولار سنوياً هو الطلب بمساواتنا في الحقوق التي اكتسبتها دول العراق والسعودية والكويت .

هكذا يجب اعادة النظر في جميع الاتفاقات والامتيازات التي حازت عليها شركات اجنبية في ظروف مشبوهة وبشروط مجحفة بحق البلاد العربية وتقديم التقارير والدراسات اللازمة واثارة الاهتمام الشعبي في جميع اوساط الدول العربية اخص بالذكر منها شركة التابلاين التي تركزت في مدينة صيدا والتي استغلت العمال وتعارنت مع الاقطاعيين على توطيد نفوذهم وخرق القوانين على حساب مصلحة خزينات الدول العربية الاربعة ، المملكة السعودية والمملكة الاردنية وسوريا ولبنان .

وانني اناشد زملائي من المملكة السعودية ان يتدخلوا فعلياً بوضع حد لهذا الاستهتار والاستغلال من قبل شركة التابلاين التي وسعت اعمالها العدوانية فتحالفت في المملكة السعودية مع المزمرة التي مثلت معهم دورها في لبنان .

٤ - توجيه نداء للحكومات العربية لبحث الاسباب التي حثت بمجلس الامن الاميركي لعقد جلستين في عهد الرئيس ترومن وعهد خلفه ايزنهاور لسحب الدعاوي الجنائية عن شركات النفط التي تعمل في الدول العربية خوفاً من ان

يكشف التحقيق شبكة الاستخبار المتغلغلة في اوساط تلك الشركات التي تستخدم في اكثر اعمالها موظفين اجانب ذوي خبرة في شؤون الاستخبارات .

٥ - توجيه نداء حاراً من الدول العربية واتخاذ الوسائل الفعالة لانشاء بنك مركزي للدول العربية باسرها لتمولعائدات النفط واموال المهاجرين العرب في الخارج ، وذلك لتشجيع اعمال الانشاء والتعمير في الدول العربية وعلى ان يتبنى هذا المؤتمر درس مشروع مستر مور لشق طريق عبر الصحراء الشرقية تصل الساحل اللبناني بالدول العربية = المملكة الاردنية وسوريا والعراق والسعودية ومصر والكويت وتعيين لجنة لمراجعة المسؤولين بالكويت لتمكين تمويل هذا الطريق بارصدة الاموال المجددة في انكلترا لمصلحة الكويت ومساهمة الدول العربية فيه لما تعود به من فوائد عظيمة في كل نواحي الاقتصاد العربي .
٦ - اتخاذ قرار من قبل المؤتمر وتعميم هذا القرار في جميع انحاء العالم لاعلان الحقيقة التالية ، وهي اننا نرحب بالرساميل الاجنبية ونسهل لها اعمالها الاستثمارية ولكننا حين نشور على الفساد في بعض هذه الشركات فنحن نشور على الاستغلال لا الاستثمار . نحن نرحب بالاجانب كضيوف لا يتعاطون في سياستنا ولا يخرقون قوانيننا ولا يحرقون كرامة مواطنينا حتى تكون علاقاتهم اقتصادية مجتمة كما يوجه الضمير الاجتماعي ومقررات هيئة الامم .

احيي فيكم يا حضرات الزملاء الروح الوطنية الصادقة التي تبعث فينا جميعاً الامل وتبشر بمستقبل زاهر للعالم العربي .

رئيس غرفة التجارة والصناعة

في صيدا

وجيه ابو ظهر

مذكرة السيد علال الفاسي زعيم حزب الاستقلال المراكشي

الاستغلال الاجنبي ، وحفظا للتراث العربي ففى
ارض المغرب من الضياع .

المنظمات الاستشارية في مراكش

وقبل ان اتحدث عن الحالة الاقتصادية في
مراكش يجب على ان انبه المؤتمر الى الحالة
التي عليها المنظمات الاستشارية في بلادنا ليروا
مقدار السيطرة الاجتماعية على حياتنا ويعرفوا
الاسباب التي تمنع من وجود ممثلين رسميين عن
المنظمات المغربية في مثل هذا المؤتمر العربي .

اهم الهيئات المهنية التي تلعب دورا سياسيا
كبيرا في حياة المغرب الاقصى هي الغرف التجارية
الفرنسية للتجارة والصناعة والغرف الفرنسية
للفلاحة وقد وقع تأسيسها بقرار من مقيم فرنسا العام
منذ ٢٩ حزيران ١٩١٣ اى بمضى سنة على فرض
الحماية على مراكش فقط، وكان اعضاء هذه الغرف
يعينون من طرف المقيم العام الفرنسي . وقد
صدر في حزيران ١٩١٩ قرار مقيمى ايضا بجعل
تركيب هذه الغرف بالانتخاب ، ويعطيها زيادة
على اختصاصاتها الاستشارية الحق في ان تحدث
من جهتها مؤسسات او نقابات ترمى لخدمة الفلاحة
والتجارة والصناعة والدفاع عن مصالحها ، وان
يسند اليها امتياز الاشغال العامة وخصوصا في
المرافىء البحرية ومرافىء الانهار .

وفي سنة ١٩١٩ صدر قرار وزاري باحداث
اقسام مغربية ضمن هذه الغرف الفرنسية ، وفي
سنة ١٩٤٧ ، احدثت غرف مراكشية صرفة وجرى
لها شبه انتخابات ذات اقتراع محدود وبعده
درجات ادت في النتيجة الى نفس ما كان عليه الامر
من قبل اى مجرد تعيينات .

ومع ذلك فان اعضاء اتحاد الغرف التجارية
المراكشية الذين انتخبوا للمشاركة في القسم
المراكشي من مجلس شورى الحكومة ، اظهروا
سنة ١٩٥٠ روحا قوية في الدفاع عن المصالح
المغربية ، واستنكار السياسة السلافية التي تسير

صاحب السعادة رئيس مؤتمر الغرف التجارية
العربية

لقد ابغنى حضرة السيد المحترم رئيس الغرفة
التجارية بمدينة دمشق انتداب المؤتمر لتمثيل
المغرب الاقصى في مؤتمر كرم المؤتمر ، وكم كان
يسعدنى ان البى هذه الرغبة العزيزة ، لولا
ارتباطى بمواعيد في نفس التاريخ الذى يتعقد
فيه المؤتمر خارج القطر السورى الشقيق ، وانه
لمن دواعى الغبطة ان ارى مشروع مؤتمر الغرف
التجارية يتحقق ، لان الاقتصاد ذو اثر خطير في
توجيه الحركات التلقائية في الشعوب ، ولان البلاد
العربية يتمم بعضها بعضا وهى بذلك محتاجة لان
تعرف احوالها ، وتندارس شؤونها كى تؤدي
المهمة المنوطة بها والملاقة على عاتقها في بلورة
الوحدة العربية وعدم فصلها عن مصالح البلاد
العربية .

وان البلاد السورية لاجدر البلاد بأن تكون مهد
هذه التوطئة الاقتصادية لوحدة عربية منشودة
كما ان هذه الهيئة لم تكن متحمسا للبحرية وكل وسائل
العصور يخدم التجارة والبحرية واكل وسائل
الاقتصاد في بلدان العالم العربي ، وان الروابط
الاقتصادية بين المغرب العربي وبين بلاد الشام
كانت امتن الروابط التي تعتز بها كلما دسنا
تاريخنا وتتبعنا مواقع المجد فيه ، واذا كان
الاستعمار الاجنبي قد فصل المغرب العربي اليوم
عن المشرق وقد سد الطريق في وجهه ليصبح متمما
للاقتصاد الفرنسي والاسباني والانكليزي ، فان
الجهود التحريرية التي نبذلها جميعا لا تعمل
الا لخرق تلك السدود ، واعادة حياة العلائق
الاقتصادية العربية لمجراها الطبيعي في بلادنا .

واعتقد ان على الشرق العربي واجبا قويا
نحو المغرب العربي هو واجب العون والمساعدة
وان التصرف الاقتصادي والتغلغل المادى لفى
مقدمة الوسائل التي يمكن للعرب ان يادوا بها
واجبهم نحو اخوانهم عرب المغرب انقاذا لهم من

توجهات الحماية الفرنسية الاقتصادية في مراكش
ان مركز مراكش الجغرافي وما له من ثروة معدنية وفلاحية تتيح له فرصة الاستفادة ، بممكنات واسعة ولكن خضوع البلاد لتوجهات استعمارية لمنعها من ان تحيا حياة اقتصادية خاصة بها .

وتقوم التوجهات الفرنسية في مراكش فيما يخص الناحية الاقتصادية على خطوط اربع - الاولى - ترمى لادامة مراكش تحت حجز اقتصادي مساير لمقتضى الميثاق الاستعماري المعروف بحيث يكون مصير المواد الاولية تتم حاجة الصناعة الفرنسية ثم سوقا ما تنتجه المعامل الفرنسية وتقلده البواخر الفرنسية الينا .

والنزعة السائدة فيما يخص التبادل مع الخارج منذ سنة ١٩٤٤ هي ابعاد مراكش عن الاسواق العالمية وخاصة العربية والاسلامية وذلك ما ادى حتما الى اضعاف تمويل البلاد بالعملة الاجنبية فالحجز عن الحصول عن الاجهزة الضرورية . كما ادى الى الاحتفاظ بربط الفرنك المغربي بالفرنك الفرنسي وما ينتج عن ذلك من تضخم مالي وغلاء في المعيشة .

الثانية - هي اعطاء الاولوية لرؤوس الاموال الفرنسية او الاجنبية في استغلال مرافق الاقتصاد المراكشي وفي عدم اتخاذ تدابير نافعة لرفع مستوى الطبقة العاملة وخصوصا الفلاحين ومحترفي الصناعات العتيقة .

الثالثة - فقدان البرنامج الشامل الذي يلصق بين سائر مناطق الاستغلال والذي ينظر لربط الحاضر بالمستقبل .

الرابعة - يقوم على انتهاز الادارة الفرنسية لفرض اعانة ماركشال التي اريد بها تحسين استغلاله ثروات مراكش لتثبيت قدم المستعمرين الفرنسيين في مراكش بفتح باب الهجرة للفرنسيين وتضخم المشاريع الفرنسية فقد تجاوز عدد السكان الاوروبيين منذ سنة ١٩٤٧ من ٣٠٠ الف الى ٤١٠ الف في سنة ١٩٥٠ وضع العمال المراكشيون في الخدمات التجارية والصناعية ذات الصبغة

عليها الحماية في مراكش ، وقد عاقبهم الجنرال جوان مقيم فرنسا العام بالطرد من المجلس رسميا وهم يؤدون مهمتهم ، بل اووؤوا في شخصهم ومتاعهم ((في دورة كانون الاول سنة ١٩٥٠)).

وفي ايلول سنة ١٩٥١ حاولت الادارة الفرنسية تجديد الغرف لتتحرر من الذين طردتهم بصفة رسمية ولكن الاتحاد العام للغرف المراكشية قرر مقاطعة الانتخابات فكانت الاستجابة عامة في جميع مدن مراكش وقراها ، وعلى الرغم من الحوادث الدامية التي اثارتها الادارة الفرنسية لارغام الناضحين على الحضور في محلات الاقتراع فانه لم يحضر الا ثلاثة بالمئة من المقيدين في قوائم الانتخابات . وضعوا كلهم اوراقا بيضاء ، فاعتقلتهم السلطة وركبت غرفا من بعض الاذناب ممن ليست لهم يد في التجارة والفلاحة لا نظير ولا عمليا ، ولا يزال السيد محمد الغزاوي رئيس الغرفة التجارية بفاس والسيد محمد القباج رئيس الغرفة التجارية والصناعية باجاديرو والسيد احمد اليزيدي رئيس الاتحاد المراكشي للغرف المراكشية ، وامثالهم من المخلصين في غيابات السجون والمنافي ، وهذه السياسة نفسها متبعة في حرمان المراكشيين من التمتع بالحقوق النقابية ، فليس للمراكشي حق تأسيس نقابة مراكشية او حق الانخراط فيها وعلى الرغم من ذلك فقد اسس المراكشيون نقابات عظيمة ومركز نقابات لم يعرف الفرنسيون وجوده الا من آثاره ، ولكن السلطة الاستعمارية قاومتها بكل الوسائل ، ومن اشدها الحملة العسكرية التي وجهتها ضد العمال المراكشيين في شهر كانون الاول الماضي من اجل اعلانهم اضرابا عاما احتجاجا على مقتل الشهيد فرحات حشاد

فقد قتل الفرنسيون في هذه الحملة الفى عامل مراكشي في الدار البيضاء وحدها ، وقتلوا مئات اخرى في الرباط وبنى ملال وغيرها من مراكز النشاط النقابي بينما يتمتع الفرنسيون المقيمون في مراكش بحق تأسيس النقابات والغرف وسائر الهيئات المهنية بكامل حريتها .

في المغرب يوجه دائماً ليكون ساداً لحاجة الصناعة الفرنسية ، فنحن مجبرون على ان نبيع لفرنسا وحدها المنغنيز والكوبالط والرصاص والمواد الغذائية ، ولو كنا احرار في البيع لمن نشاء لحصلنا على ما نحتاج اليه من عملة اجنبية وبسبب احتكار فرنسا السوق فان خصائص الميزان التجاري المغربي يتضخم باطراد بينما لم يكن هذا الخاص يتجاوز عام الف وتسعمئة وسبع وثلاثين ٣١ في المئة (الصادرات بالنسبة للموارد) اذ به يصل ١٩٤٩ الى ٥٢ في المئة .

وهذا التضامن الاجباري مع فرنسا يؤدي ايضا الى عواقب وخيمة فيما يرجع للنقود . لقد كانت لنا عملة مغربية فضية قبل الحماية تسمى بالحسنى نسبة للسلطان مولاي الحسن فقررت الحماية الفرنسية اصدار الفرنك المغربي سنة ١٩٢٠ ليقوم مقامها فأرتبط الفرنك الفرنسى بالفرنك المغربى واصبحت عملتنا تتحمل ما يعترى الفرنك الفرنسى من انحطاطات كما يتبين من الجدول الاتى الذى يبين تطور قيمة العملة في مراكش .

١٩٣٨ - ٦٣٨ مليوناً

١٩٤٦ - ١٤٨٨٧ مليوناً

١٩٤٧ - ١٩٠٠٠ مليوناً

١٩٤٨ - ٢٤١٥١ مليوناً

١٩٤٩ - ٢٦٧٢١ مليوناً

فمجموع وسائل الاداءات بادخال الودائع المحفوظة في مختلف البنوك بلغ ٩١٣٧١ مليوناً اى بزيادة ٥٠٨٢ بالمائة بالنسبة لسنة ١٩٣٨ المنخفضة كأساس للمقارنة . وكل هذا ناتج عن تهافت الاموال الفرنسية التى تلتجئ لمراكش لتعادل الفرنكين دون ان تضيف الى الجهاز المراكشى آلة زراعية واحدة أو مطبعة ، وانما تؤدى حتما الى المضاربة وغلاء الاسعار المعاشية فقد ارتفع السعر في سنة ١٩٣٨ من ١٠٠ الى ٢١٧٩ سنة ١٩٥١ وما بعدها .

فاذا اُضيف الى هذا ضروب السيطرة

العامة أو شبه العامة اوحتى الخاصة جميع المراكز المهمة التى اصبحت في يد المزارعين الاوروبيين . ومشكلة التجهيز اساس عرقلة التطور الصناعى والفلاحي لان انعدام الادوات الضرورية نتيجة لاسباب الاستغلال الاقصادى التى استفحلت منذ سنة ١٩٤٠ بالاراضى المراكشية التى تبلغ مساحتها الصالحة للفلاحة خمسة عشر مليون من الهكتارات لا يستغل منها سوى خمسة ملايين هكتار ، ولا يستعمل الآلات الحديثة فيها الا المعمرون الفرنسيون الذين يملكون ازيد من مليون هكتار ولا تزال السياسة المائية ضعيفة اذ لا تتجاوز مساحة الاراضى المروية خمسين الف هكتار فلا غرابة اذا كان نتاج الزرع يتراوح بين ١٥ و ١١٠ .

والثروة المعدنية متعددة لكن لا يستغل منها سوى قسط ضئيل ، والمادة الوحيدة التى تستغل بكيفية جدية هى الفوسفات الذى تنتج مراكش منه ٢٥ في المية مما ينتجه العالم .

ولم يهتم جدياً بعد باستغلال الكوبالط مع انه في مراكش اغنى معدن في العالم ، وكذلك الشأن في المنغنيز الذى تستطيع ان تنتج مراكش منه عشر انتاج العالم . ومثله الحديد والرصاص والزنك والمولبرين والبتروول .

مبادلات المغرب مع الخارج

رأينا كيف ان التجهيز الصناعى يكاد يكون معدوما ، لان النظام الاستعمارى يرغم المغرب على تصدير موارده الاولى لفرنسا ثم شراء صاعاتها وتعتذر السلطات الفرنسية عن عدم تنشيط اصناعه المحلية بصعوبة الحصول على العملة الاجنبية لذلك من الضرورى ان نلقى نظرة على مبادلات للمغرب مع الخارج اذ لا يمكن للمغرب ان يحصل على العملة الاجنبية الا اذا كان حراً في مبادلاته . والواقع اننا اذا استثنينا الفوسفات نجد ان السبعين في المئة من الصادرات المغربية توجه نحو البلاد التى تتعامل بالفرنك ، وان الاستغلال المعدنى

منطقة الحماية الاسبانية في المغرب

وليست فرنسا وحدها هي التي تقوم بسيطرة اقتصادية على بلادنا . بل انه في شمال مراكش حماية اسبانية تتبع نفس المنهج الذي تقوم به فرنسا في المنطقة الجنوبية . فمع زيادة نظام التوجيه الذي يقتضيه الشكل الفاشي للحكم الاسباني ، فألوية التجار وذوو المال والعمل الاسبانيين على المغاربة وغيرهم هي الدستور الاساسي لسياسة اسبانيا الاقتصادية في المغرب وخرق نظام الباب المفتوح المشار اليه هو ما يجري في المنطقة الاسبانية ايضا .

منطقة طنجة

اما طنجة فهي مدينة مغربية ذات ادارة دولية وهي من جهة الاقتصاد لا تزال تتمتع بالباب المفتوح . وان كان الفرنسيون والاسبانيون يعاملونا كمدينة اخيلية فلا يفتحون في بابها مجالا للازدهار الاقتصادي بينهما هي تستقبل من سائر مراكش وغيرها ما يرد اليها ، اذ لا تستطيع ان توجه للرباط او تطوان الا ما تأذن الادارة الفرنسية او الاسبانية المختصة بدخوله من المواد ولكنها مع ذلك تظل الباب المفتوح لنشاط من يريد من العرب .

فطنجة تشتمل على زهاء الخمسة الاف شركة اجنبية وعلى سبعة واربعين بنكاً اجنبياً أو يهودياً ويوجد بها أزيد من خمسة الاف تاجر هندي فما الذي يمنع العرب من ان يساعدوا هذه المدينة العربية على مقاومة تيار الاجنب الذي يتزايد عددهم ويكاد يقلبها لمدينة يهودية أو اسبانية .

اقتراحات

ولذلك فاني ارى من الوجهة العملية ان ينصح المؤتمر :

١ - بتأسيس بنك عربي للمغرب ولافريقيا يكون مركزه الاشتراعي بطنجة ويقوم زيادة على اعمال المصارف العادية بتمويل المشروعات العربية في المغرب العربي وسائر افريقيا .

الاقتصادية التي تجعل مليوناً من الاراضي في يد المستعمرين الفرنسيين وعدم تشجيع الفلاح ولا الصناع المراكشيين وتركهم لفريسة المرابي والمزاحم العصري ، واسبقية رؤوس الاموال الاجنبية التي جعلت ثلثي رأس المال المروج في الشركات ملكاً لشركات اجنبية ، عرفنا مقدار العراقيل التي تقف في وجه الشعب المراكشي ليكون اقتصاداً مراكشياً تستفيد منه الامة ويجد محله في الاقتصاد العربي العام .

خرق المعاهدات الدولية

وليس الاعتداء الفرنسي في ميدان الاقتصاد قاصراً على المراكشيين وحدهم بل انه موجه الى كل ما عدا الفرنسيين ولا ادل على ذلك من خرق الحماية لمعاهدة الجزيرة الموقعة في سنة ١٩٠٦ التي تنص على الوضع الدولي في مراكش والتي تلتزم الدول الموقعة عليها باحترام سياسة الباب المفتوح او المساعدة في التجارة المراكشية . وقد عمدت الادارة الفرنسية لسد هذا الباب ، واصدار تشريع يقضي باخضاع الصادرات والواردات لنظام الرخص التي لا تسلم للفرنسيين او لمن تشاء الادارة من خدامها او من تتبادل معهم فرنسا من الدول الاجنبية لصالح الاقتصاد الفرنسي ، وعلى الرغم من الاحتجاجات المتوالية التي قام بها اتحاد التجار المغاربة واحتجاج الغرفة التجارية الاميركية فان الادارة الفرنسية استمرت في خدمتها ، وقد ادى ذلك الى خلاف بين الحكومة الاميركية وبين فرنسا في هذا الباب أوصل المسألة الى محكمة لاهاي التي نظرت فيها واصدرت حكمها ضد فرنسا في يوليو سنة ١٩٥٢ ومع ذلك فان الإقامة العامة لم تطبق هذا الحكم على الرغم من الاحتجاجات المتوالية .

واعتقد ان من صالح التعاون الاقتصادي بين مراكش والعالم العربي ان تعمل الحكومات والهيئات العربية على تطبيق معاهدة الجزيرة المذكورة في المغرب لانها الوسيلة الوحيدة التي يمكن ان تفسح المجال لتبادل تجاري ، وتعاون صناعي بين الانتاج العربي ومراكش .

٢ - تأسيس شركة نقل بحرية وجوية
يكون مركزها او فرعها المركزي بطنجة لضمان
المواصلات بين المغرب وافريقيا وغرب اوروبا
والشرق الاوسط .

٣ - تأسيس سفارات او قناصل عربية
في طنجة تهتم بشؤون المغرب العربي كله
وخصوصا بتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية
بين المغرب والشرق .

٤ - نصح الدول العربية بالعمل على تطبيق
معاهدة الجزيرة سنة ١٩٠٦ واعادة الحرية
التجارية لمراكش ومساعدة مراكش في كفاحها
من اجل استقلال الفرنك المراكشي .

٥ - نصح الدول العربية باستحضار المغرب
العربي في كل المعاهدات التجارية والاقتصادية
التي تعقدها مع فرنسا او اسبانيا رغبة في تنظيم
علاقات تدريجية بين المغرب وباقي بلاد العرب .
٦ - التوصية بتشجيع سياحة العرب في المغرب

العربي وقضاء مدد الاستراحات والعطل الصيفية
بالمواقع الجميلة في شمال افريقيا وغيرها من
بلاد العرب عوضا عن قضائهم في اوروبا خصوصا
بالنسبة لآخواننا السوريين المغتربين في افريقيا
السوداء .

٧ - نصح الغرف التجارية العربية بالعمل
على ربط علاقات مباشرة مع اقطار المغرب
والاتصال بغرفها المحلية وتبادل الزيارات معها .

هذه هي المقترحات التي أرى من المفيد تقديمها
لسعادتكم راجيا عرضها على حضرات المؤتمرين
واتخذ قرارات بشأنها . واني لا أشك في كون
مؤتمركم العربي سيؤلى قضية مراكش وسائر
المغرب ما يستحقه من عناية واعتبار . وتفضلوا
سيدى الرئيس بقبول احترامي .
دمشق في ٤ مايس سنة ١٩٥٣

علال الفاسي

زعيم حزب الاستقلال المراكشي



الوحدة الاقتصادية العربية

بقلم الدكتور احمد السهان

حتى الآن بين البلاد العربية ، لا يظن انها اتفاقات معقودة بين بلاد كانت منذ ثلاثين سنة تقريبا تؤلف جزءا من وحدة اقتصادية وسياسية كبيرة ، وتربط فيما بينها روابط النسب واللغة والروح ، ولا يفصلها فيما بينها عائق جمركي ، وانما يجدها عبارة عن صيغ متعارفة دوليا ، تستعملها الدول جميعا على اختلاف ما بينها ، تبدأ بأن كلا من الفريقين المتعاقدين ، حبا بتنمية مبادلاتهما التجارية يسمح بتصدير البضائع واستيرادها مع الفريق الآخر في حدود النظم القائمة في كل من البلدين ، ثم تذكر ان كلا من الفريقين منح الآخر شرط الامة الاكثر رعاية ، وهو شرط يعنى ان كلا من الفريقين سيعامل الآخر مثلما يعامل اى بلد في العالم .

ولقد كان يشع في بعض الاوساط العربية ان هذا الشرط الذي تأخذه على نفسها احدى الدول العربية يمنحها من ان تعامل دولة عربية اخرى معاملة خاصة ، لان هذه المعاملة ستطبق من نفسها على الدول جميعا ، وصار لهذه الشائعة شيء من التأثير على حسنى النية ممن يرغبون بالتربط بين الدول العربية .

ولكن هل صحيح انه لا يجوز للدول العربية ان يمنح بعضها بعضا مزايا جمركية تبقى قاصرة عليها من غير ان يحق للدول الاجنبية المطالبة بمثلها ؟

ان هذا غير صحيح حتما ، فالاعراف الدولية والمعاهدات الدولية ، والاتجاه الحديث في السياسة الاقتصادية العالمية ، كل ذلك يجيز للدول العربية ان يعامل بعضها بعضا معاملة تفضيلية خاصة من

ليس بدعا ان يتنادى رجال المال والاقتصاد ، واهل التجارة والصناعة والزراعة ، من كل قطر عربى ، ليتدارسوا شؤون بلادهم العامة ، ويبحثوا مصائرها ، ويضعوا الدعائم الثابتة لوحدها ومنعتها . وقديما ، ضربت قرطاجنة التاجرة ، المثل للعالم في الموت بشرف وشجاعة ، وقديما رأينا رجال المال من انصحابه يجهزون جيش العسرة ، ويلبسون الدعوة ، وينصرون الرسالة ، وفي العصر الحديث ، رأينا رجال الصناعة والتجارة الالمان يعملون للوحدة الجمركية الالمانية « الزولفرين » ZOLLVEREIN ويحققون للوحدة الالمانية السياسية عنصر المصلحة المادية المشتركة .

وليس افضل من هذا الوقت ليتدارس العرب شؤونهم ، فهم لا يزالون في اول نهضتهم الاقتصادية وحريةهم واستقلالهم اصبحت مهددة بعدو يقيم وسط حدودهم ، ويفصل بين بعض بلادهم . ولذلك احسبت ان اعرض على هذا المؤتمر الذى يضم صفوة رجال الاقتصاد العرب ، الوسيلة التى اجدتها وحدها مؤمنة للعرب وسائل القوة ، ومقومات الدفاع ، وهى الاتحاد الاقتصادي . فابحث في اول الامر ، الوضع الحالى للعلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، ثم اذكر المساعي التى بذلت حتى الان في سبيل هذا الاتحاد ، وما يجب عمله في المستقبل ، ومع القسط الذى يجب ان يقوم به مؤتمرنا في هذه الغاية الكبرى .

العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية

اذا رجع الباحث الجاد الى نصوص المعاهدات والاتفاقات الاقتصادية التى عقدت

الناحية الجمركية مما يكون من شأنه انماء مبادلاتها فيما بينها ، والتخلص من بند الامة الاكثر رعاية .
فقد نصت معاهدات الصلح التي عقدت بعد الحرب العالمية الاولى على جواز الخروج على هذا الشرط فيما يتعلق بالاجزاء المنفصلة عن الامبراطوريات الكبرى مثل اجزاء الامبراطورية العثمانية ، والامبراطورية الروسية ، وبناء على ذلك عقدت اتفاقات بين سوريا وفلسطين وشرقى الاردن تمنح كلا من هذه البلاد معاملة تفضيلية لا تستطيع ان تطالب الدول الاخرى بمثلها ، وكانت القاعدة المتبعة بينها باعفاء المنتجات المحلية من الرسوم الجمركية ، وقد استمر الاتفاق بين سوريا وفلسطين حتى قويت الصناعة اليهودية فبدأت حكومة الانتداب بتعديله لحماية هذه الصناعة الناشئة .

وفضلا عن ذلك فالعرف الدولي يقبل ان تتفق البلاد المجاورة فتعقد فيما بينها اتفاقات اقليمية تعود عليها بالمزايا الجمركية الخاصة بها وحدها مثل «صيغة البلطيق» التي طبقت على الصلات التجارية بين دول البلطيق ، ومثل اتفاق الدول الاسكندنافية ، ودول التحالف الصغير ، ومثل «صيغة البلقان» التي طبقت على صلات دول الاتحاد البلقاني .

اما بعد الحرب العالمية الثانية ، فاتفاقية جنيف للتجارة اجازت لدول الشرق الادنى ولدول اميركا اللاتينية تأليف كتل اقتصادية تقوم على اساس تفضيل اعضاء الاتحاد على سواهم في المعاملة الجمركية والاقتصادية .

كل هذا يرينا ان الاتجاه في العالم يجيز للدول العربية ان يعامل بعضها بعضا معاملة ممتازة ، لا يجوز لاحد ان يطالب بمثلها ، فما هي الخطوات التي سارها العرب في هذا السبيل ؟

نستعرض المقترحات التي ابدت حتى اليوم ، فنجد اولا المشروع المعروف باسم «مشروع نوري السعيد» ففي ١٢ شباط ١٩٤٦ زار نوري السعيد سوريا واجتمع الى المرحوم سعد الله الجابري ثم الى السيد سامي الصلح في بيروت واقترح رسميا اقامة

اتحاد اقتصادي يضم العراق وسوريا ولبنان ووضع ضبط بالمحادثات نشرته الصحف فيما بعد ، وكان اقتراح السعيد ينص على عقد اتفاق بين الاقطار الثلاث يتناول الشؤون التالية :

التبادل التجاري والمواصلات والتعاون الثقافي والتعاون بين سلطات الامن وتنظيم الري وشؤون الجنسية والسفر والاقامة .
وفيما يتعلق بالتبادل التجاري ، يأخذ بمبدأ تخفيف الرسوم او الغائها عن المنتجات المحلية من زراعية وصناعية ومعدنية وفيما يتعلق بالري يقترح التعاون على الاستفادة يربط بين دمشق وبغداد وبيروت بصورة مباشرة كما يقترح تخفيض رسوم الخطوط الحديدية وفتح الموانئ ودمج شركات الطيران العربية ، وفيما يتعلق بالري يقترح التعاون على الاستفادة من مياه دجلة والفرات بين سوريا والعراق ، ومن مياه العاصي بين لبنان وسوريا واقترح المشروع إلغاء السمات ورسوم الاقامة والقيود المفروضة على المقيمين وممتلكاتهم وحرية التنقل فيما يتعلق برعايا البلاد العربية .

ولم يكتب لهذا المشروع ان يتحقق لانه خيف ان يبدو بمظهر تكتل اقليمي لا يرضى البلاد العربية الاخرى فروى اطراحه والعمل على الوصول الى مثله عن طريق الجامعة العربية وباتفاق جماعي بين دولها .

وظهر بعد مشروع السعيد مشروع بقى باسم مقترحه السيد فؤاد عمون مدير الخارجية اللبنانية ، وهو عبارة عن اقتراح شفهي عرغه السيد عمون على السيد الجمالي ممثل العراق في الجامعة العربية وعلى السيد الرفاعي ممثل الاردن فقبلاه مبدئيا ثم تقدم به السيد عمون خطيا لمجلس الجامعة العربية ، ويقترح هذا المشروع عقد اتفاق اقتصادي بين الدول العربية على ان يبدأ بالدول المتقاربة جغرافيا واقتصاديا وهي لبنان وسوريا والعراق والمملكة الاردنية الهاشمية وذلك لتشابه الاوضاع الاقتصادية بين الدول الاربع لما يربط ما بينها من روابط اقتصادية قديمة فصمها الانتدابان البريطاني والافرنسي بعد ان

كانت هذه البلاد جزءا من وحدة اقتصادية كاملة. ويترك المشروع الباب مفتوحا للدول العربية الاخرى لتنضم الى هذا الاتفاق متى شاءت، ولكن الاسباب التي ادت الى اطراح مشروع السعيد عادت فأدت بدورها الى السكوت عن مشروع عمون، وهي كونه يتجلى بمظهر تكتل بعض الدول العربية .

ثم تقدم السيد كمال جنبلاط الى الجامعة العربية بمشروع اتفاق جمركي يرمى الى تنمية المبادلات بين البلاد العربية عن طريق توحيد السياسة الجمركية والنقدية وتسهيل المواصلات وتبادل المنتجات، وينص المشروع على اعفاء البضائع المصنوعة في اى بلد من البلدان العربية من الرسوم الجمركية وعلى تسهيل التجارة العابرة وتسهيل استرداد الرسوم الجمركية .

وقد احوالت الجامعة العربية هذه المشاريع الى لجنة من الخبراء وخرج عن ذلك مشروع عرف باسم مشروع الخبراء، ويقترح عقد اتفاق بين دول الجامعة العربية على اساس اقليمي يتضمن اعفاء المنتجات العربية او تخفيف الرسوم عنها . والى جانب هذه المشاريع العامة، تجد بعض الاقتراحات الفرعية مثل مشروع السيد خالد العظم الذي اقترح فيه الغاء العملات العربية الحاضرة وابدالها بعملة رسمية موحدة عربية تصدرها «مصلحة النقد العربي» وتشارك بهذه المصلحة الدول العربية بحصة معينة من رأس المال، كما اقترح ايجاد مصلحة موحدة للقطع بين البلاد العربية، وقد احيل هذا المشروع لوزارة المالية المصرية وللسيد فان زيلاند، فاجابت وزارة المالية المصرية انه ما دامت البلاد العربية وحدات سياسية منفصلة اقتصاديا فلا يستطيع جعل العملة المقترحة اجبارية التداول في البلاد العربية واجاب السيد فان زيلاند انه لا سبيل لتوحيد العملة الا اذا عقدت الدول العربية اتفاقات شاملة تحقق وحدة كاملة في السياسة الاقتصادية والمالية والمصرفية .

هذه خلاصة للمشاريع المقترحة من اجل التقريب بين الوحدات الاقتصادية العربية، وهذه

هي الجهود المبذولة حتى الآن في سبيل توحيد الاقتصاد العربي . وبديهي انا لا نستطيع الصبر طويلا على هذه الحالة التي تضر بالاقتصاد العربي بمجموعه وانما يجب علينا العمل لتوحيد الاقتصاد العربي، والبحث عن الوسيلة المثلى الموصلة الى هذه الغاية .

امامنا وسائل كثيرة، وعلينا ان نختار منها الافضل والذي يتلائم مع تطور العصر، اما الاتفاقات الثنائية فقد بلونها حتى الآن، وبسببها تزداد الحواجز بين البلاد العربية ارتفاعا، وتزداد الهوة اتساعا، وقد نشأ عنها تقييد للمبادلات حتى صارت بعض الدول العربية تفضل ان تتعامل فيما بينها على اساس غير تعاقدي، بحيث تخضع للقواعد والنظم العامة الداخلية .

اما الاتحادات الجمركية، فقد جربتها سوريا ولبنان، وبأت بالفشل . والواقع ان عهد الاتحادات الجمركية قد انقضى واصبحنا في عهد لا تعيش فيه الا الاتحادات الاقتصادية . والسبب في ذلك ان شكل الاتحادات الاقتصادية في القرن التاسع عشر كان يتجلى بصيغة الاتحاد الجمركي، باعتبار ان الرسوم الجمركية كانت الوسيلة الوحيدة التي تتخذها الدولة للتدخل في الحياة الاقتصادية، ولم تكن الحياة الاقتصادية معقدة، وانما كانت بسيطة، وكانت العملة قائمة على قاعدة الذهب في اكثر بلاد العالم، وكان نقل الرساميل حرا، وكان تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية حادئا استثنائيا . ولكن ذلك كله قد تغير بعد الحرب العالمية الاولى، فاندثرت قاعدة الذهب وبدأت الحكومة تأخذ بسياسة النقد الموجه واصبح التدخل في السياسة النقدية وفي النظام المالي والضرائبي والمصرفي، وسائل تتخذها الدولة للتأثير على اتجاه الحياة الاقتصادية، فتبينت عندئذ محاذير الاتحادات الجمركية التي هددت في هذه الفترة مثل الاتحاد الجمركي السوري اللبناني الذي اعقب الاتحاد الاقتصادي الذي كان مطبقا طيلة عهد الانتداب، ومثل اتحاد فرنسا - السلار منذ مايس ١٩٤٨ ومثل اتحاد البنلوكس (بلجيكا، هولندا، اللكسمبورغ) واتحاد الارجنتين -

ولهذا رأينا مشروع مارشال مصحوباً بتقارب
جمركي بين دول البنلوكس ، وبين فرنسا وإيطاليا
وبإنشاء إدارة موحدة لصناعة الفحم والفولاذ في
أوروبا .

إن الجيش الأوروبي والحلف الأطلسي إنما هو
مرتبط بهذه التطورات الاقتصادية الواسعة ولعل
ارتباط التعاون الاقتصادي بالتعاون العسكري في
ميثاق الضمان الجماعي صدى لهذه الحقيقة التي
يجب أن تسود تفكير العرب في وضع سياستهم
الاقتصادية والعسكرية .

إن بلادنا مهددة بعدو قوى يعيش في قلبها
 ويفصل بين أجزائها ، وليس ينقذها غير جيش
عربي موحد ، يحمله اقتصاد عربي موحد ، واز
مؤتمراً قد وجد غايته التي يجب أن يسعى نحوها
بعد انقضاء دورته هذه ، ليسعى أعضاءه لنشر
فكرتهم ، والدعوة للاتحاد الاقتصادي ، ولا ينبغي
أن تقعدنا الصعوبات عن مواصلة السعي ، فالسنيين
لا تحسب في حياة الأمم ، ولست أجد كلمة اختتم
بها حديثي هذا ، أفضل من جملة ختم بها وزيرنا
السيد محمد سعيد الزعيم خطاباً في الدورة الماضية من
هذا المؤتمر « أن البلاد العربية كانت تعيش في
وحدة اقتصادية في عهد المماليك ومن العار أن
تبقى منفصلة مجزأة في عهد حكومات الشعوب » .

أحمد السمان

(القيت هذه المحاضرة في مؤتمر غرف التجارة
والصناعة والزراعة للبلاد العربية المتمم في حلب
عند انعقاد دورته الثالثة)

النسيلي ، اذ تبين أن مثل هذا الاتحاد يستوجب
تشابهاً في النظم المالية وفي سياسة الصرف وقيود
الاستيراد وفي السياسة النقدية ، مما يجعل من
الواجب على البلاد العربية أن لا تجرب المجرب
وأن لا تعود إلى الطرائق التي ثبت فشلها .
فلا يبقى أمامنا غير الاتحاد الاقتصادي للتأليف
بين اقتصاديات البلاد العربية .

والحق أنا في وقت خطير ، لا نستطيع فيه أن
نفرق بين الاقتصاد والسياسة ، فالاتفاقيات
الاقتصادية وسائل لتقوية الإنتاج القومي ، ومن
مصلحة الدول العربية أن يكون اقتصادها قوياً
ليستطيع أن يتحمل عبء الدفاع عن استقلالها ،
ولذا يجب أن لا تخضع الاتفاقيات الاقتصادية بين
البلاد العربية للضرورات والمقاييس الفنية . بل
يجب أن تخضع للضرورات العسكرية ، وأغراض
الدفاع والتموين .

ولنا في ميثاق الأطلسي خير قدوة ، فهذا الميثاق
يعلمنا أن أحلاف العسكرية لا تكون مكتملة إلا
إذا توفرت لها شرائط تساعد على تحقيقها ، وأهم
هذه الشروط أن لا يحمل الحليف الصغير أعباء
التحالف بحسب موارده ، ولكن يجب أن يقوم
الحليف الكبير بمساعدة الحليف الضعيف فنياً
ومادياً ليكون قادراً على حمل قسطه الكبير الذي
تقضى به الضرورات العسكرية ولو كان فوق
إمكانياته الاقتصادية كما يجب أن يستند الحلف ،
لا إلى فكرة مشتركة وحسب ، ولكن أيضاً إلى روابط
مادية ومصلحة مشتركة .

الفهرس

صفحة

٤	القسم الاول : اسماء حضرات المندوبين
	القسم الثاني : الجلسة والخطب الافتتاحية :
٩	١ - كلمة اللواء فوزي سلو
١٠	٢ - كلمة الزعيم اديب الشيشكلي
١٣	٣ - كلمة السيد محمد سعيد الزعيم
١٤	٤ - كلمة الغرف السورية
١٦	٥ - كلمة مندوب الجامعة العربية
١٨	٦ - كلمة رئيس وفد الغرف الاردنية
٢٠	٧ - كلمة رئيس وفد الغرف العراقية
٢٢	٨ - كلمة رئيس وفد الغرف اللبنانية
٢٤	٩ - كلمة رئيس وفد الغرف الليبية
٢٦	١٠ - كلمة رئيس وفد الغرف المصرية
٢٧	١١ - كلمة رئيس وفد غرف تونس والمغرب العربي
٢٩	١٢ - كلمة المندوب المراقب للحكومة اليمنية
٣٠	١٣ - كلمة المكتب الدائم لاتحاد الغرف العربية

القسم الثالث : المحاضرات :

٣١	تمويل الانماء الاقتصادي في البلاد العربية ومشروع انشاء مصرف عربي للتعمير والانماء ، محاضرة الاستاذ سعيد حماده
٤٣	النهضة الزراعية في سوريا ، محاضرة السيد اكرم الركابي

القسم الرابع : مقررات اللجان :

٥٠	تقرير اللجنة الاول
٥٢	تقرير اللجنة الثانية
٥٤	تقرير اللجنة الثالثة

٥٧	مذكرة حول موضوع انشاء اتحاد للشاحنات بين البلدان العربية
٥٩	تقرير اللجنة الرابعة
٦١	تقرير اللجنة الخامسة
٦٥	القسم الخامس : المقررات الختامية
٦٩	القسم السادس : الجلسة العامة الختامية
٧٤	القسم السابع : تقرير المكتب الدائم
	القسم الثامن : المذكرات والمقترحات :
٨٤	مذكرة رئيس غرفة تجارة صيدا
٨٦	مذكرة زعيم حزب الاستقلال المراكشي
٩١	الوحدة الاقتصادية العربية ، بقلم الدكتور احمد السمان

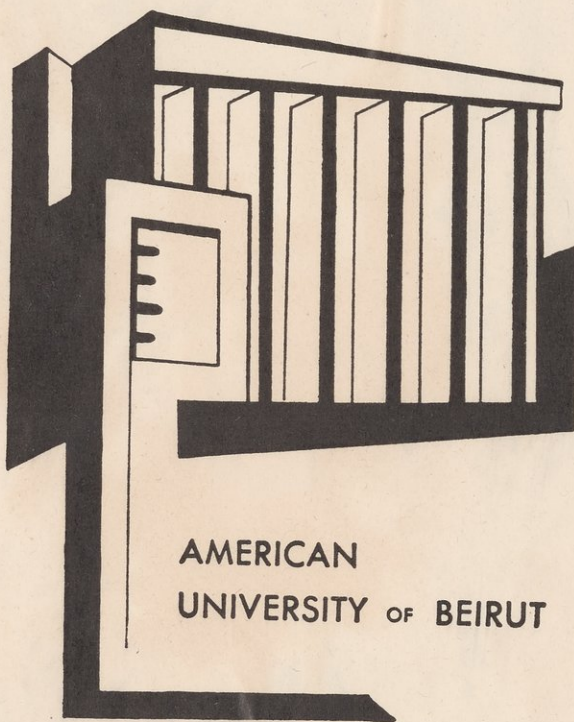


مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة
محاضرات جلسات الدورة الثالثة المنعقدة

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01024105



AMERICAN
UNIVERSITY OF BEIRUT

382.0956
M992m3A